



ديتري شيلوف

وزير خارجية الاتحاد السوفيتي

مشكلة قناة السويس

Sp
962
S5

مشكلة قناة السويس

دميتري شيلوف

وزير خارجية الاتحاد السوفيتي

مطابع دار الكتاب العربي بـبصر
محمد حلمى المنيلوى

هذا الكتاب..

بقلم الدكتور محمد مندور

يسرني أن أقدم إلى قراء اللغة العربية هذا الكتاب لأنه وإن يكن صادرا عن وزير الخارجية للاتحاد السوفيتي إلا أنه في الواقع يمثل مرحلة من مراحل كفاحنا ضد الاستعمار ومجالدته حقنا لباطله والكتاب كما سيرى القارئ يتضمن الخطب والتصريحات والبيانات التي صدرت عن السيد شبي洛夫 وزير الاتحاد السوفيتي حول مؤتمر لندن منذ أن بزغت فكرته في لندن إلى أن انفض على أساس من الغش والتدليس .

والقراء يذكرون أنه لم يكد قائد ثورتنا المظفر يعلن تأميم شركة قناة السويس حتى ثارت ثائرة المستعمرين .

تلك الثورة المصطنعة ، ونقول مصطنعة لأنه لم يكن هناك ما يبررها فتأميم مصر لشركة القناة لا يمكن أن يمارى أحد في أنه حق مشروع لمصر باعتبارها شركة مصرية يسرى عليها كل ما يمكن أن يسرى على أية شركة مصرية أخرى كما أن حكومتنا أعلنت منذ اللحظة الأولى تفهدها بل حرصها على أن تستمر القناة مفتوحة لسفن جميع الدول على نحو ما جاء في معاهدة ١٨٨٨ وأما حملة الأسهم فقد تعهدنا بأن ندفع اليهم ثمن ما يحملون من أسهم حسب السعر الذي وصلت إليه في بورصة باريس في اليوم السابق على التأميم .

لم يكن هناك إذن أي مبرر مشروع لكي يثور الاستعمار كل هذه الثورة ولكنه أراد أن يتخذ من هذا الإجراء المشروع فرصة لكي يسترد ما فقدته في بلادنا بل وفي الشرق العربي كله نتيجة لحركة

تحررنا الكبرى الدائبة في استئصال نفوذه المدمر من بلادنا بل ولكي يتخلص من ثورتنا الوطنية الظافرة التي صرح قادة الاستعمار في مجالسهم النيابية بأنه لا سبيل الى نجاح خططهم في الشرق الأوسط والمحافظة على نفوذهم الا بالقضاء على الثورة المصرية الممثلة في قائدها عبد الناصر .

ولقد كان من المتناقضات المضحكة ان نرى انجلترا نفسها اول من يدعو الى فكرة تدويل القناة مع ان انجلترا هذه هي التي كانت تعارض هذه الفكرة اشد المعارضة يوم ان كانت مسيطرة على مصر ، فكانت تتمسك بحق مصر في السيادة على القناة باعتبارها جزءا لا يتجزأ من اراضيها وكانت الدول الأخرى وبخاصة فرنسا قبل الاتفاق على تقسيم العالم العربي بينها وبين انجلترا سنة ١٩٠٤ هي التي تحاول جاهدة تدويل القناة خوفا من سيطرة انجلترا عليها بحكم سيطرتها على مصر .

ومن غير أن تستشار مصر اتفق الاستعماريون على عقد مؤتمر في لندن دعوا اليه ٢٤ دولة فحسب مع ان الدول التي تستخدم القناة تبلغ ٤٥ دولة واختاروا لانعقاده لندن . واعد مشروع القرار الشهير الذي تقدم به الى المؤتمر المستر فستر دالاس وزير خارجية أمريكا لتدويل القناة واهلدار سيادة مصر ورات حكومتنا بحق مقاطعة هذا المؤتمر وتضامنت معها اليونان الصديقة في هذه المقاطعة .

وانعقد المؤتمر الذي يصح ان يسمى بسرك البهلوان لان المناورات واللاعيب التي دارت فيه اقرب ما تكون الى الاعيب البهلوان منها الى تصرفات الساسة وانه لمن الشيق ان يتابع القراء على صفحات هذا الكتاب كل تلك اللاعيب التي فضحها اولابلول السيد شبيلاوف الوزير السوفييتي وكاننا نقرا ملحمة عائية بين الحق والباطل والاستعمار والحرية .

وبالرغم من ان دعوة الباطل قد استطاعت ان تجمع حول مشروع دالاس ١٨ دولة بينما مشروع الرجل الحكيم العادل كريشنا مينون وزير الهند لم يناصره صراحة غير خمس دول الا ان قوة الحق التي

آزرت انصار العدل والتحرر والتي وجدت لها لسانا بارعا حارا في
شخص السيد شبيلوف ومن آزره كانت قوة مضيئة عاتية وكان
لها أكبر الأثر في مآزرة عدلنا ضد باطل الاستعمار وحركتنا التحررية
ضد العدوان الفاشم عندما تأمر الاستعمار مع الصهيونية لمحاولة غزو
وطننا العربي والقضاء على ثورتنا واسترداد سيطرته على مقدراتنا
فآزرتنا الغالبية الساحقة من شعوب العالم وفي مقدمتها شعوب اتحاد
الجمهوريات السوفيتية التي كان لاندازها الشهير أثر حاسم في وقف
العدوان ورده خائبا مدحورا .

واعود فأكرر ما بدأت به من اننى سعيد بان اقدم الى قراء العربية
هذا الكتاب لانى ارى فيه انعكاسا صادقا لمرحلة من مراحل كفاحنا
الوطني سجلها رجل صادق قوى تجرد عن الهوى فجرى الحق
على لسانه .

محمد مندور

مقدمة الناشرين السوفيت

في ٢٦ يوليو ١٩٥٦ أعلنت حكومة مصر تأميم شركة قناة السويس . وقابلت حكومتا إنجلترا وفرنسا هذا التصرف المشروع باتخاذ عدد من اجراءات الضغط الاقتصادي والسياسي من بينها التهديد باستخدام القوة ... وفي نفس الوقت أعلنت حكومات بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة أن مؤتمرا خاصا بمسألة قناة السويس سوف ينعقد في لندن للوصول الى غاية معينة هي الحصول على موافقة مصر على ما أسموه « تدويل القناة » وبمعنى آخر على اكرام مصر على التنازل عن سيادتها القومية ! وأرسلت الدعوة لحضور مؤتمر لندن الى أربع وعشرين دولة من بينها الاتحاد السوفيتي .

ودرست حكومة الاتحاد السوفيتي طبيعة المشكلة دراسة مفصلة والأماليب التي تتبعها بعض الدول الغربية للضغط غير المشروع على حكومة مصر وضمنت ذلك مذكرتها الصادرة في التاسع من أغسطس ١٩٥٦ .

أما عن المؤتمر الذي رتب في لندن فإن الحكومة السوفيتية قد أوضحت في مذكرتها ان هذا المؤتمر — بتكوينه وطبيعته وأهدافه — لا يمكن أن يعتبر مؤتمرا دوليا مخولا اتخاذ أية قرارات بشأن قناة السويس .

ومهما يكن من الأمر فإن الحكومة السوفيتية التي تؤيد فكرة الحلول السلمية للمشاكل الدولية والتي وضعت في اعتبارها أن هذا المؤتمر قد يساعد على إيجاد حل لتسوية المسائل المتصلة بحرية الملاحة في قناة السويس يمكن في ضوء التطورات الجديدة^١ أن تقبله كل من مصر والدول التي يعيها الأمر ، قررت أن توفد الى المؤتمر وفدا يمثل الاتحاد السوفيتي يتكون من د . ت . شيلوف (رئيسا للوفد) ، ف . س . سميونوف ، ج . ا . مالك ، ج . ت . زاتسيف .

أن الطريقة المفروضة التي تم بها تكوين هذا المؤتمر ، واجتماعه بغير التشاور مع الحكومة المصرية وخرق اتفاقية الأستانة ١٨٨٨ وأسلوب الانذارات النهائية التي اتبعه منظمو هذا المؤتمر وهم يعلنون عن أبحاثه وأهدافه التي تتنافى مع كرامة مصر في المجال الدولي وحقوقها في السيادة القومية ... كل ذلك كان من شأنه أن يؤدي حتما الى رفض مصر الاشتراك في هذا المؤتمر . ووضح عند افتتاح المؤتمر أن مادبره منظموه من امكان املاء شروط غير مقبولة على مصر قد باء بالفشل الذريع بالنسبة لتسوية مشكلة القناة .

وفي الجلسة الأولى للمؤتمر رفضت أغلبية الدول المشتركة العروض المفروضة التي تقدم بها منظموه ، وبالنظر الى انعدام الصفة التمثيلية الصحيحة في هذا المؤتمر وغياب مصر ، اتفق ألا

يتخذ المؤتمر أى قرار فى موضوع المشكلة وأن تقتصر مهمته على الاستماع الى وجهات نظر الدول الأعضاء فيه ومقارنة تلك الآراء بعضها ببعض ومحاولة رسم الطريق لحل يمكن أن يرضى كلاً من السيادة المصرية والدول التى تستخدم القناة .

وقدم أثناء انعقاد المؤتمر مشروعان لتسوية مشكلة القناة يختلف كل عن الآخر فى الجوهر والأساس ، الأول مشروع الولايات المتحدة الأمريكية والثانى مشروع الهند .

المشروع الأمريكى :

وانطوى المشروع الأمريكى (مشروع دالاس) على مبدأ حرمان مصر من حقها فى السيادة على أراضيها واقامة نظام استعمارى فيها — تحت ستار الاتفاقيات وانشاء رقابة دولية على القناة تصبح فى واقع الأمر دولة داخل الدولة .

المشروع الهندى :

وتضمن المشروع الهندى الذى أيدته الاتحاد السوفيتى وأندونيسيا وسيلان مبدأ الحرص على مراعاة حقوق السيادة المصرية والاعتراف الذى لا نزاع فيه بملكية مصر للقناة وادارتها لها والتوفيق بين مصالح المستخدمين الدوليين لقناة السويس والهيئة المصرية لادارة القناة .

وسرعان ما وضح أن منظمى المؤتمر لن ينجحوا فى فرض مشروع دالاس على مصر باسم جميع الدول المشتركة فيه ،

ولذلك فقد بذلت المحاولات لتقسيم المؤتمر الى جبهتين حتى يمكن مواجهة مصر بمشروع « دالاس باسم الدول التي صوتت له ، وجعل ارادة وفود الدول المؤيدة للقرار الأمريكى تبدو كما لو كانت ارادة جماعية صادرة عن هذا المؤتمر .

ومهما يكن من الأمر فقد باءت محاولات الانقسام بالفشل نتيجة للمعارضة الشديدة التي أبدتها وفود الاتحاد السوفيتى والهند وأندونيسيا وبعض الدول الأخرى . وانهى المؤتمر باتخاذ قرار وحيد هو أن يطلب المؤتمرون الى رئيس المؤتمر أن ينقل الى الحكومة المصرية تقريراً حقيقياً عن كل ما دار فى المؤتمر ، وكان هذا القرار هزيمة أدبية سياسية لمجموعة الدول التي أرادت أن تفرض على مصر مشروعاتها الاستعمارية بتأييد من المؤتمر .

ويحتوى هذا الكتيب على الكلمات التي ألقاها والتقارير التي أعدها وزير خارجية الاتحاد السوفيتى ديمترى شيلوف فى هذا المؤتمر وكذلك تقريره فى المؤتمر الصحفى الذى عقده بلندن يوم ٢٤ أغسطس ١٩٥٦ .

أما مادة الملاحق فتتناول :

١ — مذكرة من وزارة خارجية الاتحاد السوفيتى الى سفارة بريطانيا فى الاتحاد السوفيتى بشأن مشكلة قناة السويس .

٢ — بيان الحكومة السوفيتية عن مشكلة القناة

٣ — المقترحات الهندية المقدمة الى المؤتمر في ٢٠ أغسطس ١٩٥٦

٤ — بيان الحكومة السوفيتية الى حكومة مصر في ٢٨

أغسطس ١٩٥٦

٥ — مقترحات الحكومة الأمريكية المقدمة الى مؤتمر لندن

في ٢٠ أغسطس ١٩٥٦

٦ — بيان الحكومة السوفيتية عن ضرورة الوصول الى حل

سلمي لمسألة قناة السويس .

بيان الوفد السوفيتي

عند وصوله الى لندن

أيها السادة :

أن الوفد السوفيتي قد حضر الى لندن بغية تبادل وجهات النظر في مؤتمر يضم عددا من الدول في شأن قضية حرية الملاحة في قناة السويس .

وفي أيامنا هذه تعتبر المفاوضات الوسيلة الوحيدة لفض النزاع في المسائل الدولية المختلف عليها تلك المفاوضات التي تقوم على أساس من العدالة المطلقة ومسايرة روح العصر التي تحتم مراعاة الحقوق الشرعية ومصالح الشعوب والمساواة التامة بين الدول صغيرها وكبيرها ، في جو من الثقة المتبادلة بين الأمم ورغبة صادقة في دعم السلام والأمن العالمين .

أن الوفد السوفيتي سوف يساعد بكل الوسائل الممكنة في الاجتماعات القادمة على إيجاد حل للمسائل المختلف عليها بطريق عقد الاتفاقات بين الأطراف المعنية وعلى رأسها مصر التي تعتبر مساهمتها ضرورية للغاية ، تلك الاتفاقات التي لا بد فيها من التوفيق بين المصالح القومية لمصر المستقلة ذات السيادة والمصالح العادلة للأمم التي تستخدم القناة .

وأود أن أرحل الى أهل مدينة لندن ، وعن طريقهم الى الشعب البريطاني أحسن تمنيات السعادة والرخاء .

كلمة شيلوف
بمناسبة انتخاب رئيس المؤتمر
في الجلسة الأولى للمؤتمر
يوم ١٦ أغسطس ١٩٥٦

ليس هناك من الأسباب ما يدعونا الى الاعتراض رسميا على الاقتراح الذى تقدم به المتحدث باسم الوفد السويدى بشأن اختيار الرئيس ونحن نكن كل الاحترام لمضيفنا الممتاز مستر لويد^(١).

واذا كان الجانب البريطانى لا يرتاح الى هذا الاقتراح فنحن من جانبنا لن نتقدم باقتراحات أخرى ... وإذا كان الجانب البريطانى فى حرج من الأمر بسبب أن لبريطانيا غرضا خاصا تبغى تحقيقه من وراء هذا المؤتمر ، فانه يكون من المستحسن أن ينتخب للمؤتمر رئيسا من دولة أخرى ، لا يكون ضالعا الى هذا الحد فى المسائل موضوع البحث .

وفى اعتقادنا أن أصلح الأشخاص للقيام بهذا الدور هو الزميل المستر كرشنا منون ممثل الهند وهو من نحمل له جميعا كل احترام .

ولكنى أكرر أننا نثير هذا الموضوع بتحفظ ، فى انتظار القرار الذى يتخذه الجانب البريطانى .

(١) كان المتحدث باسم الوفد السويدى قد اقترح انتخاب « سلوين لويد »

رئيس الوفد البريطانى ووزير خارجية بريطانيا رئيسا للمؤتمر .

الدول المشتركة في المؤتمر

بيان مقدم من الوفد السوفيتي

في الجلسة الأولى المنعقدة يوم

١٦ أغسطس ١٩٥٦

السيد الرئيس ، السادة أعضاء المؤتمر :

قبل أن تخطو وفود بعض الدول المجتمعة الآن في لندن أية خطوة في مسألة تبادل الرأي في جوهر المسألة الخاصة باتخاذ الخطوات اللازمة لتأمين حرية الملاحة في قناة السويس، يرى الوفد السوفيتي من الضروري أن يبدى بعض الملاحظات حول تنظيم المؤتمر وخطوط سيره بعد ذلك .

ان الحكومة السوفيتية — في دأبها وأصرارها على الوقوف موقف الحائل دون زيادة حدة التوتر الدولي بما في ذلك منطقة الشرقين الأدنى والأوسط وجريا على سياستها الثابتة في تحقيق السلام والتمسك بمبدأ فض المنازعات بالوسائل السلمية وعن طريق المفاوضات قد قررت قبول الاشتراك في المؤتمر الحالي ، وقد جئنا الى هنا بغرض واحد — هو أن نحاول سويا مع اخواننا ممثلي الدول الأخرى الوصول الى تسوية سلمية للمشكلة الحادة التي تشغل الآن الانتباه العام .

وسوفه ييسط وفدنا في الوقت المناسب وبالتفصيل وجهة

نظر الحكومة السوفيتية في مشكلة قناة السويس ، وسأقصر كلامي في الآونة الحاضرة على بعض الملاحظات القصيرة .

ولقد لفتت الحكومة السوفيتية في مذكرتها المؤرخة ٩ أغسطس ١٩٥٦ النظر الى ما ارتكب في عقد هذا المؤتمر من خرق للمبادئ الأساسية المعترف بها في القانون الدولي خاصة بطريقة عقد المؤتمرات الدولية .

ومعروف أن نظام الملاحة الدولية في قناة السويس قد قرره اتفاقية الآستانة ١٨٨٨ . وتتضمن هذه الاتفاقية فيما تضمنت من نصوص التشاور بين الأطراف الموقعة اذا نشأ من المسائل ما يمس حرية الملاحة في القناة .

وقد عقد هذا المؤتمر بناء على قرار صدر من دولتين اثنتين من الدول الموقعة على اتفاقية ١٨٨٨ هما بريطانيا وفرنسا ومن الولايات المتحدة الأمريكية التي ليست عضوا موقعا على هذه الاتفاقية — أما الدول الأخرى الموقعة على اتفاقية ١٨٨٨ فضلا عن الدول التي لها مصلحة في استخدام القناة فأنها لم تستشر في الأمر .

ومما يؤسف له أن قرار عقد هذا المؤتمر قد اتخذ دون تشاور سابق مع حكومة مصر رغم أن هذه القناة تجري — كما يعلم الناس جميعا — في أرض مصر وتقع في صميم السيادة المصرية .

أما عن تكوين المؤتمر فإنه يجب أن يلاحظ منذ البداية أن كثيرا من الدول الموقعة على اتفاقية ١٨٨٨ لم تدع الى الاشتراك

ومن المعروف أن النمسا والمجر وألمانيا كانت من بين الدول الموقعة لهذه الاتفاقية وإن الدول التي خلفت النمسا والمجر القديمتين هي كما هو مفهوم النمسا ، والمجر ، وتشيكوسلوفاكيا ويوجوسلافيا ، ولم تدع واحدة من هذه الدول لحضور هذا المؤتمر .

ولقد قيل إن النمسا والمجر الحاليتين قد تخلتا عن الحقوق والامتيازات التي كانت لهما في حكومة النمسا والمجر القديمة ولكن هذا القول يجافي الحقيقة ، وهنا لابد من الإشارة إلى المادة ٢١٧ من معاهدة « تريانو » وهي المادة التي تسرد الاتفاقات التي سبق أن أبرمتها حكومة النمسا والمجر القديمة والتي يتحتم على المجر الحالية التزامها ومراعاتها وبها ذكر صريح لاتفاقية قناة السويس المعقودة في أكتوبر ١٨٨٨ ، والمادة ٢٣٤ من معاهدة « سان جرمن » تحتوي على نفس الاتفاق بالنسبة للنمسا . ويجدر ألا ننسى تشيكوسلوفاكيا التي تشغل رقعة كبيرة من النمسا والمجر القديمة والتي أعلنت رسمياً أنها ورثت شرعاً كل الحقوق التي كانت لملكية النمسا والمجر وهي الحقوق الناشئة عن الاتفاقات سالفة الذكر .

ولم يدع إلى هذا المؤتمر سوى جزء من ألمانيا هو الحكومة الاتحادية الغربية ولم تمتد هذه الدعوة لتصل إلى شطر ألمانيا الآخر وهو الجمهورية الديمقراطية الألمانية ولا يمكن اعتبار هذا التصرف بالنسبة لألمانيا أمراً سائفاً .

إن عدم دعوة دولة كبيرة كجمهورية الصين الشعبية من شأنه

أن يضعف الهيبة الدولية لهذا المؤتمر ويقلل من قيمة مقرراته .
وليس ثمة ما يدعو الى اغفال حق الدول العربية في الاشتراك
في مؤتمر يعالج مسألة حرية الملاحة في قناة السويس ، فهذه
الدول من الناحية الاقليمية جارات لمصر ، وهى من الناحيتين
الاقتصادية والسياسية معنية تماما بأمر الوصول الى حل سليم
لمسألة الملاحة في القناة وضمان أدائها لوظيفتها الطبيعية .. وكلنا
يعرف أن الدول العربية — سوريا ولبنان والمملكة السعودية
والأردن والسودان وليبيا واليمن ومراكش وتونس لم تدع الى
هذا المؤتمر .

والدول البحرية — بولندا وبلغاريا ورومانيا وبورما وكلها
تستخدم القناة استخداما واسعا لم تدع بدورها الى شهوده .
ولكى نزيد الأمر إيضاحا نضع أمامكم الحقائق والأرقام .
ونحن اذ نرحب باخلاص بمشاركة ممثلى ايشيوبيا والباكستان
في هذا المؤتمر ونعتقد أن اشتراكهما أمر طبيعى ، نذكر أنه في
١٩٥٥ بلغ مجموع حمولة السفن التى عبرت القناة تحت العلم
الايشيوبى ٢٦٣٢٤ طنا وتحت العلم الباكستانى ٤٦٦ ر ١٥٠ طنا ،
ونحن تتساءل لماذا لم تدع المملكة العربية السعودية الى هذا
المؤتمر مع أن السفن السعودية التى عبرت القناة فى ذلك العام
قد بلغت حمولتها ٣٨٢ ر ٩٥٧ طنا ؟ ولماذا لم تمثل بولندا
ويوجوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا ؟ لقد بلغ مجموع حمولة السفن
البولندية التى عبرت قناة السويس فى نفس العام ٨٣٦ ر ٤٢٧ طنا ،
واليوجوسلافية ١٨٠ ر ٣٨٠ طنا والتشييكوسلوفاكية ١٦١ ر ١١٨ طنا

وعلى هذا ، ومما لا يقبل الجدل أن تكوين هذا المؤتمر قد تم على أساس تحيزى ظاهر .

ان مذكرة الحكومة البريطانية المؤرخة ٣ أغسطس ١٩٥٦ أوضحت أن تكوين المؤتمر قد روعيت فيه صفتان ، الأولى عضوية اتفاقية ١٨٨٨ ، والثانية المصلحة الحيوية فى استخدام القناة ، ولكن واقع الأمر قد دل على عدم مراعاة هذه الصفة أو تلك ، مما حدا بعدد من الدول الى أن تتقدم باحتجاجات لها ما يبررها ، خذ مثلا مذكرات الاحتجاج التى تقدمت بها كل من يوجوسلافيا والمجر والجمهورية الألمانية الديمقراطية وبولندا على ما هو معروف للجميع .

ولو طبقت اتفاقية ١٨٨٨ لكان من الأصوب أن تختار القاهرة لعقد هذا المؤتمر .

وملاحظة أخيرة ، هى أن موعد المؤتمر قد حدد دون مراعاة للاعتبارات الخاصة بالنسبة للدول التى يعنىها الأمر .

أيها السادة

فى ضوء هذه الحقائق لا مفر من التسليم أن سلسلة من العدوان على الحقوق المشروعة للدول ذات السيادة قد ارتكبت فى عقد هذا المؤتمر ، وأن الطريقة التى التأم بها مجافية لأهداف ومبادئ التعاون الدولى ، تلك الأهداف والمبادئ التى تكون الجوهر من ميثاق الأمم المتحدة .

وقد لفتت الحكومة السوفيتية النظر في الوقت المناسب الى هذه الحقائق وقدمت عددا من المقترحات ، لو قدر لها أن تقبل ، لكانت سببا في اسباغ الصفة التمثيلية الصحيحة على هذا المؤتمر . ونحن نأسف أن جهودنا في تصحيح الأوضاع لم تجد تأييدا من الحكومة البريطانية .

ولا يسع الوفد السوفيتي الا أن يشير الى الجو غير الطبيعي الذي أعد فيه هذا المؤتمر .. وليس غائبا عن أذهاننا تلك العقوبات الاقتصادية التي فرضتها بعض الدول ، وذلك التهديد باستخدام القوة المسلحة ، والمناورات الحربية واستدعاء الاحتياطى وغير هذا وذلك مما يعتبر مخالفة للمبادئ السلمية للأمم المتحدة .

ان الانحراف البادى في اختيار أعضاء المؤتمر ، واجتماعه بغير مشاورة الحكومة المصرية خرق لنصوص اتفاقية ١٨٨٨ كما أن أهدافه وأغراضه التي تتعارض مع كرامة مصر القومية وحقوقها في السيادة والتي أعلنت على شكل انذار نهائى .. كل ذلك لم يكن من شأنه الا رفض مصر الاشتراك في هذا المؤتمر .

ولكى نجمل علينا أن نقول ان النتائج بينة فهذا المؤتمر — لسوء الحظ — لا يستوفى شروط صحة التمثيل . ومن ثم ، ولأن تكوينه على ما نرى ، فانه لا يستطيع أن يدعى استطاعته حل المسائل التي من طبيعتها ألا تحل بغير اتفاق جميع الدول التي يعنىها الأمر ومن بينها مصر البلد الذى تقع القناة في صميم مبادئه .

أن الوفد السوفيتي مهوف يبدل جهده — بعيدا عن كل

ما يعقد مهمة المؤتمر — لتحقيق غاياته .. أو ربما قدر له أن ينجح في تحقيق بعض الخير ، ولهذا فمن الضروري الملاءمة بين أغراض المؤتمر وأعماله وطريقة علاجه للأمور وبين الموقف الراهن . ونحن نعتبر هذا المؤتمر الخطوة الأولى في طريق المفاوضة ونعتقد أن كلامنا لا بد أن يحاول — بتبادل وجهات النظر والتشاور — أن يجد حلا لهذه المشكلة التي تسبب قلقا بالغاً لكثير من الناس يمكن أن يكون مقبولا من مصر ومن الدول الأخرى التي يعنيتها الأمر .

أيها السادة :

لا حاجة بي الى توكيد أنه بالنظر الى الطبيعة المحدودة لمؤتمرنا الحالى والصفة التي يمكن أن نسميها تمهيدية قد لا يجعل أن نعرقل أعماله باستخدام طريقة التصويت .
وانى أهيب بالمثلين الموقرين المجتمعين هنا ألا يركزوا انتباههم على طريقة سير المؤتمر بقدر ما يوفرونها على تضافر الجهود للحيلولة دون زيادة توتر الموقف الذي نشأ في منطقة الشرق الأدنى ، فالسعى الى أسلوب موحد لحل مشكلة القناة شيء على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لمؤتمر كهذا .

وعلىنا أن نبذل كل ما في الوسع لمساعدة ممثلى الدول المجتمعين هنا على الوصول الى اتفاق فى رأى حول الأعداد لمؤتمر دولى آخر أو طريقة دولية أخرى لبحث مسألة حرية الملاحة فى القناة مع مراعاة السيادة المصرية .

والحكومة السوفيتية مقتنعة بأن هذه هي الطريقة الوحيدة للوصول الى حل لمسألة الملاحة في القناة يساعد على تخفيف حدة التوتر الدولي ويؤكد انتصار المبادئ العليا التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة .

أيها السادة

ليس للاتحاد السوفيتي هدف خاص في منطقة الشرقين الأدنى والأوسط وهذا الاتحاد لا يتمتع ، ولا يسعى الى أن يتمتع بحقوق أو امتيازات في أى قطر من الأقطار العربية ، ان الشيء الوحيد الذى نسعى اليه ومن أجله نكافح وسنظل دائما نكافح هو أن تظل منطقة الشرقين الأدنى والأوسط منطقة سلام مستقر ومنطقة تقدم للشعوب ومنطقة للتعاون الدولي المثمر .

بعض الملاحظات على إجراءات المؤتمر

المطاب الذي إلقاء سيلوف

في الجلسة الأولى للمؤتمر

يوم ١٦ أغسطس ١٩٥٦

أحب أن أؤكد مرة أخرى أنه ليس من أهدافنا أن أعقد أعمال
البدء في هذا المؤتمر بمسائل شكلية ولكن مسألة التصويت التي
أثيرت هنا على غاية من الأهمية من ناحية المبدأ ، وإذا كنت قد
وفقت في استيعاب هذه المسألة ، فاني لا أرى فارقا بين المشروع
الذي تقدم به المتحدث الهندي والمشروع الذي تقدم به المتحدث
الأندونيسي ، وكما فهمت فان مثل الهند وممثل أندونيسيا
كلاهما يرى أنه من الخطأ الذي يتورط فيه هذا المؤتمر ، بسبب
قلة الدول المثلة فيه ، تطبيق مبدأ التصويت على المسائل
المعرضة .

وأعتقد أن مسهر « منون » كان على صواب حين ذهب الى
أن عقد أية مقارنة بين هذا المؤتمر وبين النظم المتبعة في هيئة
الأمم لن تكون مقارنة سليمة ، ففي هيئة الأمم يقوم التمثيل على
أساس عالمي . والاجراءات المتبعة في الجمعية العامة طيبة وقد
ساهمت جميعا في قيامها ، وعلينا ألا تنسى أنها اجراءات هيئة تملك
اتخاذ القرارات مع احترام الغايات والقواعد المرعية في الاجراءات .
وحقا ما قيل هنا من أن المؤتمر الحالي تنقصه دول بذاتها

ليكون صادق التمثيل ، ومن ثم فإن قواعد الاجراءات المتبعة في الجمعية العامة لا يمكن أن تطبق هنا . ولكي نبحث مسألة التصويت علينا أن نبدأ بدراسة طبيعة هذا المؤتمر وحقيقة أهدافه . ان الغرض الأساسي من هذا المؤتمر — كما أراه — هو الوصول الى اتفاق في وجهة النظر في المسألة موضوع البحث ، ولا مجال هنا للتحدث عن قرارات ملزمة للدول التي تعنيها مسألة حرية الملاحة في قناة السويس ، لأن مصر التي بغير موافقتها لا نستطيع الوصول الى تسوية ليست ممثلة ونصف الأمم التي يعنيها الأمر غائبة عن هذا المؤتمر ... ولذلك يجب أن نأخذ في الاعتبار حقيقة واقع الأمور وأن نبحث بطريقة تبادل النظر والتشاور الوسائل التي تيسر الوصول الى تسوية لقضية القناة .

ولهذا السبب يقترح الوفد السوفيتي ألا يخضع هذا المؤتمر للارادة الشخصية لدولة أو لأخرى من الدول الممثلة بل يخضع للضرورة القصوى التي تستوجب الوصول الى وضع يتفق عليه أو الى مبادئ مشتركة تقبلها مصر والدول التي يهمها الأمر .

وعلى هذا فانه بالنسبة للمشكلة المعروضة حالياً على المؤتمر لا يمكن اتباع طريقة التصويت ، والأجدر أن نستمع الى وجهات نظر الدول المشتركة وتقارن بعضها ببعض .

جوهري مشكلة القناة

والطرق المؤدية الى حلها

المطاب الذي ألقى في الجلسة الثالثة

في مؤتمر لندن في ١٧ أغسطس ١٩٥٦

تعرض على هذا المؤتمر المشكلة الناجمة عن تطور الموقف بالنسبة لقناة السويس . وقد سبق أن أوضحنا اتجاهنا في مذكرة الحكومة السوفيتية المؤرخة في ٩ أغسطس .

ولا نبالغ اذا قلنا ان أنظار العالم تتجه الآن الى ذلك الشريط الأزرق الضيق الذي يجرى عبر رمال برزخ السويس الصفراء ، ويعلم كل انسان أن قيام قناة السويس بوظيفتها الطبيعية انما هو أمر يهم دولا عديدة تشمل بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة والهند والاتحاد السوفيتي — وتلك قليل من كثير . ومشكلة قناة السويس احدي الطرق المائية الهامة في العالم التي تصل بين قارات ثلاثة قد أصبحت مشكلة حادة الى حد كبير لأسباب عدة . ولا يمكن تحليل أية مسألة معقدة تتعارض فيها مصالح دول كثيرة ، تحليلا صحيحا ، اذا عزلت عن الموقف العالمي العام .

ومن الأمور المعترف بها عامة أنه قد حدث في السنين الأخيرة بعض التخفيف من حدة التوتر الدولي : وقد ثبت أن من الممكن،

بفضل القوى العاملة على تحقيق السلام ، الحيلولة دون تفاقم الأخطار وزيادة تعقد الموقف الدولي .

ولا نحتاج الى القول بأن تخفيف حدة التوتر الدولي إنما هي البداية الطيبة لهذه الحركة التاريخية التي لازلنا تقابل فيها عددا من المصاعب والعقبات ليس بقليل . وللتغلب على هذه الصعاب والعقبات ينبغي أن نبحث عن حل لتلك المسائل المتعارضة بالوسائل السلمية لتلافي الاحتكاكات والمشاكل الدولية التي يمكن أن تتطور الى صراع حاد يهدد السلام .
ويتحتم لهذا أن تصبح المفاوضات الوسيلة الأساسية لفض المنازعات الدولية .

وتعتبر حكومة الاتحاد السوفيتي أننا وقد توصلنا الى قدر معين من تخفيف حدة التوتر الدولي علينا أن نحرز تقدما أوسع في هذا الاتجاه وأن نصل الى تهدئة تامة للتوتر العالمى ونحقق تعايشا سلميا دائما بين الأمم بغض النظر عن اختلاف نظمها السياسية والاجتماعية . وهذه هي الخطوط الرئيسية لسياستنا الخارجية التي لن نعيد عنها .

والاتحاد السوفيتي، وهو مخلص في سياسته من أجل السلام ، يتجه بكلياته نحو تسويات سلمية لكل المسائل المختلف عليها ، وهو شديد الاقتناع بأن مشكلة السويس يمكن بدورها أن تحل على أسس من احترام حقوق الأمم في السيادة ، وتنمية التعاون الدولي بينها ، عملا بروح العصر وبمراعاة مبدأ المساواة وعدم التدخل في الشئون الداخلية .

وفي حالتنا هذه ، من الضروري أن التوصل الى حل موضوعي للمشكلة القائمة لا تحيز فيه ، ولذلك أهميته العظمى في ضمان الأمن والسلام في الشرقين الأدنى والأوسط وفيما هو أوسع من ذلك نطاقا في حقيقة الحال .

تأميم قناة السويس شأن من الشؤون الداخلية لمصر

ما هو جوهر المشكلة التي تستأثر الآن بكل هذا الانتباه ؟ ان لمسألة قناة السويس وجهان واضحيان هما تأميم شركة القناة وحرية الملاحة فيها .. أما الوجه الأول فيقع كلية في نطاق الصلاحيات الشرعية الداخلية للحكومة المصرية ذات السيادة ، وهذه المسألة لا يمكن أن يناقشها أى مؤتمر اذا أردنا أن نلاحظ مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية — والوجه الثانى يمس بطبيعته دولا أخرى عديدة .

وقد مضى شهر على وجه التقريب منذ قررت حكومة مصر تأميم شركة قناة السويس . ومنذ ذلك الوقت أصبح هذا القرار موضوع تعليقات واسعة في صحافة الدول جميعها ، وأمرنا ننظر اليه حكومات كثيرة بعين الاعتبار . وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر في المسائل التي يحتمل أن تؤدي الى تسوية مشكلة القناة تسوية نهائية فان أحدا لن يمارى في الاعتراف بأن مصر كدولة مستقلة ذات سيادة قد تصرفت في حدود حقوقها عندما

أمنت شركة قناة السويس وأن هذا القرار عمل قانونى عادل ، يدل على ذلك رد الفعل الذى أحدثه القرار فى دوائر الأعمال العامة ودوائر التجارة فى أنحاء العالم ، والغالبية العظمى من الدول التى علقت على موضوع تأمين القناة تشارك مصر فى وجهة نظرها هذه .

حق مصر فى تأمين قناة السويس

ولم يكن من قبيل الاعتباط أن دولاً كجمهورية الصين الشعبية والهند وأفغانستان والباكستان وبولندا وتشيكوسلوفاكيا ويوجوسلافيا وإيران وأندونيسيا وسيلان وبورما والجمهورية الشعبية الألمانية واليونان وسوريا ولبنان والسودان والمملكة العربية السعودية ورومانيا وبلغاريا واليمن والعراق والأردن والمجر وليبيا وألبانيا والاتحاد السوفيتى وكثيراً غيرها ، قد عبرت عن رأيها ، قبل انعقاد هذا المؤتمر ، بتأييد القرار الذى اتخذته مصر بتأمين شركة قناة السويس واعتباره عملاً قانونياً داخلياً فى صميم اختصاصها الداخلى .

وقد اعترفت حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا فى مذكرتها المؤرخة ٢ أغسطس ، (وبقليل من التحفظ) بحق مصر كدولة مستقلة ذات سيادة فى تأمين مراقبتها الخاصة .

ومنما تجدر ملاحظته أن دولة من الدول ، ومن بينها بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة ، لم يثر مسألة استعادة شركة القناة

السابقة لنفوذها ، والحق أن أحدا لم ينهض للدفاع عن شركة القناة الملغاة سوى أعضاء مجلس إدارتها والأفراد الذين تربطهم بالشركة علاقات وثيقة بمن يحرصون على القيام بنشاط مخرب ، يحاولون به شل حركة الملاحة في القناة وخلق المشاكل الدولية . لقد استمعنا الى كلمات ممثلتي الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا والسويد والبرتغال وعدد آخر من الممثلين ، وعلى الرغم من اختلاف تناول هؤلاء للموضوع كما سردوه في كلماتهم ، فقد أشاروا جميعا الى حقيقة ثابتة هي أن حق مصر في تأمين شركة القناة أمر لا يمكن إنكاره .

ولا أحد يستطيع أن ينكر هذا الحق من وجهة نظر القانون الدولي ، فإن تأمين المرافق الخاصة في بلد ما عمل قانوني تفرضه الولاية الشرعية للدولة على ممتلكاتها الخاصة ، فمن حق كل دولة أن تؤمم مرافقا من مرافقها بغض النظر عما إذا كان هذا المرفق مملوكا للوطنيين أو واقعا في حوزة الأجانب .

وقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في اجتماعها العام ١٩٥٢ قرارا يؤيد هذا المبدأ من مبادئ القانون الدولي ، فقد اعترفت الجمعية العامة « بحق الأمم في وضع ثرواتها ومواردها الطبيعية تحت تصرفها واستغلالها ، غير منازعة في ذلك » .

وأكد القرار أن هذا حق ثابت من حقوق سيادة الأمم متفق تماما مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة — وقد أوصت الجمعية العامة الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة أن تحول دون أي عمل يتم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة يكون من شأنه عرقلة

ممارسة دولة من الدول لحقوقها في السيادة بالنسبة لمواردها الطبيعية .

دعونا نستعرض بعض الحقائق من واقع تجارب الأمم المختلفة في تأمين الشركات ذات رؤوس الأموال الأجنبية ...

فهذه مؤسسات الغاز والكهرباء قد أمت في فرنسا ١٩٤٦ وكان حملة الأسهم فيها الى جانب الفرنسيين ، من الانجليز والبلجيكيين والسويسريين أفرادا أو أشخاصا معنوية ، وقد أقرت حكومات بريطانيا وسويسرا وبلجيكا هذا العمل وعقدت كل منها اتفاقا مع فرنسا بشأن تعويض رعاياها عن حقوقهم في المرافق المؤمنة .

وفي أعوام ١٩٤٥ — ١٩٤٧ أصدرت بريطانيا قوانين تأمين مناجم الفحم وشركات الحديد والصلب ومؤسسات توليد القوى وغيرها من غير أن يحدث صدور هذه القوانين خلافا من أى نوع بين بريطانيا والملاك الأجانب . ونصت هذه القوانين على أن يتقاضى مالكو المرافق المؤمنة تعويضا مساويا لحقوقهم دون تحديد لطريقة الوفاء بهذه التعويضات للأجانب .

وفي ١٩٣٨ أصدرت المكسيك قانونا أمت به بعض شركات البترول ، وفي جملتها عدد من الشركات التي كان يملكها رعايا الولايات المتحدة . وفي هذا الصدد أشارت حكومة الولايات المتحدة في مذكرة قدمها وكيل وزارة الخارجية الى السفير المكسيكي في واشنطن في ٣ أبريل ١٩٤٠ جاء فيها :

« ان حكومة الولايات المتحدة تعترف بارتياح بحق كل دولة

ذات سيادة في تأمين مرافقها للأغراض الوطنية . وقد عبرنا عن وجهة النظر هذه في كثير من اتصالاتنا بحكومتكم خلال العامين المنصرمين وفي المناقشات التي دارت بيننا وبينكم خلال تلك الفترة حول تأمين حكومتكم لمرافق يملكها رعايا أمريكيون وقد تأكد بيننا دون أدنى خلاف أن حق التأمين في كل حالة على حده مرتبط بشرط ملزم هو دفع التعويض المناسب المجزئ على الفور ، وأن شرعية التأمين تتوقف على الاستجابة لهذا المطلب .

وهكذا نرى أن القانون الدولي وتجارب الأمم المختلفة في شئون التأمين ينطقان بتأييد موقف مصر .

ويذهب بعض الناس الى أن شركة قناة السويس قد مارست « وظيفة دولية » في ادارتها للقناة وعلى ذلك فهي لا تخضع للسيادة المصرية ، وأن قبول هذا الزعم يساوى الزعم بأن أية شركة ملاحية تقوم بالنقل البحري بين موانئ الدول المختلفة أو أن أية شركة جوية تقوم بالنقل الجوي بين بلد وآخر تمارس بدورها وظيفة دولية ، ومن ثم فهي لا تخضع لسيادة هذه الدولة أو تلك — ومن الواضح أن المسألة لا يمكن أن تصور على هذا النحو .

ان الاهتمام الدولي بأمر قناة السويس ليس ناشئاً عن تملك رعايا من اجانب لأسهم شركة القناة ، ولكنه ناشئ عن أهمية طريق السويس المائي لكثير من دول العالم . الأمر الذي نظمته اتفاقية ١٨٨٨ ، تلك الاتفاقية التي تعترف صراحة بسيادة مصر انتماء على قناة السويس .

ولا يجب أن يغيب عن الذهن أن المادة الرابعة عشرة من هذه الاتفاقية تقول : « ان الأطراف السامية المتعاقدة تتفق على أن التعهلات الناجمة عن عقد الاتفاقية الحالية لا ترتبط بمدة عقد امتياز شركة قناة السويس العالمية » ، ومعنى ذلك أن الاحتياطات قد اتخذت منذ ذلك الوقت ليبقى مبدأ حرية الملاحة في القناة كما قرره الاتفاقية سارى المفعول حتى ولو انتهى عقد امتياز الشركة .

ويجمل بى أن أشير الى أن بعض الحكومات قد وقتت من مسألة القناة موقفا متناقضا ، فبينما أعلنت هذه الحكومات اعترافها بحق مصر فى سيادتها على أراضيها ، نجدها من ناحية أخرى تتشكك فى قدرة مصر على ممارسة هذه السيادة ، ومن ثم ، تحاول أن تفرض تدخلها فى شئون مصر الداخلية .

أن البيان سالف الذكر المؤرخ ٢ أغسطس يقول أن حكومات الدول الثلاثة « لا تناقش مصر حقها فى التمتع بجميع سلطاتها كدولة مستقلة ذات سيادة ، بما فى ذلك حقها المقرر ، وفى الظروف المناسبة ، فى تأمين المرافق التى لا ترتبط بمصالح دولية ، والتى تخضع لنفوذها السياسى الخاص » .

ما معنى هذا التحفظ الذى تتضمنه عبارة « المصالح الدولية » — ألا يقيد هذا التحفظ حق مصر فى تأمين شركة القناة ؟ أنه لا يعنى شيئا غير ابقاء مصر فى موقف شاذ يربط مسألة تأمين الشركة بمسألة حرية الملاحة فى القناة .

ويجدر أن نلاحظ أن شركة قناة السويس التى أنشئت

بفرمان يرجع هذه الى مائة عام أو مايقرب كانت شركة استعمارية للطابع .. فاذا ما أراد الانسان أن يتحرر من روح ذلك العصر لا يسعه الا أن يقرر أن بقاء مثل هذه الشركة قائمة في منتصف القرن العشرين يعتبر دولة داخل الدولة واستمرارا للماضى العتيق .

ان زماننا يتميز بتطورات واسعة المدى والمدلول ، وان العصر الذى سيطرت فيه القوى الفردية وحكمت العالم بالدوس على حقوق الأمم الأخرى وتجاهل مصالحها قد ولى الى غير رجعة . وبدأ عصر جديد ظهرت فيه فى الشرق دول مستقلة ذات سيادة وهو عصر يتميز بيقظة جديدة فى الشعور القومى لهذه الدول ونشاط بارز تكتب به تاريخها من جديد .. فهذه آسيا قاطبة ، وهذان الشرقان الأدنى والأوسط تجتاحهما الآن نهضات شعبية تحررية صحبها قيام دول جديدة تحتل أماكنها الآن فى عضوية الأمم المتحدة ، ولا يجرى بنا أن نقلل من قيمة القوة الهائلة والأهمية التاريخية التى تمخضت عنها هذه الحركات . وقد أوضح لنا ذلك بالأمس وبمهارة فائقة ممثل أندونيسيا فى المؤتمر .

واذا نحن تمثلنا المبادئ السامية التى ينطوى عليها ميثاق الأمم المتحدة ورحبنا بتطور العلاقات مع الأمم التى شهدنا الاستعمار الى عجلته فأنا لا يمكن بحال أن تقف عقبة فى سبيل ممارسة هذه الأمم لحقوقها فى السيادة .

ومصر — مثل كثير غيرها من الدول التى ظفرت باستقلالها حديثا — تواقفة الى التخلص من آثار الماضى الاستعماري البغيض،

وليس تأمين شركة قناة السويس الا خطوة منطقية في سبيل القضاء على هذا المأزق وأخرى في سبيل تقدم اقتصادها الوطنى الذى طالما عاقه الاستعمار .

ومنذ أكثر من ثمانين عاما وقناة السويس التى حفرتها أيد مصرية والتى تمر بأرض مصرية مقطعة من مصر .

ان مرسوم القناة الصادر فى ٣٠ نوفمبر ١٨٥٤ ينص على موافقة مصر على حفر القناة عبر أراضيها وعن « المزايى التى تنشأ عن وصل البحرين الأبيض والأحمر بطريق مائى صالح لممرور السفن الكبيرة » ، ولكن هذا لم يكن سوى الأمل الخلاب . ومما يثير العجب أن يتحدث زعيم ميسامى مصرى الى مهندس فرنسى فيقول « لست أقل منك حماسا فى الدفاع عن القناة . . . أنى أريد القناة لمصر ، ولا أريد مصر للقناة » ، ولقد لقيت هذه الرغبة بعيدة التحقيق قرنا بأكمله ، فان تلك الثروة الهائلة التى كوتتها شركة القناة والتى هى حق خالص للشعب المصرى لم تكن يوما لمصر وانما كان تدفقها دائما الى خارج البلاد . .

وشركة قناة السويس التى سجلت كشركة مصرية، وكمشروع يدور جهازه فيدر الأرباح فوق أرض مصرية لم تعن بمهمة تأمين الحرية العادية للملاحة عبر القناة بقدر عنايتها بأن تكون أداة للسيطرة الاستعمارية الأجنبية فى مصر .

ومعروف أن دخل شركة القناة عام ١٩٥٥ بلغ ٣٥٠٠٠ مليون فرنك فى حين لم يتجاوز منصرفها ١٨٠٠٠ مليون ، ومن صافى

الأرباح البالغ أكثر من ١٠ر٠٠٠ مليون فرنك لم تحصل مصر منها على أكثر من ١ر٠٠٠ مليون فرنك .

وتبين الأهمية القصوى لمسألة توسع القناة وتحسين الوسائل الفنية لإدارتها كما افترضتها الشركة من استمرار تجميدها لمبالغ طائلة رصدتها لهذين الغرضين ، وقد تأكد ميل الشركة الى هذا التجميد في الآونة الأخيرة لمناسبة قرب انتهاء عقد الامتياز . وتدل المصادر المصرية على أن الأموال التي جمدها الشركة بلغت حوالى ٤٠ر٠٠٠ر٠٠٠ من الجنيهات الاسترلينية . ومثل هذا الحال الذى ارتبط فى الماضى بنظام الاحتلال الأجنبى لمصر وكان أثرا من آثاره ، لا يمكن فى يومنا أن يبقى مستساغا بحال من الأحوال .

وهنا نستطيع أن نفهم فى وضوح أنه ، تعبيرا عن ارادة الشعب ، رسمت الحكومة المصرية النهاية المحتومة لهذا المال فأمنت شركة قناة السويس ، وأعلنت وهى تفعل ذلك أن حملة أسهم الشركة سوف يتقاضون التعويض المناسب ، وأن مصر ستكفل الحرية الكاملة للملاحة فى القناة ، وتقوم بصيانتها وإبلاغها مستوى ملاحيا عاليا وفق أحدث التطورات الفنية . وما هى الخلاصة ... ؟

نحن نرى أن الحكومة المصرية فى تأميمها لشركة قناة السويس قد تصرف فى حدود أحكام القانون الدولى ، وأن العمل الذى قامت به إنما هو من صميم حقوق مصر الشرعية فى السيادة ، وإن هذا العمل لا يمكن أن يناقش فى هذا المؤتمر ، أو أى مؤتمر دولى آخر .

حرية الملاحة وموقف بعض الدول الغربية

لا نزاع في أن قناة السويس ملك لمصر وفي الوقت عينه لا يستطيع المرء أن ينكر الاهتمام الشديد الذي تبديه دول أخرى بشأن حرية المرور في القناة . تلك القناة التي تتمتع بأهمية كبيرة بالنسبة لدول الغرب والشرق وبالنسبة للتجارة والمواصلات العالمية كلاهما .

وقد عبرت تصريحات حكومات جميع الدول المستخدمة لقناة السويس عن ذلك الاهتمام بوضوح تام . . . وقناة السويس تتمتع بأهمية عظمى بالنسبة لاقتصاديات دون أوربا والشرقين الأدنى والأوسط وجنوب شرق آسيا على وجه الخصوص ويمكننا أن نفهم بسهولة سر الاهتمام الذي أبدته دول مثل فرنسا وعلى الأخص بريطانيا بمسألة حرية المرور في قناة السويس . ونحن ندرك حقيقة وضع بريطانيا كدولة تحيط بها البحار من كل جانب وأن شعبها يعتمد في أمور تموينه على الواردات الخارجية اعتمادا رئيسيا وأن نسبة كبيرة من الواردات البريطانية تمر في قناة السويس وأن صناعاتها تعتمد أكبر الاعتماد على المواد الخام والوقود الوارد من الشرقين الأدنى والأوسط عبر قناة السويس الى غير ذلك من الأمور . وكذلك نعلم أن فرنسا نهتم اهتماما مباشرا بأمر شحن البضائع التي تحتاج اليها عبر القناة .

والاتحاد السوفيتي أيضا معنى عناية كبيرة بحرية الملاحة في القنال وفي قيامها بوظيفتها الطبيعية . ويتاجر الاتحاد السوفيتي

بالفعل مع جميع دول العالم ويهدف الى توسيع تجارته الخارجية أكثر من ذي قبل وخاصة مع دول الشرق — الهند وجمهورية الصين الشعبية وأندونيسيا وبورما وإيران . . الخ . ويمر عديد من السفن ومراكب الشحن السوفيتية عبر القناة فلا يسعنا اذا الا أن نهتم لقيامها بوظيفتها بانتظام .

فما هو الأمر الذي تشترك في الاهتمام به الدول المنتفعة بقناة السويس ؟ تهتم كل دولة بأن يكون في مقدورها استخدام هذه القناة بحرية مثلها في ذلك مثل غيرها من القنوات والمضايق ذات الأهمية المشابهة بالنسبة لعبور السفن . والحاجة ماسة الى أن تقوم القناة بوظيفتها الطبيعية وفي هذا الصدد تضطلع مصر بنفسط وافر في التعاون العالمى عندما توفر لقناة السويس أن تقوم بعملها .

وقد سجل الرئيس عبد الناصر رئيس الدولة المصرية في قول له أن مصر ستؤمن حرية الملاحة في قناة السويس في مستقبل الأيام أيضا وأن القناة سوف تخدم التجارة العالمية كما كانت تخدمها بلا انقطاع . وفي الوقت عينه أعادت مصر تأكيداتنا في أنها سوف تلتزم مواد معاهدة سنة ١٨٨٨ وتأخذ على عاتقها مسئولية قيام القناة بوظيفتها الطبيعية .

وقد ترددت في الغرب أقوال بأن من الصعب الوثوق في حكومة مصر الحالية وفي الرئيس عبد الناصر رأس الدولة المصرية ولكننا اذا بنينا العلاقات الدولية على مجرد حب انسان أو كرهه للنظام السياسى أو لرئيس دولة ما قضينا على مجرد التفكير في قيام تعايش سلمى بين الدول وفي تعاونها العالمى وفقا لمبادئ الأمم .

المتحدة . ويمكننا ببساطة أن نعتبر مثل هذا الموقف تجاه الشؤون الدولية سياسة تدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى وفي حالتنا هذه يمكن استخدام مثل هذا الموقف كحجة تبرر الاعتداء على حقوق الآخرين أو على الممتلكات المصرية . والحكومة السوفيتية ترى وجوب الكف عن المحاولات التي تبذل لفرض نظام داخلي وطريقة معينة للحياة على دولة أو أخرى قد تتفق مع ميول الدول الأجنبية ولكنها لا تتمتع بالرضى والتأييد اللازمين من جانب الشعوب المفروضة عليها وترى فيها الحكومة السوفيتية وسائل غير ملائمة .

ولكن ماهى المقترحات التي قدمت لحل مشكلة الملاحة العالمية عبر قناة السويس ؟ ان الحقائق تظهر لنا أن البعض يود أن يرى ادارة قناة السويس فى أيدي أجنبية وحرمان مصر من أى رأى فى الموضوع .

لقد قدم الينا ممثلو بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة « اقتراحا بشأن انشاء سلطة دولية لادارة قناة السويس » فى ٧ أغسطس ولو أن المستر دالاس لم يشر فى خطابه بالأمس الى تلك الوثيقة عندما شرح وجهة نظر الولايات المتحدة بصورة تبدو مغايرة نوعا ما . وهذا الاقتراح يتضمن انشاء سلطة لشئون قناة السويس لتتولى تسيير أمور القناة من النواحي الادارية والاقتصادية والفنية وأن تمكن هذه السلطة من أن تمارس « سلطات عامة للادارة والمراقبة » فوق جزء من أرض مصر وكذلك أن تتصرف فى دخل القناة الذى هو ملك للدولة المصرية وكذلك أن تقوم السلطة بأمر

يتعلق بالحكومة المصرية ونعنى به التعويض الذى سيدفع الى شركة القناة السابقة .

والأمر الذى نحب أن نشير اليه هو أن الاقتراح السالف الذكر بتجاهل — بالأسف — كلا من حقيقة الموقف ومطالب مصر القومية القانونية المشروعة .

ولا يحمل الاقتراح فى طياته سوى انتزاع فعلى لما تملكه مصر بلا منازع وهو ذلك الجزء من أراضيها الذى تجرى فيه القناة واخراجه من دائرة سيادتها . وتبعا لهذه الخطة يراد أن تقوم دول أجنبية وليست مصر بإدارة القناة تحت اسم سلطة دولية .

ويتناقض اقتراح الدول الغربية باقامة « سلطة دولية لقناة السويس » تناقضا سافرا مع أسس مبادئ الأمم المتحدة ومع انقانون الدولى . وسوف أعيد الى ذاكرتكم أن ميثاق الأمم المتحدة لا يسمح بالتدخل « فى الشؤون التى تدخل أهباسا ضمن دائرة الشؤون الداخلية لأية دولة » ويطلب الميثاق الاستقلال السياسى لكل دولة وسيادتها الكاملة على أراضيها .

وقد أعلنت قرارات مؤتمر باندونج الذى اشتركت فيه تسع وعشرون دولة افريقية وأسيوية مبادئ الاحترام المتبادل لسيادة الدول وسلامة أراضيها وعدم التدخل فى شؤونها الداخلية .

فاذا جعلنا من المبادئ التى تقدم ذكرها ومن القانون الدولى نقطة البدء أصبح من غير المستطاع أن يوافق الاتحاد السوفيتى على اعتبار ذلك الجزء من الأراضى المصرية الذى تجرى فيه قناة

السويس أرضا لا تمارس مصر حقوق سيادتها عليها فمصر وحدها هي صاحبة السيادة المشروعة على أراضيها .

ان انشاء « سلطة دولية لقناة السويس » هو في الحقيقة انبعث لشركة قنال السويس القديمة تحت اسم جديد مع اشراك دول أخرى معينة . وسينتج عن تأسيس مثل هذه الوكالة أن يمنح رأس المال الأجنبي في مصر حقوقا أكثر اتساعا من تلك التي تضمنها امتياز سنة ١٨٦٦ . فقد كان اتفاق الامتياز — على الأقل — يقرر انتهاء العمل به بعد ٩٩ سنة أما مشروع الثلاث دول الجديد فيحاول تأسيس ما يسمى « بالادارة الدولية للقناة » من غير أن يحدد أجلا لانهاؤها ومعنى هذا أنها دائمة .

ومثل هذه الاقتراحات لا يمكن أن تنبعث عن مصالح التجارة العالمية أو حرية الملاحة في القناة بل على العكس من ذلك لن ينتج عن مثل تلك المقترحات أكثر من تعقيد المسألة طالما أنها تتعارض مع آمال الشعب المصري ولا يمكن أن يصدر عنها سوى المتاعب والقلق . وقد أشار ممثلو الدول العربية الى أن خطة انشاء ادارة دولية لقناة السويس هي محاولة لخلق قبضة قوية للاستعمار يحيى بها ما كان يتمتع به قديما في الشرق العربي وهم على حق في ذلك . وليس مجرد أمر عرضي أن دولاً أخرى أسيوية وأفريقية قد اعترضت على تلك المقترحات اعتراضات محقة ومدعمة لأنها تنعارض مع مقررات مؤتمر باندونج .

ونحن نأمل أن يحاول السياسة البريطانيون — وهم من اشتهروا ببعد النظر والنجابه — أن يعالجوا مشكلة السويس معالجة واقعية

مدروسة فان هذا سيساعد على ايجاد حل للمشكلة مع النظر بعين الاعتبار لكل من الحاجات المشروعة للدول التي يهملها الأمر والمصلحة التي تتحقق من تنمية السلام والأمن العالمين . وفي هذا الصدد أحب أن أؤكد وجهها هاما للمسألة . فانه لسر ذائع أن بعض الدوائر في بريطانيا وفرنسا قد لجأت الى التهديد باستخدام القوة ضد مصر . وقد تحب أن تفرض مشروعا بإنشاء « ادارة دولية » في قناة السويس بالقوة في حالة رفض مصر الموافقة على هذه الخطة . ونتيجة لذلك تجرى في بريطانيا وفرنسا استعدادات عسكرية يعلم العالم أجمع بأمرها .

وتعنى محاولات فرض هذه المشاريع بالقوة على مصر تلم السلام في الشرق الأدنى والأقصى . ولا يستطيع المرء أن يتصور أن مثل هذا العمل سيؤدي الى مجرد صراع محلي ينحصر في منطقة قناة السويس فقد يتطور الى صراع يتسع فيحرق بالشرق الأدنى والأوسط وربما شمل مناطق أوسع ، فهل تتفق هذه النتيجة مع مصالح بريطانيا ؟ ان الجزء الأكبر من طعام سكان بريطانيا والمواد الخام والبتروال اللازم للصناعة البريطانية يرد اليها من هذه المنطقة عبر قناة السويس . كما أن بريطانيا تتصل بالمناطق البعيدة في آسيا عبر قناة السويس فاذا تعرضت مصالحها المتنوعة في تلك المنطقة للخطر نتيجة لمحاولات فرض نظام غير مرغوب فيه على مصر في منطقة قناة السويس فما هي المغانم التي ستحصل عليها بريطانيا ؟ وهل تكتسب فرنسا وشعبها واقتصادياتها أية مغانم عن طريق اجراءات من هذا النوع ؟

وفي هذا العصر الذي استيقظت فيه عشرات من الدول الجديدة التي تحتل مناطق شاسعة في آسيا وأفريقيا وقامت لتبنى حياة نشطة في ظل الاستقلال والذي أصبحت فيه مئات الملايين من الناس في تلك البلاد تسير في موكب البعث والنهضة القومية أليس من الواضح أن مثل ذلك الصراع سيأتى بنتائج عكسية لا يمكن اصلاحها لكل من بريطانيا وفرنسا مادامت الغالبية العظمى من الجنس البشرى لن تعترف بصحة عملها ولن توافق على العدوان على مصر لا لسبب الا لأن مصر قد أصرت على التمسك بحقوقها المشروعة ؟

انى لا أعتقد أن أحدا في هذه القائمة يهمة أن تقوم حاجة الى مثل ذلك العمل أو أن يرى السلام والأمن وقد تعكر صفوها في منطقة الشرق الأدنى والأوسط .

كيف يمكن أن يتناول مشكلة قناة السويس؟

يسعى الاتحاد السوفيتى الى تقوية السلام العالمى والى خلق الظروف التى تجعل من قناة السويس منطقة للصدقة بين الأمم وليست منطقة للصراع والصدام وتجعل منها منطقة للتجارة العالمية التى تتطلب نموها منع الاصطدامات والحروب .

وبالنيابة عن الحكومة السوفيتية أحب أن أؤكد على وجه الخصوص أن الاتحاد السوفيتى لا يسعى الى الحصول على أية امتيازات أو مغانم خاصة فى منطقة الشرق الأدنى والأوسط فلدينا موارد طبيعية هائلة نجلبها من أراض شاسعة ونحن لا نريد أى امتيازات أو اقتسام للأرباح فى بلاد الشرق . وأمثال تلك المطامع تتعارض مع طبيعة نظامنا الاجتماعى فى جوهره وانه لأمر معروف تماما أننا قد تنازلنا عن امتيازاتنا منذ مدة طويلة وأنا قد قررا مؤخرا أن نسلم الى أيدي الحكومة الايرانية امتياز النفط المعروف باسم « كهير هوريان » الذى كنا لا نزال نملكه فى شمال ايران ومن غير أى عوض .

وأهم ما يعنى الاتحاد السوفيتى فى الشرق الأدنى والأوسط هو تأمين السلام والهدوء فى تلك المنطقة وان كنا نسعى أيضا — وبطبيعة الحال الى تنمية التجارة والتعاون الاقتصادى المتبادل الفائدة مع الدول الأخرى .

ونحن مقتنعون بأن الدول الأخرى التى تستخدم قناة السويس يعنىها هى الأخرى تجنب أية تعقيدات لا ضرورة لها فى منطقة

القناة فمثل تلك التعقيدات التي تهدد الملاحة فى القناة لا ينتج عنها سوى اضرار وخسائر خطيرة للدول وتلحق باقتصادياتها آثارا ضارة هذا بفرض أننا قد أغفلنا مصالح أوسع وأكثر أهمية لجميع الدول وهى حفظ السلام والأمن وتقويتها .

ونحن نقدر كل التقدير مصالح انجلترا وفرنسا فى قناة السويس وفى المواصلات البحرية مع منطقة الشرق الأدنى والأوسط حيث تحتفظ تلك الدول بعلاقات اقتصادية واسعة ومع ذلك فأننا مازلنا نعتقد كما اعتقدنا فى الماضى أن أمثال هذه المشاكل الاقتصادية ينبغى أن تحل بوسائل التعاون الاقتصادى المبني على أسس المساواة وتبادل النفع على نحو تقبله جميع الدول المعنية . ولم يحدث أبدا أن سمح الاتحاد السوفيتى بحل تلك المشاكل بوسائل القهر وكان يعارض معارضة قوية دائمة فى فرض الشروط التى تغتصب الحقوق المشروعة للشعوب .

وليس من طريق يؤدى الى ايجاد حلول للخلافات بين الدول بما يتفق مع مصلحة السلام العالمى والعلاقات الطبيعية الوثيقة بين الدول سوى التوفيق بين المصالح القومية للدول توفيقا مبنيا على احترام حقوقها المشروعة ومصالح التعاون الاقتصادى العالمى .

فاذا وضعنا هذا الأمر نصب أعيننا وجب علينا أن نبحث عن حل لمشكلة ايجاد ضمانات يعتمد عليها لضمان حرية الملاحة فى قناة السويس وقيامها بعملها البعيد الأثر كطريق مائى حر مفتوح

آمن والمهم هو أن تتخذ الترتيبات المناسبة التي يمكن أن يزودنا بهذه الضمانات وذلك بطريقة قوية أى بالاشتراك الذى لاغنى عنه مع مصر وبالمراعاة الواجبة لحقوقها ومصالحها كدولة ذات سيادة كما نراعى مصالح جميع الدول التى تستخدم القناة وتضمن معاهدة سنة ١٨٨٨ التى مازالت سارية المفعول حرية الملاحة فى قناة السويس ، وقد أعادت الحكومة المصرية تأكيداتنا بخضوعها لأحكام تلك المعاهدة كما ذكرنا من قبل . وفى هذا الصدد عبرت بعض الحكومات عن وجهات نظرها بخصوص ضمان حرية الملاحة فى قناة السويس فى المستقبل وبخصوص حفظ القناة فى حالة جيدة . ويمكن أن ينتهى الأمر بعقد معاهدة دولية جديدة لتحل محل معاهدة سنة ١٨٨٨ أو بعقد اتفاق اضافى لها ينظر بعين الاعتبار الى الظروف الجديدة والى روح العصر ويعيد تأكيد وضمان حرية المرور فى قناة السويس مع مراعاة احترام حقوق مصر المشروعة . وينبغى أن يلاحظ المرء موافقة الحكومة المصرية على معاهدة من ذلك النوع يضع مسودتها على مستوى عال يضم الدول المعنية .

ومن وجهة نظر الحكومة السوفيتية يمكن أن يتركز ذلك الاتفاق العالمى على المبادئ الأساسية التالية .

تتطلب مصالح جميع الدول والشعوب أن تحل الخلافات والاحتكاكات حول مشكلة القناة حلا عادلا بالوسائل السلمية وبما يتفق مع قواعد القانون الدولى ومبادئ الأمم المتحدة .

وفضلا عن ذلك يجب أن نحسب حسابا كاملا لحقوق مصر المشروعة فى قناة السويس — وهى حقوق لايمكن أن تباع أو

توهب — ولأهمية قناة السويس كطريق مهم للتجارة والاتصالات العالمية تستخدمه دول كثيرة تعنيها المحافظة على حرية الملاحة في القناة ، ينبغي أن تكون قناة السويس حرة ومفتوحة لمرور المراكب التجارية والسفن الحربية لجميع الدول على أساس المساواة فيما يتعلق بالمرور ورسوم العبور وجميع شروط الملاحة .

سوف تتخذ مصر — المالكة للقناة وصاحبة السيادة عليها — جميع الاجراءات الضرورية لضمان حرية الملاحة في قناة السويس ولحماية القناة ومنشآتها من أى تلم لحرية الملاحة وتقوم بحفظ القناة في حالة ملائمة تمكنها من مواجهة حاجات الملاحة بحيث تصبح في مستوى الأعمال الهندسية الحديثة وأن تقوم بتحسينات اللازمة لزيادة القدرة الملاحية للقناة .

وقد أبدت بعض الدوائر الدولية مخاوفها من احتمال حدوث زيادة مفاجئة في رسوم القناة . ويجب أن نبحث مسألة رسوم المرور مع مصر من أجل ضمان تثبيتها وكذلك مسألة احتمال حدوث تعديل في قيمة الرسوم اذا حتمت اعتبارات قوية من أجل تمكين القناة من تأدية وظيفتها بصورة طبيعية ومفيدة .

ويجب أن تؤكد مرة أخرى خضوع الدول لأحكام المعاهدة في عدم اتخاذ أى اجراءات وفي أى الظروف قد تؤدي الى المساس بسلامة قناة السويس أو الى الحاق الضرر بالمنشآت والمكاتب والابنية والورش على طول القناة . وحسب مواد معاهدة سنة ١٨٨٨ لن تصبح قناة السويس أبدا مسرحا لعمليات حرية وإن يسمح أبدا بوقوع أى أعمال عدائية أو أى أفعال يقصد بها

المساس بحرية الملاحة فى القناة وفى موانئها ولن تتعرض القناة أبدا لأى حصار .

ويمكن أيضا أن ندخل فى مناقشة مع الحكومة المصرية لإنشاء تعاون دولى بشكل تقبله مصر فى تنفيذ أحكام الاتفاقية الخاصة بحرية الملاحة فى قناة السويس . وبطبيعة الحال نحن نعتقد أن مثل ذلك الاتفاق الذى يحترم الحقوق المشروعة لمصر وعدم التدخل فى شئوننا الداخلية سيكون ذا فائدة . وتستحق بعض الاعتبارات التى أثرت بخصوص هذا الموضوع فى الهند على سبيل المثال أن تحظى بالبحث المفصل . وعلى أية حال فنحن نعتقد أن مصر التى يعنىها مباشرة الحرص على سلامة الملاحة وانتظامها فى القناة سوف تساعد من جانبها إيجاد طرق ووسائل لتأمين التفاهم المتبادل فيما يختص بتأمين حرية الملاحة فى القناة مما سيساعد بدوره على إزالة القلق الذى ظهر أخيرا فى بعض البلاد حول قناة السويس .

وتعتقد الحكومة السوفيتية أن مثل هذا التناول لمشكلة تأمين حرية الملاحة فى قناة السويس يمكن أن يوصلنا الى اتفاق تقبله جميع الدول المعنية بالأمر ويؤمن مصالح السلام والأمن فى الشرقين الأدنى والأوسط .

وتعتقد حكومة الاتحاد السوفيتى أن من الممكن الوصول الى نتائج ايجابية وحل المشكلة كلها على أسس مقبولة من الجميع بشرط أن تتناول مشكلة قناة السويس تناولا رشيدا لاعوج فيه .

وهذا هو السبب الذى يجعلنا نعتقد أن من الضرورى البحث عن حل عادل للنزاع الذى قام بشأن قناة السويس وأنا فى محاولة حل هذا النزاع يجب أن ننظر نظرة موضوعية غير متحيزة وفى اعتقادنا أنه فى المستطاع معالجة الأمر بطريقة تقلل من التوتر العالمى الذى تزايد بشأن تأميم قناة السويس لأن تزايد منه . ومن وجهة نظر المصالح العالمية التى تشمل مصالح الدول الغربية أيضا فأننا لا نجد سببا يدعو الى تعقيد مشكلة السويس ويمكن حل الصعوبات بطريقة سلمية اذا أظهرت جميع الدول التى يهمها الأمر حسن نيتها ورغبتها فى ذلك ونستخلص من هذا أنه ينبغى أن نعتبر حاجتنا لحل النزاع بالوسائل السلمية خلال المفاوضات بمثابة نقطة للبدء . واذا توصل هذا المؤتمر الى مبادئ عامة مقبولة فأننا يمكن أن ندعو الى مؤتمر آخر ذى صفة دولية شاملة للوصول الى اتفاق نهائى وتؤيد حكومة الاتحاد السوفيتى اقتراح الحكومة المصرية الذى تقدمت به فى ١٢ أغسطس بشأن الدعوة الى عقد مؤتمر ذى صفة تمثيلية دولية لبحث مشكلة قناة السويس ويشترك فيه جميع الموقعين على معاهدة سنة ١٨٨٨ وجميع الدول التى تستخدم القناة وتراه اقتراحا مفيدا .

وتقترح أن تضع لجنة تحضيرية تضم ممثلين عن مصر والهند والولايات المتحدة وانبجلترا وفرنسا والاتحاد السوفيتى موضوعات المناقشة الأساسية وتاريخ ومكان سائر موضوعات المؤتمر المقترح .

ويفرض الموقف الحالى تبعات ثقال على مساسة جميع الأمم
ويجعلهم مسئولين عن تقوية السلام والتعاون العالمى . وأحب أن
أعبر عن ثقتى من أن مناقشات هذا المؤتمر حول مشكلة السويس
سوف تنتهى الى ما يسد هذه الحاجات وأنتا جميعا سوف نبذل
أقصى الجهد فى المشاركة فى تخفيف حدة التوتر العالمى فى الشرق
الأوسط وفى العمل من أجل قضية السلام العالمى .

التوفيق بين مصالح مصر ذات السيادة
ومصالح مستخدمي القنال
بيان ألقى في الجلسة السادسة للمؤتمر
في ٢١ أغسطس سنة ١٩٥٦

السيد الرئيس . حضرات السادة :

أحب أن أوضح موقف الوفد السوفيتي من الاقتراحات التي
قدمت هنا بخصوص مبادئ ووسائل حل مشكلة قناة السويس
ولكني سأبدأ ببعض الملاحظات التمهيديّة .

يمكن أن ينجز مؤتمر لندن المعقود للبحث في مشكلة القناة
السويس والذي يتتبعه العالم أجمع باتتباه شديد بعض الأمور
بالرغم من النقائص والمخالفات التي اكتتفت الأعداد له .

فما هو أحسن ما يحتسب للمؤتمر ؟

أولا : قبل انعقاد المؤتمر مباشرة وحتى بعد أن بدأت جلساته
كنا نسمع أصواتا تدعو الى إصدار عقوبات ضد مصر ليست
اقتصادية فحسب بل وعسكرية واما في الوقت الحاضر فقد خفتت
أصوات زعماء سياسة القوة وضعفت تهديدات محبي القتال
ولاشك أن هذا يرجع الى تأثير الرأي العام العالمي الذي يدعو
الى استبعاد احتمال اللجوء الى الاجراءات العسكرية .

ثانيا : قبل افتتاح المؤتمر وأيضا بعد أن بدأت جلساته صرح

الْبعض بأن مصر حينما أمت قناة السويس قد جانبت القانون وأنها لم تفعل شيئاً سوى أن قلبت أوضاع القانون الدولي رأساً على عقب الى آخر هذا الكلام أما الآن فان المسألة على كل حال لم تعد تستخدم في عرضها هذه الألفاظ . والحق أن أحدا لم يعد ينازع في صحة العمل القانوني الذي قامت به الحكومة المصرية بتأميمها لشركة قناة السويس .

ثالثاً : كان هناك زعم يتردد من وقت ليس ببعيد أن شركة السويس هي الجهاز الوحيد الذي يمكن أن يضمن قيام القناة بوظيفتها وأن تصفية الشركة قد تفسد كل التجارة وكل الروابط الدولية في المنطقة . ولكن في مؤتمرننا هذا لم يقم أحد بأى مناقشة جدية بغرض الدفاع عن شركة قناة السويس . لقد انتهى وجودها لحسن الحظ وأصبحت مصر الآن هي المالك الوحيد للقناة .

رابعاً : تردد زعم من مدة قريبة أن مصر بتأميمها لشركة قناة السويس قد ضربت بمعاهدة سنة ١٨٨٨ عرض الحائط وعرضت للخطر حرية الملاحة في القناة وتظهر الحقائق أنه بالرغم من النشاط المخرب لشركة قناة السويس الأهلية السابقة فان القناة ما زالت تؤدي وظيفتها بلا انقطاع ولم تنقص حمولة وحركة مرور السفن بعد التأميم واذا قسناها بالفترة المماثلة من العام الماضي وبالثلاثة أشهر السابقة نجد أنها قد زادت بالفعل . وقد أعادت الحكومة المصرية تأكيداتنا في أنها ستلتزم بمبادئ معاهدة سنة ١٨٨٨ وأنها سوف تستمر في الخضوع لأحكامها .

وفي كل هذا مايدل على مدى التطور الذي حدث في بعض

الأوجه الايجابية للمؤتمر وفي وجهات النظر والآراء التي ظهرت في معالجة مشكلة السويس . بعد أن جرى تبادل عام في وجهات النظر قدم الى المؤتمر مشروعان لحل مشكلة السويس : مشروع الولايات المتحدة ومشروع الهند .

وأحب أن أتمهل أولا عند المشروع الذي قدمه وفد الولايات المتحدة ويجب على المرء أن يوضح أن هذا المشروع يقترح بالفعل مشروع قرار نهائي للمؤتمر في مشكلة القناة . ويحاول أن يقرر سلفا تنظيم الوسائل النهائية التي تؤدي الى حل مشكلة السويس .

هذا ولا حاجة الى القول أننا قد اتفقنا على أن المؤتمر لا يستطيع أن يتخذ قرارات موضوعية نظرا للطريقة التي تكون بها اذ لا يمكن حل مشكلة قناة السويس أو اصدار قرار فيها بدون اشتراك مصر وكثير من الدول التي ليس لها ممثلون بيننا .

وقيل ان الوثيقة المعروضة علينا يمكن أن تعتبر مشروعا يقدم الى مصر ولكنها لسوء الحظ تتجاهل تماما وجهة نظر مصر التي عبر عنها قادتها مرارا في خطب رسمية وعلى صفحات الصحف والتي بعرفها كل انسان في هذا المؤتمر .

ومثل هذا العرض لن يمهّد الطريق الى اتفاق متبادل مقبول . والشرط الحاسم للوصول الى ذلك الاتفاق هو — بطبيعة الحال — أن يضمن حقوق مصر المشروعة في قناة السويس وأن نوفق بين مصالح مستخدمي القناة الأجانب وبين مصالح الأمة المصرية توفيقا ناجحا وأهم ما يجب أن يعنينا الآن هو أن نعرف اليد التي

سنتهين على ادارة القناة والطريقة التى تمكنا من التوفيق بين هذه المصالح توفيقا فعليا .

وطبقا للمشروع الذى تقدم به وفد الولايات المتحدة لن تكون ادارة القناة فى يد مصر بل فى يد هيئة تمنح نوعا من الصفة الدولية هى « هيئة الاشراف على قناة السويس » ويجب على مصر أن تمنح تلك الهيئة « كل الحقوق والتسهيلات » اللازمة لتسيير أمور القناة ومعنى هذا أننا فى حقيقة الأمر انما نطلب الى مصر أن تتخلى عن حقوقها المشروعة لصالح هيئة دولية تتركز فى يد مجموعة من الدول سوف تتصرف فى ممتلكات مصر القومية وتصبح مصر التى سبق أن اعترفنا رسميا بملكيتها لقنال السويس فى مركز ضعيف الى جانب تلك الهيئة الدولية المذكورة . نحن نعطف على مصر بأن تمنحها مكانا فى بيتها الخاص . ولكنه لا يمكن أن يكفيها أن تكون مجرد عضو فى الهيئة التى سوف تدير ممتلكاتها الخاصة هذا اذا كنا ننوى أن نحترم مبدأ السيادة بشكل ما وليست هنالك أسس قانونية تسمح بانتزاع ادارة قناة السويس من يد مصر ومن الوجهة الرسمية لن يستطيع أحد أن ينكر حق مصر المشروع فى سيادتها على أرض القناة ولا أن ينكر حقها فى تأمين ممتلكات شركة مساهمة مصرية ولكن فى الوقت الذى يعترف فيه رسميا بهذه الحقوق يقترح علينا أن نحرم مصر على غير أساس من تسيير شئون قناة السويس . فما الذى تمخض عنه اذن ذلك التأكيد اللفظي المتمثل فى عبارة « احترام سيادة مصر » ؟

فقد وضح اذن أن بعض الدول لم تستطع بعد أن تفهم التوافق

بين استقلال مصر وبين عدم استطاعتها أن تتسامح في أى انتقاص لحقوقها القانونية أو أى مساس بها مهما كان نوعه ويمكن لأى انسان أن يدرك أن تلك المحاولة التى تبذل فى سبيل نقل ادارة القناة الى هيئة دولية معناها تماما معاملة مصر معاملة غير كريمة وفيها تحد للمصريين الساهرين على حقوقهم القومية التى اكتسبوها حديثا وقد نقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن بيان للحكومة المصرية مؤرخ فى ١٨ أغسطس مايفيد أنها لايمكن أن تقبل أن تدبر اقناة هيئة دولية وأن انشاء مثل هذه الهيئة سيكون « ثلما لسيادة مصر واهانة لكرامتها » .

وأما اقتراح ممثل استراليا شراء حقوق مصر المشروعة فى القناة فانه لا يتفق بالمرّة مع احترام الكرامة القومية للشعب المصرى اذ أن السيادة القومية لأية دولة ليست بالمرّة موضوع مقايضة : فلا هى قابلة للبيع ولا هى قابلة للشراء .

وهذا الاقتراح يعبر عن الرغبة فى صب الاستثمار فى قالب جديد . ويقترح مشروع الولايات المتحدة عزل ادارة القناة « عن تأثير سياسة أى أمة » كما يتضمن وجوب أن تعمل الهيئة الدولية « بدون أى دوافع سياسية » ولكن الحقيقة أن ليس فى هذا شىء من الصديق .

ان انشاء وكالة دولية لادارة ممتلكات الدولة المصرية وبدون ارادة مصر لهو عمل سياسى يحمل آثارا سياسية خطيرة فهذا العمل سيحول منطقة قناة السويس الى منطقة توتر دائم والى مصدر للاحتكاكات والاصطدامات العالمية .

ويجب أن نلاحظ أيضا أن الاستعمار في الماضي كان يحاول أن يمنع الاستقلال السياسى عن شعوب الشرق والآن وقد استطاعت معظم دوله أن تفوز بذلك الاستقلال يغير الاستعمار من نعمته ويزعم أن أعماله بعيدة عن السياسة . ولهذا فانا يجب أن تتحلى دائما بالحذر الشديد كلما تعين علينا أن ننظر فى المسائل التى تؤثر فى مصالح بلاد الشرق حتى لا تنفذ السياسة الاستعمارية القديمة أغراضها تحت ستار الاجراءات « غير السياسة » . وهناك زعم بأن المشروع الأمريكى قد انبعث عن الرغبة فى ضمان حرية الملاحة فى قناة السويس ولكن من الواضح أنه انما ينبعث عن افتراض أن القوة هى الضمان القوى الوحيد للعلاقات بين الدول . وليس من قبيل الصدفة أن المشروع ينص صراحة على عقوبات فعلية ونحن مقتنعون بأن ثمة اهتمام أكبر يجب أن يوجه نحو اقامة علاقات دولية تكون مقبولة طوعا ونحو تنمية استعداد الدول للتعاون من أجل مصلحة السلام وتقوية الروابط الاقتصادية العالمية :

وللأسف نجد أن مشروع الولايات المتحدة فى شكله الحالى لا يقدم إلينا حلا وسطا يقبله جميع الأطراف . ومع ما فيه من تنسيق لا يستطيع المشروع بأى حال أن يهىء الضمانات الدولية اللازمة لحرية الملاحة فى قناة السويس . ونحن نراه محاولة لا تتزاع القناة من سيادة وملكية وإدارة مصر التى هى صاحبة القناة ومن الطريقة التى استخدمت فى مناقشة مشكلة قناة السويس يتضح أن الهدف انما هو بعينه ذلك الذى حاولت بعض الدول الغربية الاستعمارية أن تفرضه على مصر مرات كثيرة وانه لأمر معروف

للكافة أن بعض الدول الغربية قد حاولت أن تحصل من مصر على مد أجل امتياز سنة ١٨٦٦ حتى سنة ٢٠٠٨ مثلا وذلك قبل أن تعلن مصر جمهورية بزمن طويل ولكن مصر رفضت هذه المقترحات كلها بلا استثناء .

والمشروع المقترح يوضح بجلاء السياسة السابقة فبدلا من أن تتسلط دولة واحدة على القناة كما كانت تفعل بريطانيا يقدم لنا الآن اقتراح يقضى بتسلط عدد من الدول الأجنبية عليها . وعلى كل حال فإن هذا الاقتراح لا يتمتع بصفة عملية إذ أنه لا ينظر بعين الاعتبار إلى التغيرات الكبرى التي حدثت في الشرق في عشرين السنين الأخيرة .

وقد حاول البعض هنا أن ينسب تأميم مصر لشركة قناة السويس إلى رغبة شخصية وواضح أن هذا التفسير يعطى صورة غير صحيحة عن الحوادث فانا نجد جذورا لعمل الحكومة المصرية في نضال الأمة المصرية الطويل ضد الاستعمار وضد الطغيان الذي كان يمثل بوضوح في التسلط الأجنبي على قناة السويس . وعند محاولة تنفيذ أى اقتراحات حول مشكلة قناة السويس لا يمكن أن تتجاهل الانتفاضة القومية الملاحظة في مصر التي ينبغى ألا نستهن بقوتها وأية محاولة لفرض حل على مصر يتعارض مع حقوقها المشروعة التي ناضلت الأمة المصرية السنين الطوال من أجلها قد يشير صراعا حادا وقلقا عظيما يمتد إلى جميع أرجاء الشرق الأدنى والأوسط مما يتعارض مع مصالح الشعوب التي تستخدم القناة .

وهذه هي الأسباب الرئيسية التي تفسر عدم موافقة الوفد
السوفيتي على مشروع الولايات المتحدة .
وفي الوقت نفسه يشعر الوفد السوفيتي بأن عليه أن يقرر
ما يأتي : —

نما الى علم الحكومة السوفيتية معلومات تفيد بأن شركة قنال
السويس السابقة تحاول أن تعرقل الملاحة في القناة بسحب
المرشدين وغيرهم من القائمين على العمل وذلك بموافقة وتأيد
بعض الدوائر البريطانية والفرنسية .

وقد نقلت وكالة الصحافة البريطانية المتحدة أن شركة قنال
السويس السابقة قد منحت موظفي القناة منحا تصل الى مرتب
سنتين اذا هم ظلوا « موالين للشركة » وبعبارة أخرى اذا هم
تركوا أعمالهم . وهكذا تبذل محاولات مدبرة لمنع القناة من تأدية
عملها بقصد اثبات أن حكومة مصر عاجزة عن تأمين الملاحة فيها .

ولا يمكن السماح بالمرءة بمثل ذلك النشاط الهدام لشركة
قنال السويس السابقة والدوائر المتصلة بها وذلك من أجل مصالح
الأمم المنتفعة ومن أجل السلام والهدوء في المنطقة حيث وضح
أن مثل ذلك النشاط قد خلق خلقا لاحداث تعقيدات عالمية في
منطقة قناة السويس .

وان الوفد السوفيتي ليناشد الدول المعنية بالأمر أن تهتم
بفضح ذلك النشاط وأن تتخذ الاجراءات التي تفسد تلك الخطة
المخربة .

فما هي المبادئ التي يمكن أن تكون أسسا لتسوية متسكلة السويس من وجهة النظر السوفيتية ؟

تعتبر الحكومة السوفيتية أنه من الضروري اتخاذ الاجراءات التي تقلل من التوتر في منطقة قناة السويس وتقوى الثقة بين الدول وخاصة اذا نظرنا بعين الاعتبار الى الآراء التي تبودلت حول وضع القناة وحول طرق تسوية الخلافات في هذه المسألة .

ومما يسهل ذلك تلك الرغبة النامية لدى عدد من حكومات الدول ولدى دوائر شعبية واسعة في الوصول الى تسوية مبنية على ملاحظة تبادل المصالح المشروعة . ويجب الوصول الى تسوية لمشكلة السويس بالوسائل السلمية وحدها بحيث تتوافق تماما مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة .

ويجب أن تحسب التسوية حسابا كاملا لحقوق مصر المشروعة في قنال السويس وهي الحقوق التي لا يمكن أن توهب وكذلك لأهمية هذا الطريق المائي الذي تستخدمه دول عديدة معنية بحرية الملاحة في القنال لتأمين التجارة والمواصلات العالمية .

وسوف تقوم اتفاقية دولية جديدة مبنية على معاهدة سنة ١٨٨٨ وتلاءم مع الظروف الجديدة وروح العصر بضمان حرية الملاحة لجميع السفن لكل الأمم .

وعلى سبيل المثال يمكن لهذا الاتفاق العالمي أن يتضمن المبادئ الأساسية التالية :

١٠ — قناة السويس حرة في كل وقت ومفتوحة لمرور السفن التجارية والحرية لجميع الدول على قدم المساواة فيما يتعلق

بالملاحة وثفقات الشحن وكل الظروف الملاحية ولن تستخدم القناة لألحاق الضرر أو منح ميزة خاصة لأحدى الدول التى تهتم بالملاحة فى القناة .

٢ — مصر التى تتمتع بالسيادة على القناة وتمتلكها وتديرها سوف :

(أ) تؤمن الحرية التامة للملاحة عبر قنال السويس وتحمى القناة ومنشآتها لمنع أى مساس بحرية الملاحة .

(ب) تحتفظ بالقناة فى حالة تسمح بسد متطلبات الملاحة وتتفق مع المستويات الفنية الحديثة .

(ح) تقوم بما يلزم من أعمال يتطلبها تحسين ظروف الملاحة مما يزيد من قدرة القناة كمر حتى تتزايد حركة المرور فيها خدمة لمصالح التجارة العالمية ومصالح مصر .

(د) تقوم بتقديم معلومات الى الأمم المتحدة خاصة بالعمل فى القنال .

٣ — يتعهد أطراف الاتفاق بأن لا يلجأوا — مهما كانت الظروف الى أى أعمال قد تمس سلامة قنال السويس أو تسبب ضررا ماديا للمنشآت والمكاتب والابنية والورش الخاصة بالقنال ووفقا لمواد معاهدة سنة ١٨٨٨ لن تصبح قناة السويس أبدا مسرحا لعدوان عسكرى ولن يسمح بأى عمل عدائى أو أى اجراء يقصد الى تعطيل الملاحة الحرة فى القنال وفى موانئها كما أن القنال لن تتعرض لأى حصار .

٤ — سوف يبنى التعاون العالمى فى الشئون المتعلقة بتأمين

حرية الملاحة في قنال السويس على أسس تتفق مع الظروف الجديدة ومع روح العصر ومع مبادئ وأهداف الأمم المتحدة .
ويمكن تحقيق هذا الغرض بإقامة لجنة استشارية لقنال السويس مؤلفة من ممثلى دول تعنيها حرية الملاحة في القنال .
ونرى على سبيل المثال أن تتولى هذه اللجنة الوظائف الآتية :
(ا) التشاور مع الادارة المصرية للقنال حول ممارسة الملاحة الحرة وحول مسألة الرسوم .

(ب) تقديم مساعدات خاصة الى الحكومة المصرية لابقاء القناة في حالة صالحة للملاحة اذا استلزم الأمر .

(ج) جذب انتباه الحكومة المصرية وأى طرف آخر الى الاتفاقية الى الوسائل التى تعتقد أنها ضرورية لتنفيذ مواد الاتفاق .
(د) الاحتفاظ بقدر من الاتصال مع الأمم المتحدة ومع المنظمات العالمية المعنية بالملاحة العالمية .

(هـ) اتخاذ الخطوات لحل الخلافات التى قد تنشأ عن تنفيذ الاتفاقية والالتجاء الى الأمم المتحدة فى حالة الضرورة . ويمكن الاتفاق على طريقة تأليف اللجنة الاستشارية وعلى اجراءات دستورها .

ويمكن أيضا أن ننظر بعين التقدير الى الاقتراحات الأخرى التى تهدف الى تنظيم التعاون العالمى وضمان الملاحة الحرة فى قنال السويس على ألا تنتقص من الحقوق المشروعة لمصر .

٥ — ويجب أن ننظر بعين الاعتبار الى مسألة رسوم السفن المارة فى القنال بغرض تأمين ثبيتها عند مستواها الحالى تقريبا والى

اجراءات اعادة النظر المحتملة في الرسوم رفعا أو خفضا اذا حدث أن حتمت ذلك أسباب قوية تتعلق بجعل العمل في القناة يسير سيرا طبيعيا ناجحا .

ونحن جميعا متفقون على أن حاملي أسهم شركة قنال السويس السابقة يجب أن يتلقوا تعويضا كافيا من مصر . هذه هي وجهة نظر الحكومة السوفيتية في المبادئ الأساسية التي تصلح لتسوية مشكلة قنال السويس .

وبالأمس قدم السيد كريشنا منون بالنيابة عن الحكومة الهندية اقتراحات للوصول الى حل سلمي وسريع للمشاكل التي نشأت عن مسألة قنال السويس . وقد انبعثت هذه المقترحات عن الرغبة في الوصول الى اتفاق متبادل مقبول يحسب حسابا لكل من حقوق مصر القومية وكرامتها ولمصلحة العالم في عدم تعطيل وظيفة القنال فهي مبنية على الاعتراف بحقوق مصر المشروعة بصفتها مالكة لقناة السويس في أن تدير العمل في القناة كما تعمل من أجل التوفيق بين المصالح العالمية للمستخدمين مع تلك المصالح الخاصة بهيئة قناة السويس المصرية .

ويرى الوفد السوفيتي أن اقتراحات الحكومة الهندية تفي بالغرض ولهذا سوف لا يتقدم الوفد السوفيتي بمشروع خاص ويعتقد أن من الممكن أن يضم صوته الى مقترحات الهند .

والسؤال الذي يعترضنا الآن هو كيف نكمل عمل المؤتمر . لقد اتفقنا باجماع الآراء عند افتتاح المؤتمر أننا لا نستطيع أن نتخذ أى قرارات موضوعية حول مشكلة قنال السويس وهذا

معقول طالما أن مصر وعشرين دولة أخرى من المهتمين بوظيفة القنال ليست حاضرة معنا . ولا يمكن أن يكون هناك أدنى شك في أن المؤتمر لا يستطيع أن يفرض على أية دولة تلك القيود والالتزامات المنبعثة عن المبادئ التي أعلنتها الدول الغربية الثلاث أو عن أية مبادئ أخرى تضر بحقوق السيادة المصرية وكرامة مصر . ونحن نتقدم من نقطة البدء التي تقول بأن عمل مؤتمرنا إنما هو تبادل حر واسع في الآراء بقصد مقارنة وجهات النظر .

وقد خرجنا من المرحلة الأولى للمؤتمر بمشروعين يعكسان محاولتين مختلفتين في أساسهما لحل مشكلة السويس هما مشروع الولايات المتحدة ومشروع الهند .

فأما مشروع الولايات المتحدة فمبنى على مبدأ تجريد مصر من حقوقها المشروعة وعلى تأسيس نظام استعماري في مصر في صورة امتياز بإنشاء رقابة أجنبية على القنال ستكون في شكلها الذي صورته المشروع « دولة داخل دولة » .

وينبنى المشروع الهندي على مبدأ ملاحظة حقوق السيادة المصرية ملاحظة دقيقة وعلى الاعتراف بملكية مصر التي ليست محل نزاع — لقنال السويس وعلى مبدأ إدارة مصر للقنال مع التوفيق اللازم بين مصالح المنتفعين العالمين وبين هيئة قناة السويس المصرية . ويعمل بوجه خاص على إقامة جهاز استشاري يمثل مصالح المنتفعين تكون له وظائف ابداء النصيح ووظائف استشارية كما يقوم بتوثيق العلاقات . ويعمل المشروع الهندي من أجل الوصول الى صور نهائية للتفاهم الوثيق بين الحكومة

المصرية وبين الأمم المتحدة في الأمور التي تتعلق بنشاط هيئة قناة السويس المصرية . ويعتبر الوفد السوفيتي أنه في الوضع الراهن قد كان من الطبيعي أن تقدم الى المؤتمر مختلف المشاريع ووجهات النظر فيما يتعلق بمشكلة السويس ويرى أن ذلك أمر مفهوم تماما وظاهر أننا نتوقع حدوث تعديلات وتعليقات وإضافات واعتبارات ووجهات نظر أخرى بالنسبة الى هذه المشاريع ولنا الآن أن نسأل ما الذي ينبغي علينا أن نفعل بعد الآن ؟ يمكننا أن ننصح بالاتفاق على إقامة لجنة تحضيرية تضم ممثلين عن مصر والهند والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي . وقد قدم الوفد الأندونيسي اليوم اقتراحا بهذا المعنى . وسوف لاتضع اللجنة المقترحة مصر في مركز أقل مما ينبغي لها بل انها سوف تمكنها من المشاركة المشرية في أعمالها على قدم المساواة . ويمكن للجنة نفسها أن تقرر مكانا للاجتماع يقبله جميع الأعضاء كما يمكن أن تبدأ عملها في الحال .

وكذلك يمكن أن نعهد اليها بدراسة مواد هذا المؤتمر دراسة تامة ودراسة مشاريع الحلول المقدمة وسائر الاقتراحات الأخرى بقصد المقارنة بين مختلف وجهات النظر وباتمام وضع مبادئ لتسوية مشكلة السويس بحيث يقبلها الجميع وكذلك يمكن أن تتضمن أعمالها وضع مسودة لمعاهدة جديدة أو اتفاق يضاف الى معاهدة القسطنطينية سنة ١٨٨٨ غير غافلة عن الظروف المستحدثة وعن روح العصر وعن التمسك بمبدأ التوفيق بين مصالح الدولة المصرية ذات السيادة ومصالح المستخدمين للقنال .

فإذا انتهت من عملها يمكن أن تدعو اللجنة — في مستقبل قريب — الى عقد مؤتمر على مستوى عال يضم جميع الموقعين على معاهدة سنة ١٨٨٨ وجميع الدول التي تستخدم القناة بغرض عقد معاهدة جديدة أو اتفاق يضاف الى معاهدة سنة ١٨٨٨ وتسوية جميع المشاكل التي يمكن أن تنشأ عن مسألة تأمين الملاحة الحرة في القنال .

ويبدو لى أن قيامنا بهذا الاجراء قد تمكننا من أن نعالج مشكلة السويس بأقصى ما نستطيع من كفاءة . تلك المشكلة التي مازالت تشغل انتباه دوائر شعبية واسعة يهمها أن نصل الى تسوية سلمية .

وأما فيما يتعلق بالاتحاد السوفيتى فانه سوف يستمر فى بذل كل الجهود من أجل الوصول الى تسوية عادلة لتعزيز الثقة بين الدول . وتوطيد أركان السلام .

نحو إيجاد حلٍ سلمى لمشكلة القناة

البيان الذى ألقى فى الجلسة العامة للمؤتمر

فى ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٥٦

سيدى الرئيس . حضرات السادة .

أثار الوفد السوفيتى فى الاجتماع الذى عقد بعد ظهر أمس عددا من الأسئلة تتعلق بالاقتراح الذى قدمه ممثل نيوزلندا والذى أيدته وفد الولايات المتحدة . ولكننا لم نتلق حتى الآن ردودا واضحة على هذه الأسئلة التى أثرتها . وقد استمعنا الآن الى بيان جديد لمندوب نيوزيلندا ويخيل الى أن هذا البيان الجديد لا يغير شيئا من الموقف الذى نشأ بالأمس نتيجة للاقتراح الذى قدمه مندوب نيوزيلندا والذى أشرت اليه من قبل .

ان ما تضمنه البيان الذى ألقى اليوم — كما أفهم — هو أن فريقا من الدول — فريق معين بالذات — سوف ينتخب من بين حكومات الدول المؤيدة لمشروع دالاس ليقوم بالاتصال بحكومة مصر لتبين ما اذا كانت مصر مستعدة للمفاوضة لعقد اتفاقية جديدة تقوم على أسس مشروع الولايات المتحدة بعد ادخال الإضافات التى اقترحت هنا فى المؤتمر — واعتقد أنه بالرغم من التحفظات التى قدمها مندوب نيوزيلندا فان الموقف الذى نشأ أمس مازال قائما فى هذا الاجتماع . وكنا جميعا نعتقد حتى أمس أن الغرض من هذا المؤتمر هو معرفة اتجاهات الدول المشتركة

بوضوح بعد تبادل الآراء في حرية ثم محاولة ايجاد أساس لتنسيق وجهات النظر المختلفة . ولكن الاقتراح المعروض يشتر المؤتمر الى قسمين ليحيز وجهة النظر التي يتضمنها مشروع دالاس من اناحية القانونية متجاهلا بذلك مشروع الهند الذي قدم للمؤتمر تحاهلا تاما وذلك بدلا من البحث عن طريق للتوفيق بين وجهات النظر ولقد استمر المؤتمر يعمل خلال أسبوع كامل كوحدة واحدة بالرغم من اختلاف وجهات نظر المشتركين فيه وأرائهم ولكن يبدو الآن أن مجموعة معينة من الدول بدأت توجه مجهوداتها نحو هدم كل ما وصل اليه المؤتمر حتى أنها بدأت تعارض محاولة التنسيق بين الآراء المختلفة التي أبدت في أثناء المؤتمر وبذلك ترفض النهج الحقيقي للتعاون الدولي في معالجة مشكلة قناة السويس .

واعتقد أن الانسان لا يملك الا أن يأسف كل الأسف لهذا الموقف لأن رفض التعاون الدولي يشير عقبات جديدة في سبيل حل ناجح لمشكلة قناة السويس .

ومن المسلم به أن مهمة هذا المؤتمر والاجراء الذي اتفقنا عليه منذ بادىء الأمر هو أن نحيط مصر علما بالمشروعات التي قدمت للمؤتمر وما أدخل عليها من تعديلات وما حام حولها من آراء وذلك كله بعد تبادل الرأي في موضوع مشكلة قناة السويس . وكان المعتقد كذلك أنه من المسلم به أن رأى أى فريق مشترك في

المؤتمر حتى لو لم يكن رأى الأغلبية سوف يحترم دون أى تفرقة أو تميز . فقد أشار مستر دالاس بالأمس الى الديمقراطية وقال فى هذا الصدد أننا لا يمكننا انهاء أعمال هذا المؤتمر بطريقة ديمقراطية لأننا اتفقنا على عدم أخذ الأصوات ولكن مبادئ الديمقراطية لا يمكن أن تقتصر على آلية التصويت فان المقتضيات الأولى للديمقراطية فى هذه الحالة هو أن نحيط مصر علما بوجهات النظر التى أبدت فى هذا المؤتمر بطريقة رسمية موضوعية الى أقصى حد ممكن وكذلك الحال مع الأطراف التى يهمها الأمر والرأى العام العالمى .

أما اقتراح مندوب نيوزيلندا بأعلام مصر بوجهة نظر طرف واحد من وفود المؤتمر حتى بعد ادخال التعديلات التى اقترحت اليوم فانه يعتبر خرقا خطيرا لمبدء الديمقراطية . وحقيقة أن السيد رئيس المؤتمر المستر سلوين لويد قد صرح الأمس واليوم بأنه يجب أن ترسل لمصر المحاضر الكاملة لأعمال المؤتمر بما فى ذلك ما يخص الهند وبذلك يمكنها دراسة وجهات النظر التى أبدتها الأمم الأخرى فى المؤتمر . أما اذا كان الأمر هو تسليم مصر محاضر حرفية كاملة عن المؤتمر فان طريقة أفراد رأى فئة معينة من الأمم المشتركة كأساس وحيد ممكن للمفاوضات تعتبر غير مستساغة وأقل ديمقراطية . وفى الحقيقة أن تسليم مصر التقارير الحرفية للمؤتمر سيساعدنا فى اخطار مصر بوجهة النظر المذكورة فى مشروع دالاس وبالمبادئ التى تضمنها المشروع الهندى ولا يسع الانسبان إلا أن يرى فى تصريحات مستر لويد تأييدا للاتجاه الذى ظهر فى

التحيز ضد مجموعة من الأمم لاتوافق على رأى الولايات المتحدة . ونحن من جانبنا لا نخاف أن نقول لمصر وجميع الدول المعنية بالأمر والرأى العام العالمى أننا نعارض بشدة مشروع دالاس الذى عرض على المؤتمر لأنه قام على انتهاك صارخ لسيادة مصر . لماذا إذن يخشى مؤيدو مشروع دالاس ابلاغ مصر والأمم المهتمة بالأمر والرأى العام العالمى بصراحة ورسميا وذلك بالنيابة عن المؤتمر وليس بصفة شخصية ما تضمنه مشروع مندوب جمهورية الهند الذى أيده عدد من الدول الأخرى ؟ ولماذا يدعون أنه لا يوجد أى مشروع آخر غير مشروع دالاس ؟ .

واذا ما طرحنا التعديلات والملاحظات والتحفظات التى أبدتها الحكومات التى ساهمت فى مشروع دالاس فإن هذا المشروع لا يمثل الا مجموعة صغيرة من الأمم . وهذه المجموعة لا يمكنها أن تدعى أنها الوحيدة التى لها الحق فى التحدث باسم جميع الدول الموقعة على اتفاقية سنة ١٨٨٨ والدول التى تستخدم قناة السويس . فهناك دول كثيرة لم تحضر هذا المؤتمر ويهمها حرية الملاحة فى القناة ولذلك لا يمكن لأى فريق من الدول المشتركة فى هذا المؤتمر أن يعتبر نفسه المتحدث المسئول الوحيد عن جميع الدول المهتمة بحرية الملاحة فى القناة . وكلما كان عرض وجهات نظر جميع الدول المهتمة بحرية الملاحة فى القناة كاملا وأكثر موضوعية كانت السبل لحل مشكلة قناة السويس أكثر سلامة وصحة . أما ادعاءات فريق معين من الدول باحتكار حق التحدث باسم جميع الدول المهتمة بالموضوع عن حرية الملاحة فى قناة السويس ويحق المفاوضة مع

مصر على أساس الاقتراحات التي قدمتها هذه البلاد فان هذه ادعاءات باطلة . ويجب الاعتراف بأن اقتراح الوفد النيوزيلندى حتى في الصورة التي عرض بها اليوم بتعارض كلية مع المهمة الرئيسية لهذا الاجتماع الا وهي الوصول الى مفاوضات مشرة مع مصر فان هذا الاقتراح في الحقيقة يضع مصر في موقف ترى نفسها معه مضطرة لقبول مطلب واحد غير عادل يقوم على عدم الاعتراف بحقوق سيادتها .

وواضح من هذا الاقتراح أنه يجب على مصر أن تجيب على هذا السؤال : —

هل توافق أو لا توافق على الدخول في مفاوضات على أساس الشروط التي يتضمنها مشروع الولايات المتحدة؟ أليس من الواضح أيضا أن هذه اللهجة هي لهجة الانذارات النهائية وليست لهجة المفاوضات ؟

ان جميع الوقائع تدل على أن فريقا من الأمم المشتركة في هذا المؤتمر وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا لا ينوى مفاوضة مصر للوصول الى تسوية لمشكلة قناة السويس باعتبارها دولة ذات سيادة ويظهر كل هذا في لهجة الانذار الموجه لمصر عن مشكلة السويس وفي مشروع دالاس الذي يهدف الى نزع ادارة القناة من بين أيدي الدولة المصرية ذات السيادة وفرض ادارة استعمارية عليها . ويبدو أن فريقا معينا من الدول يستهدف رفض مصر بوضع شروط لا قبلها كأساس للمفاوضات لأنها تضع مصر في مركز غير متكافئ وهي شروط لا تحتمل الأخذ والرد

وبذلك تنتحل هذه الدول لنفسها العذر لاتهام مصر بالصلابة وعدم الرغبة فى التعاون وحتى تكون (هذه الدول) فى حل من أن تقوم بالأعمال المترتبة على ذلك .

ومن الواضح أن هذه السياسة لا تؤدي الا الى زيادة الخلاف سوءا وتفاقم الحالة .

لذلك أناشدكم تقدير مسؤولية الخطوة التى ستقدمون عليها ويجب على أى شخص ألا يقلل من الحقيقة الواقعة وهى أن أى محاولات لفرض رغبات غير معقولة على مصر دون مراعاة لكرامتها الوطنية وسيادتها ستجرح الشعور القومى للشعب المصرى وكذلك شعوب الشرق وهذا مما يثير شعور الاستياء والاحتجاج .

وقد أكد معظم المندوبين فى خطبهم فى المؤتمر ومن ضمنهم المؤيدين لمشروع الولايات المتحدة انهم يعضدون طريق المفاوضات ويعارضون وسائل الضغط على مصر واستعمال القوة ضدها . كما أعلن مندوبو بعض الدول ومن بينها الدانمارك واليابان وأسبانيا بعض التحفظات فيما يتعلق بالمشروع الأمريكى — وما لاشك فيه أنه من الصالح العام لجميع الدول المشتركة فى المؤتمر أن تضمن سير الملاحة فى قناة السويس دون أى اضطراب . وقد أعلنت الحكومة المصرية أنها مستعدة لاجراء مفاوضات بخصوص حرية الملاحة فى القناة وذلك على أساس المساواة . وهكذا يتضح أن هناك ظروف موضوعية للعمل على حل هذه المشكلة بطريقة عملية انشائية اذ أن هذه المشكلة ذات أهمية دولية كبرى .

وتتطلب تسوية مشكلة القناة ايجاد وسيلة عملية هادئة للقيام

بالاتصالات ويجب ألا نعود الى الحماس والصخب الذى ظهر عشية انعقاد المؤتمر — لأنه مازالت هناك فرصة أمام هذا المؤتمر لكى يخفف من حدة التوتر الدولى ويعمل على عدم استفحاله . ويرى الوفد السوفيتى أنه من الممكن اعلان الخطوات الايجابية لحل المشكلة فى بيان ختامى مختصر وعن طريق هذا البيان يمكن أن نعلن للرأى العالمى أن أعضاء هذا المؤتمر يرغبون فى الوصول الى حل سلمى لمشكلة القناة عن طريق المفاوضات التى تقوم على أساس التنسيق بين المصالح القومية لمصر ومصالح تأمين حرية الملاحة فى القناة . ولذلك أود أن أتلو عليكم مشروعاً لهذا البيان وهذا لا يعنى أنى أصر على قبول هذا النص . فإذا كانت فكرة اصدار بيان مختصر خلو من الأغراض ليظهر دون تحيز نتائج عملنا فى المؤتمر ويترك الباب مفتوحاً للمفاوضات وعلى أن ينص فى هذا البيان الامكانيات والطرق اللازمة للوصول الى حل سلمى يقوم على أساس المفاوضات اذا كان هذا ممكناً فإنا لا نعارض فى البحث عن نص لمثل هذا البيان يرضى عنه جميع المشتركين فى المؤتمر بشرط أن تقبل مصر أسسه وألا يكون مهدراً لسيادتها .

وسوف أتلو عليكم مشروع هذا البيان المختصر : —

« ان المندوبين الأعضاء فى مؤتمر لندن الذى عقد فى المدة من ١٦ الى ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٥٦ لدراسة المشاكل المتعلقة بقناة السويس تبادلوا الآراء حيث تقدم المشتركون باقتراحاتهم ووجهات نظرهم فى هذا الشأن .

وقد اتفق المشتركون على أنه يجب الوصول إلى تسوية لمشكلة قناة السويس عن طريق المفاوضات والطرق السلمية في ظل مبادئ ميثاق هيئة الأمم المتحدة .

ويرى المجتمعون أن الخلافات القائمة حالياً لا بد أن تحل على أساس احترام حقوق مصر في السيادة وضمان حرية الملاحة في القناة في ظل اتفاقية ٢٩ من أكتوبر سنة ١٨٨٨ مع مراعاة الظروف الحالية وروح العصر .

وقد درس الأعضاء بصفة مبدئية المقترحات التي قدمها ممثلو الهند والولايات المتحدة وأسبانيا كما بحثوا وجهات النظر التي أعرب عنها بعض ممثلي الدول أثناء المناقشات .

وقد اتفق المجتمعون على أن تكون جميع هذه المقترحات التي عرضت والوثائق الأخرى موضوع المباحثات مع حكومة مصر وذلك كله لوضع مشروع لاتفاقية تقبلها جميع الدول التي يهمها الأمر عن طريق المفاوضات .

وقد فوض المؤتمر بناء على ذلك ممثلي الهند والمملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في الاتصال بالحكومة المصرية ليدرسلوا معها الوثائق المذكورة وليقرروا الخطوات التي يرونها بعد ذلك .

وأود أن أؤكد مرة أخرى أنني لا أتمسك بكل كلمة أو جملة في هذا النص ولكن إذا مألقت فكرة اصدار بيان قبولاً فيمكن بعد ذلك صياغة النص الذي يقبله الجميع .

نتائج مؤتمر لندن عن مشكلة قناة السويس

بيان أدلى به في مؤتمر صحفي في لندن (١٤ أغسطس ١٩٥٦)

أتم مؤتمر لندن الخاص بمشكلة قناة السويس والذي دعت إليه الحكومة البريطانية بناء على اقتراح بينها وبين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية أعماله أمس . وقد عمل المؤتمر خلال الأيام الثمانية لانهقاده بمنتهى النشاط ويمكننا الآن أن نستخلص بعض النتائج الأولية له . فالمعروف أن سبب انعقاد مؤتمر لندن هو قرار الحكومة المصرية بتأميم شركة قناة السويس وعندما أعلنت الحكومة المصرية تأميم الشركة أذاعت رسميا أنها ستحترم اتفاقية القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ الخاصة بحرية الملاحة في قناة السويس كما أنها ستدفع تعويضا مجزيا لحملة أسهم الشركة السابقة . ورغم أن تأميم شركة قناة السويس يعتبر من أعمال السيادة الداخلية لمصر ولا يعتبر اعتداءا على معايير القانون الدولي إلا أن مسألة قناة السويس أصبحت موضوع مناقشات كثيرة قبل بدء مؤتمر لندن . وتمخضت هذه المناقشات عن ظهور ناحيتين مختلفتين للمشكلة وهما تأميم شركة القناة وحرية الملاحة فيها .

وقد حاولت بعض الدوائر ذات الصلة المباشرة بمصالح الشركة السابقة أن تخطط متعمدة الى شطرى المشكلة بأن أذاعت أن تأميم شركة القناة يهدد حرية الملاحة في القناة ويعطل سيرها المستمر دون انقطاع .

والآن وقد اتضح للجميع بعد أن أيدت مجريات الأمور في

مؤتمر لندن أن تأميم شركة القنال عمل مشروع من الوجهة القانونية قامت به الحكومة المصرية وفي نفس الوقت ثبت أن الادعاء المفرض بأن تأميم الشركة سينتج عنه اضطراب سد الملاحة إنما هو ادعاء لا أساس له من الصحة . فانه من المعروف جيدا أن العمل في قناة السويس مازال يسير على النحو الذي كان يسير عليه قبل التأميم بل إن حركة الملاحة قد زادت إلى حد ما كانت عليه في مثل هذه المدة .

ولقد خلقت بعض الدوائر في بريطانيا وفرنسا جوا مفتعلا من التوتر والقلق قبل انعقاد مؤتمر لندن بل أكثر من هذا قد اتخذت إجراءات لا مبرر لها وهي فرض عقوبات اقتصادية ضد مصر كما أن بعض الصحف ووكالات الأنباء أثارت شعور العدوان ضد الحكومة المصرية . واتخذت أيضا إجراءات عسكرية فصدرت الأوامر إلى القوات البحرية لتكون على أهبة الاستعداد لتلقى التعليمات واستدعى الاحتياطى وعملت الترتيبات للغزو الخ من الإجراءات التى تعتبر خرقا لميثاق الأمم المتحدة وكل ذلك للضغط على مصر .

وقد أثبتت الحقائق أنه ليس هناك سواء في الماضي أو في الحاضر ما يبرر اتخاذ مثل هذه الإجراءات الاقتصادية والعسكرية كما أثبتت الوقائع أيضا أن تدهور الموقف حول مشكلة قناة السويس يرتبط ارتباطا وثيقا بنشاط بعض الدوائر ذات النفوذ في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة تلك الدوائر التى ترتبط مصالحها بشركة قناة السويس السابقة وتعتبر هذه الدوائر أن مرسوم

الحكومة المصرية بتأميم شركة القناة تهديداً صريحاً لمركز الاستعمار في الشرقين الأدنى والأوسط . وفي هذا الجو بدأ مؤتمر لندن أعماله .

ومن المعروف جيداً أن حكومات عدة دول ومن بينها حكومة الاتحاد السوفيتي أشارت الى التحيز في اختيار البلدان أعضاء المؤتمر فقد دعت أربع وعشرين دولة لحضور هذا المؤتمر بينما يبلغ عدد الدول التي تستخدم القناة خمسين دولة كما أن أغلب هذه الدول المدعوة الى المؤتمر أعضاء في أحلاف عسكرية عدوانية كحلف شمال الأطلسي وحلف بغداد وحلف جنوب شرق آسيا . كما لم تدع لحضور هذا المؤتمر كثير من البلدان التي تعتبر الورثة الشرعيين لممالك وقعت على اتفاقية سنة ١٩١٨ مثل امبراطورة النمسا والمجر التي أصبحت الآن النمسا وتشيكوسلوفاكيا والمجر ويوغوسلافيا — ودعى جزء واحد من ألمانيا وهو جمهورية ألمانيا الفيدرالية (ألمانيا الغربية) وأما الجزء الآخر وهو جمهورية الديمقراطية (ألمانيا الشرقية) فإنه لم توجه اليها الدعوة . هذا ولم تدع الدول العربية . التي يهمها تسوية مشكلة قناة السويس وهذه الدول هي سوريا ولبنان والمملكة السعودية العربية والأردن والسودان وليبيا واليمن والعراق ومراكش وتونس ولم تدع أيضاً دول بحرية كجمهورية الصين الشعبية وإيرلندا وبلغاريا ورومانيا وبورما تلك الدول التي تعتبر من أهم الدول المستخدمة للقناة .

وفي أثناء التحضير لأعمال المؤتمر بذلت جميع الجهود لاستبعاد

احتمال اشتراك مصر في مؤتمر لندن لتكون على قدم المساواة مع الدول الأخرى . وقد أظهرت الاجراءات التي اتبعت أثناء انعقاد المؤتمر أن منظمی المؤتمر قد وضعوا نصب أعينهم هدفا معينا وهو أن يقترحوا على البلاد التي اختبرت بطريقة قائمة على التحيز للاشتراك في هذا المؤتمر خطوات ومبادئ سبق اعدادها من قبل لتسوية مشكلة قناة السويس ليكونوا في حل بعد ذلك من القيام بما يريدون من أعمال مستترين وراء قرارات المؤتمر .

ومثال ذلك أن جدول أعمال المؤتمر قد وضع قبل بدء المؤتمر وقد قصد منه الى « تقرير الخطوات التي يجب اتخاذها لوضع الترتيبات العملية في ظل نظام دولي لتأمين استمرار عملية الملاحة في قناة السويس كما تضمنتها اتفاقية ٢٩ من أكتوبر سنة ١٨٨٨ مراعية في ذلك مصالح مصر الشرعية ولمعالجة المسائل المالية وما يتبعها من اجراءات » ومن الواضح أن جدول الأعمال قد فرض طريقة معينة لمعالجة مشكلة القناة « بما في ذلك من اجراءات مالية وما يتبعها من اجراءات أخرى » .

وبالرغم من غياب ٢٠ دولة من الدول التي يهمها السير الطبيعي للملاحة في القناة وعدم حضور مصر لجلسات المؤتمر ومن اقتراح أخذ القرارات بأغلبية بسيطة فانه اقترح تحويل رئيس الجلسة سلطات واسعة في ادارة المؤتمر وتحديد عدد الكلمات التي يلقيها مندوبو الدول والوقت التي تستغرقه هذه الكلمات . كل هذا يدل على الرغبة في تجاهل المبادئ الديمقراطية المتفق عليها أو الحد منها

في ادارة مثل هذه المؤتمرات وبذلك تتحقق الأغراض التي وضعها مقدما منظمو المؤتمر .

ولذلك كان من الطبيعي أن وفود كثير من البلاد لم توافق على مثل هذه الاجراءات والنظم التي تعتبر خرقا للمعايير المتفق عليها في هذا الشأن كما أنها لم توافق على اقتراح الاجراءات وجدول الأعمال . فكان هذا أول نكسة لمنظمي المؤتمر الذين علقوا آمالاً عراضاً على عقد هذا المؤتمر وأهدافه التي لا تتفق في شيء مع تأمين الملاحة في قناة السويس أو مع السلام والهدوء والأمن في منطقتي الشرق الأوسط والأدنى . ولا أرى الآن داعياً لاعادة تفاصيل مناقشات مشكلة قناة السويس وتطوراتها خلال انعقاد المؤتمر . ولكني سأعالج بضع ظواهر هامة للموضوع : أن تضارب وجهتي نظر مختلفة كل منها تمام الاختلاف عن الأخرى هو الذي قرر ماهية وطبيعة أعمال المؤتمر فقد تضمن المشروع الهندي أحد هذين الاتجاهين وقد أيد هذا المشروع كل من أندونيسيا وسيلان والاتحاد السوفيتي أما الاتجاه الآخر فقد عبر عنه اقتراح الولايات المتحدة الأمريكية والذي عرف فيما بعد بمشروع دالاس وإذا ما تجاهل الانسان التفاصيل الثانوية فإن لب المقترحات لا يزيد على ما يأتي : —

يقوم المشروع الهندي على مبدأ الاعتراف بحقوق سيادة مصر التي تعتبر صاحبة القناة والتي يجب أن تمارس حقوقها في ادارة قناة السويس وبذلك تضمن المبدأ الصحيح الذي يضمن مصالح مصر كبلد ذات سيادة ومصالح مستخدمي القناة

ويتضمن هذا المشروع انشاء هيئة استشارية تمثل فيها مصالح مستخدمي القناة تكون لها وظائف ومهام استشارية وتكون حلقة اتصال . كما ينص المشروع على وجود اتصال بين الحكومة المصرية وهيئة الأمم المتحدة فيما يتعلق بمسألة القناة كما يقضى أيضا بإمكان إعادة النظر في اتفاقية القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ والاتفاق على وضع قواعد عادلة للأجور والرسوم التي يجب أن تدفعها سفن الدول المختلفة المستخدمة للقناة أما فيما يتعلق بحل مشكلة القناة فإن مشروع الهند يهدف الى إيجاد تسوية سلمية سريعة في ظل مبادئ ميثاق هيئة الأمم المتحدة وذلك عن طريق التفاوض مع مصر على أساس الاعتراف بسيادتها وتأمين حرية الملاحة لجميع البلدان . هذا هو مجمل المشروع الهندي وهو اقتراح عادل لحل سلمى لمشكلة القناة قائم على أساس ديمقراطى . وقد أيد الاتحاد السوفيتى هذا الاقتراح وأبدى بعض الاعتبارات العملية فيما يتعلق بالتعاون الدولى اذ أن مراعاة حقوق مصر فى السيادة ستسهل عمل قناة السويس كمر مائى مفتوح لصالح التجارة الدولية وصالح مصر . وقد راعت الحكومة السوفيتية أنه من الضرورى ضمان مصالح مصر ومصالح مستخدمي ممر السويس المائى وبذلك لا تصبح القناة مجالا للخلافات والمنازعات بل ستكون ميثاق صداقة بين الشعوب ووسيلة لانعاش التجارة العالمية ولتوثيق التعاون بين الدول .

أما المشروع الأمريكى الذى عرض على المؤتمر فقد بنى على مبادئ أخرى مختلفة ويقضى هذا المشروع بسحب قناة السويس

من تحت ادارة وسيادة مصر وبانشاء ادارة اجنبية لها . هذا بالاضافة الى تطبيق عقوبات فعالة ضد مصر فى حالة أى تدخل فى أعمال هذه الهيئة . وفى الحقيقة أن المشروع الأمريكى يهدف — تحت ستار انشاء ادارة دولية للقناة — الى انشاء دولة داخل دولة مصر ، هذا بجانب أنه لا يتمشى مع الاتفاق المحدد بمدة معينة فهذه الادارة غير محددة المدة أى أنها دائمة . أليس واضحا من هذا أن المقصود هو انشاء نوع خاص من الحكم الاستعمارى فى مصر . ومما لا شك فيه أن المشروع الأمريكى يحيد عن مبدأ المفاوضة مع مصر كدولة ذات سيادة وفى مصاف الدول الأخرى ، ان هذا المشروع محاولة مغرضة لفرض شروط لا تتفق وسيادة مصر ولوضع مصر فى مركز أقل من مركزها وذلك لأن السيادة تصبح خرافة اذا تنازلت الدولة رسميا عن سيادتها وحرمت من حق ادارة ممتلكاتها وثروتها . ولا يتضمن المشروع الأمريكى أى اتجاه نحو ايجاد حل لهذه المشاكل أو نحو المفاوضة على مصر . فالمشروع مشروع استعمارى لا يتفق مع روح هذا العصر ولا مع المبادئ والأهداف السامية لهيئة الأمم المتحدة .

ان المناقشات حول قناة السويس خلال مؤتمر لندن قد خرجت عن موضوع مصير شركة قناة السويس المنحلة وعن مصير الملاحة فى القناة وذلك لأنه يمكن تأمين وضمان حرية الملاحة عن طريق الاتفاق الودى دون التدخل فى شئون مصر الداخلية . وقد دارت مباحثات فى قاعة لانكستر لتقرير هل يكون الاتصال بمصر باعتبارها دولة مستقلة ذات سيادة تقف على قدم المساواة مع

الدول الأخرى وبوصفها عضواً في هيئة الأمم المتحدة لها حرية التصرف في شئونها الخاصة أم يكون بالالتجاء إلى الهجوم والتعدي العلني على قواعد القانون الدولي ومبادئ وأغراض الأمم المتحدة وعلى حقوق مصر الشرعية وسيادتها . وبمعنى آخر دارت مناقشة حول مبادئ هامة تتلخص في الاعتراف أو عدم الاعتراف باستقلال الأمم وحريتها ومبدأ السيادة بمعناه الواقعي الحيوي لا اللفظي . ان وفد الاتحاد السوفيتي الذي يحمل أخلص شعور الصداقة وحسن النية لشعوب الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا قد رأى أنها مسألة تمس الكرامة والشرف في أن يدافع عن المبادئ المتعارف عليها للسيادة القومية ومبادئ حرية واستقلال جميع الأمم سواء كانت من الأمم الكبرى أو الصغرى وأن يرفع صوته مدافعاً عن الحقوق الشرعية والقانونية للشعوب التي تكافح في سبيل استقلالها القومي ودفاعاً عن السلام .

ويقدر الاتحاد السوفيتي الأهمية العظمى لحرية الملاحة في قناة السويس بالنسبة لكثير من البلدان وخاصة بريطانيا التي تعتمد حركة النقل فيها اعتماداً كبيراً على هذه القناة ولما لها من ارتباطات اقتصادية في الشرق الأوسط والأدنى ونحن نفهم جيداً أهمية هذه المناطق الاقتصادية وهذا المر المائي بالنسبة لاقتصاد فرنسا . أن الاتحاد السوفيتي باعتباره دولة بحرية عظمى يقوم بأعمال تجارية عالمية ضخمة معنى أيضاً بحرية الملاحة في قناة السويس وفي الممرات المائية الأخرى التي يستخدمها في البلاد الأخرى . ولذلك كانت الحاجة إلى تأمين حرية الملاحة في القناة من الأمور المسلم بها

ولكن يجب أن تسوى هذه المشكلة دون أى مساس بحقوق مصر في السيادة .

ان المباحثات حول قناة السويس كانت كشعلة من البرق أضاءت الأحداث التاريخية التى تدور أمام أنظار العالم كما أظهرت الخلاف فى المبدأ من حيث سلوك وموقف مختلف الدول أو الطبقات الاجتماعية من بعض الأحداث وأعنى بهذه الأحداث تحرر شعوب الشرق من قبضة الاستعمار الذى امتد أجيالا طويلة ومن المعاهدات المهينة غير المتكافئة التى فرضت عليها بقوة السلاح والخداع والغدر الخبيث فاذا اتخذنا موقفا مبنى على الحقيقة محاولين ايجاد علاقات جوار طيبة مع دول الشرق التى حصلت أخيرا على استقلالها القومى ورغبت فى تسوية موضوع قناة السويس آخذين فى اعتبارنا الظروف الحالية وروح العصر الحديث لوجب أن نحترم المصالح الشرعية لجميع بلاد الشرق بالفعل لا بالقول كما نحترم أيضا سيادتها وكرامتها لأن أى محاولة لوقف تطور التاريخ أمر مخفوف بأخطر العواقب .

وقد حاول الاتحاد السوفيتى من مبدأ الأمر ومازال يحاول العمل على تيسير الوصول الى حل عادل لمشكلة القناة فقد وقف ولا يزال يقف اليوم الى جانب تسوية لا تحيز فيها وبناء على ذلك قد عمل وفد الاتحاد السوفيتى فى مؤتمر لندن على ايجاد حل يراعى فيه مصالح الشعب المصرى الاقتصادية والسياسية وفى نفس الوقت يضمن خيرية الملاحة لجميع الأمم التى تستخدم قناة السويس . وأتينا نعتقد أن المشروع الهندى قد تضمن هذه المبادئ

ولذلك رأى الوفد السوفيتى تأييد هذا المشروع وعليه فان أى محاولة أخرى لعلاج هذه المشكلة دون مراعاة لسيادة مصر وحقوقها ومصالحها تقوم على الانذارات النهائية والتهديد باستعمال القوة ماهى إلا محاولة استعمارية لتسوية الموضوع . ففى ظل هذه الأضواء انظروا الى الاقتراح المقدم من مستر ماكدونالد مندوب نيوزيلنده — فان هذا المشروع ينطوى على الترتيبات الحقيقية التى أعدها منظمو مؤتمر لندن لفرض مشروع دالاس على مصر تحت شعار المؤتمر .

فقد اقترح المستر ماكدونالد فى الجلسة قبل الأخيرة للمؤتمر انتخاب مندوبين من الدول المؤيدة لمشروع دالاس لتقديمه الى مصر متهتكا بذلك الاجراءات التى اتفق عليها المؤتمر — كما قرر مؤيدو المشروع الأمريكى اغفال المشروع الذى قدمته الهند الى المؤتمر بغية شطر المؤتمر الى مجموعتين ولتصوير مجموعة الدول المؤيدة لمشروع دالاس بأنها تمثل ارادة مؤتمر لندن بأسره — ولكن هذا المشروع غير الديمقراطى قد قوبل بمعارضة شديدة من جانب وفود الهند وميلان وأندونيسيا والاتحاد السوفيتى الذى أظهروا حقيقة ما ينطوى عليه الاقتراح النيوزلندى مما وضع محاولى بدء الانقسام فى المؤتمر فى موقف أرغمهم على سحب المشروع الذى تقدم به مستر ماكدونالد — ولكن بالرغم من العقبات التى وضعها منظمو المؤتمر فى وجه ممثلى البلاد التى تسعى لايجاد حل عادل غير مغرض لمشكلة القناة وليعوقونهم عن التعبير عن وجهات نظرهم فان ممثلى الدول الاستعمارية الكبرى فشلوا

في محاولتهم استغلال هذا المؤتمر لمواجهة مصر بالانذارات النهائية باسم المؤتمر الدولي .

وفي النهاية اتخذ المؤتمر قرارا واحدا وهو تكليف رئيس المؤتمر بنقل جميع محاضر المؤتمر الى الحكومة المصرية ولذلك فانه يجب أن يرسل الى الحكومة المصرية المشروعين الهندي والأمريكي معا لدراستهما بجانب جميع التعديلات والاضافات والملاحظات التي أبدت أي بمعنى آخر جميع الآراء ووجهات النظر التي عرضت في المؤتمر .

وقد عرضت بعض الصحف اليوم الموضوع كما لو كان المؤتمر قد انتهى الى اصدار تعليمات الى ممثلي الخمس دول وهي استراليا والحبشة والولايات المتحدة الأمريكية والسويد وايران ليقدّموا الى الحكومة المصرية مشروع الولايات المتحدة — ولكن هذا العرض لا يتفق مع الواقع لأن المؤتمر لم يتخذ مثل هذا القرار — أما فيما يتعلق ببيان ممثل حكومة نيوزلنده بأن فريقا من الدول المشتركة في هذا المؤتمر ينوي ابلاغ المشروع الأمريكي بما أدخل عليه من تعديلات واضافات اقترحتها بعض الدول فان مستر لويد رئيس المؤتمر قد أعلن أنه لاوجود للمشروع النيوزلندي وأن هذا المشروع قد سحب وأصبح خارجا عن نطاق أعمال المؤتمر .

وقد بذل الوفد السوفيتي طوال مدة انعقاد المؤتمر بما في ذلك مراحله النهائية كل مسعى لايجاد طريقة صحيحة لمعالجة مشكلة قناة السويس على أساس من العدالة يرضى بها جميع الأطراف

المعنية بالأمر وتلك الطريقة المقبولة لدراسة المشاكل الدولية الا وهي طريقة المفاوضات .

وقد أثار الوفد السوفيتي وخاصة في الجلسة الأخيرة اذاعة بيان مختصر باسم جميع المشتركين في المؤتمر وكان من الممكن أن يتضمن هذا البيان جميع المبادئ للوصول الى حل سلمى عادل لمشكلة القناة والتي كان يمكن أن تسهل لجميع الأطراف المشتركة في المؤتمر دراستها مع الحكومة المصرية فيما يتعلق بحرية الملاحة في قناة السويس وفي الوقت نفسه تراعى حقوق السيادة وكرامة مصر وكذلك مصالح الدول المستخدمة للقناة .

ولكن بعض الدوائر تعتقد أنه من الأوفق أن تعمل على شطر المؤتمر الى قسمين حتى يمكنها — خارج نطاق المؤتمر — أن تواجه مصر بالمطالب المقترحة في مشروع دالاس . وكانت من نتيجة هذه الأعمال الهدامة الخارجية عن نطاق المؤتمر ان ظهرت الى الوجود اللجنة الخماسية المزعومة . واعتقد أن محاولات شطر المؤتمر وتكوين لجان خارجية عنه لتقديم مطالب معينة الى مصر ما هو الا نتيجة للنشل السياسى والأدبى الذى منى به مؤتمر لندن بسبب القوى والآراء التى ترمى الى تعمد زيادة حدة مشكلة قناة السويس لفرض شروط ومطالب معينة على مصر تتفق ووجهة النظر الاستعمارية . وأنه من الخطأ الفاحش الاعتقاد أن كتلة موحدة من الدول تضم سبعة عشرة أو ثمانية عشرة دولة قد نشأت بطريقة تلقائية في المؤتمر وأيدت دون قيد أو شرط المبادئ التى جاءت في مشروع دالاس . ففي أثناء انعقاد المؤتمر أعرب مندوبو بعض

الدول كالدنمارك والنرويج وايران وأسبانيا واليابان وبعض البلدان الأخرى عن رأى حكوماتهم فى أن المفاوضات مع مصر كدولة ذات سيادة هى خير الطرق لتسوية هذا النزاع كما أيدت بعض التحفظات والملاحظات فى هذا الشأن .

وفى أثناء انعقاد المؤتمر أيضا قد أعربت القوى الديمقراطية المنحبة للسلام عن تصميمها فى الوصول الى حل عادل لمشكلة قناة السويس عن طريق المفاوضات مع مراعاة سيادة مصر ومصالح الدول الأخرى وقد ظهر هذا فى المشروع الهندى وفى بيانات وفود أندونيسيا والهند وسيلان والاتحاد السوفيتى . وانا نعتقد اعتقادا راسخا فى أن يلتقى هذا الحل السلمى الديمقراطى صدى عند مئات الملايين من الشعوب سواء فى الشرق أو الغرب .

ومن الخطأ فى الوقت نفسه أن تقلل من خطورة الموقف الذى قد ينشأ نتيجة للنشاط المتزايد لبعض الدوائر فى بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة تلك الدوائر التى تؤيد تسوية مشكلة القناة باستعمال القوة .

والوفد السوفيتى قد رفع صوته محذرا منذ بداية المؤتمر من استعمال القوة لتسوية مشكلة قناة السويس وقد راعى فى ذلك المشاكل الدولية التى قد تنشأ عن هذا ويصف الوفد السوفيتى الاستعدادات العسكرية التى اتخذتها بعض الدول ضد مصر بأنها تحد لا يحتمل لشعب مصر المحب للحرية ولكل شعوب الشرق

التي تكافح في سبيل استقلالها القومي وسيادتها كما أنه يعتبر تحد
لقضية السلام ونرى أن من واجبنا اليوم ترديد هذا التحذير • هذا
وميو اصل الاتحاد السوفيتي من جانبه السعي في الوصول الى
حل سلمي لمشكلة قناة السويس وذلك عن طريق المفاوضات وعلى
أساس المساواة والعدالة .

كيف نختتم أعمال المؤتمر؟

تعليقات على مشروع نيوزيلندا^(١) في الجلسة السابقة

لمؤتمر لندن (٢٠ أغسطس ١٩٥٦)

سيدي الرئيس ، حضرات السادة :

الآن وقد أوشك المؤتمر على الانتهاء يثار سؤال عن ماهي الخطوات الفعالة التي يجب اتخاذها لتسوية مشكلة قناة السويس تلك المشكلة التي من أجلها حضرنا الى هنا .

هذا ، وقد أتيت للوفد السوفيتي الفرصة لعرض وجهات نظره عن ماهية المشكلة ، وأود أن أكرر مرة أخرى أن الهدف الوحيد للوفد السوفيتي كان وما زال هو ايجاد طريق للوصول الى حل عادل لمشكلة قناة السويس تشترك فيه اشتركا كاملا وعلى قدم المساواة مع كافة الدول الأخرى التي يهمها الأمر .

ونحن من جانبنا مستعدون للقيام بأي عمل يمكن هذا المؤتمر من الوصول الى أفضل النتائج في ظل الظروف المذكورة ، ولذلك فانه من الضروري العناية بالصور التي ستصاغ فيها نتائج هذا

(١) في خلال الجلسة السابقة عرض المستر ماكدوزالد مندوب نيوزيلنده مشروعا وصفه بانه حل بضرورة اتصال الدول المؤيدة لمشروع دالاس بالحكومة المصرية وعرض المشروع الأمريكى عليها واقتراح فتح باب المفاوضات لوضع اتفاقية على أساس هذا المشروع . وقد تجاهل المشروع النيوزلندى بالرة وجهة نظر البلاد التي أبدت المشروع الهندي .

المؤتمر ، واعتقد أن غرضنا المشترك ليس تعقيد البحث عن الوسائل للوصول الى حل عادل يرضى عنه جميع الأطراف المعنية بالأمر بل على العكس هو المساهمة بكل وسيلة لايجاد الطريق الصحيح لمعالجة هذه المشكلة .

ويجب أن أشير في هذا المقام الى أن الطريقة التي نظم بها المؤتمر منذ بادىء الأمر قد جعلت من الصعب الوصول الى طريق سليم لحل المشكلة . فقد بدأ جليا التحيز في اختيار الدول المدعوة للاشتراك في المؤتمر ؛ لأنه لم يراع أى مبدأ من المبادئ اللذين أعلننا كأساس للدعوة ، فان بعض البلاد الموقعة على اتفاقية سنة ١٨٨٨ لم تمثل ، كما أن مصر نفسها غير ممثلة ، وذلك لأن تنظيم المؤتمر والشروط التي وضعت في بادىء الأمر قد جعلت — كما يبدو لى — من المستحيل على مصر أن تقوم بدورها كاملا في هذا المؤتمر ، وهذا بلا شك جعل بداية أعمالنا صعبة ، ودمغ المؤتمر بصبغة التحيز لأنه يمثل جانبا واحدا .

ولكن بالرغم من هذا وحتى في ظل هذه الظروف الشاذة حاولنا بقدر الامكان أن نلتمس خير السبل للوصول الى تسوية وايجاد الطريق الصحيح لحل المشكلة عن طريق بذل مجهودات منسقة . ومن أجل هذا اتفقنا على وجوب تبادل الآراء بحرية وتفصيل خلال انعقاد المؤتمر ، وأن هدفنا هو مقارنة مختلف وجهات النظر التي عرضتها الدول المختلفة هنا حتى يتسنى لنا في نهاية الأمر ايجاد طريق للمفاوضات بعد دراسة هذه الآراء وتركيزها .

ولكن يبدو لى أن ما يقترحه الآن المندوب النيوزيلاندى ما هو

الا خطوة لتأييد وتثبيت التحيز للجانب الواحد في المؤتمر الذي ظهر واضحا منذ بادىء الأمر ؛ بل جعل الأمور أكثر صعوبة لتحقيق رغبتنا الصادقة في الوصول الى رأى موحد ووضع المشروع الذى يقبله ويرضى عنه الجميع . ولكن هذه الرغبة الصادقة من جانبنا والتي تتلاقى مع رغبات بعض الدول الممثلة هنا تلقى معارضة متزايدة .

فقد اتفقنا في أول الأمر على أنه لا يجب اتخاذ قرارات هنا وأظن أنه لو اتبعنا الاجراءات التى اقترحت هنا من قبل — أى بوضع وثيقة (ولا أقول « قرارا » كما ورد في الاقتراح الأصيل) تتضمن آراء بعض البلاد المشتركة في هذا المؤتمر ، والتي يبلغ عددها حوالى ١٦ أو ١٧ بلدا ، اذ لا يمكننى ذكر الرقم على وجه التحديد — فان اتخاذ هذا القرار خرقا لما سبق أن اتفقنا عليه في بداية المؤتمر ؛ لأن ذلك سيكون في الواقع بمثابة أخذ الرأى على هذه المسألة .

وقد قيل لنا أن هناك قرار لخمس دول ، ولكننى لا أدرى شيئا عن هذا القرار أو مشروع لقرار ، اذ أن المعروض علينا طوال الوقت مشروعين ، أحدهما مشروع الولايات المتحدة والآخر الذى اقترحه الوفد الهندى والذي يختلف في أسسه مع مشروع الولايات المتحدة الأمريكية . وأخيرا يوجد مشروع يعالج ناحية واحدة من المشكلة مشروع لا يعتبر عاما أو دوليا ، وهذا المشروع تقدم به الوفد الأسباني ، كما توجد أيضا تعديلات للمشروع الأمريكى

اقترحتها أربع دول ، ولست أدري سببا لماذا يوصف مشروع الولايات المتحدة بمشروع الدول الخمس .

واعتقد أنه لو تمشيئا مع هذا الاتجاه فإن ذلك يعنى تأييده وتعزيزا لمظهر التحيز للجانب الواحد فى المؤتمر ، وأن رأى بعض الدول المشتركة هنا سيقدم على أنه رأى المؤتمر بالاجماع أو على الأقل سيقال هذا .

وانى أفهم جيدا أنه يجب اعطاء رأى ال ١٦ أو ١٧ دولة الاهتمام الجدير به ، ولكن كما أوضحت خلال المناقشات يجب أيضا النظر بعين الاعتبار لرأى الأقلية مهما بلغت عدم أهميته . وذلك لأن رأى سبعة عشرة دولة ماهو الا احدى وجهات النظر التى طرحت فى هذا المؤتمر ، كما أن مشروع الولايات المتحدة مع التعديلات التى اقترحتها عدة دول ماهو الا مشروع من المشروعات التى عرضت .

وهناك مشروع آخر ، هو ذلك الذى عرضته الهند على المؤتمر وأيده عدد من الدول كأندونيسيا وسيلان والاتحاد السوفيتى ، فهو يمثل رأى بعض الدول ولا يمكن تجاهله اذا ما رغبت الوصول الى معالجة موضوعية هادئة معتدلة لا أن نزيد عن عمد من التحيز الذى أشرت اليه .

ولذلك فإن للاقتراح الذى عرضه مندوب نيوزيلانده عواقب وخيمة أخرى فأولا مستعارض جبهتان فى هذا الشأن ، الجبهة الأولى بعض البلدان الممثلة فى هذا المؤتمر والجبهة الأخرى مصر . كما أنه يظهر رأيا واحدا من آراء المؤتمر وفى هذا قصور خطير .

وثانيا أن هذا الاقتراح مهما كانت صيغته سيوجه الى مصر في شكل انذار نهائى — وسيظهر مرة أخرى موقف عدم المساواة التى يتخذ مع مصر عند تنظيم المؤتمر .

وقد سبق أن أوضحت أن موقفنا (الاتحاد السوفيتى) كان ولا يزال هو عدم تعقيد أعمال المؤتمر فى مراحلها الأخيرة بل المساعدة بأية وسيلة ممكنة ، أما الوسيلة التى يقترحها مندوب نيوزيلانده — كما أفهمها ، وكما تراها بعض الدول الممثلة هنا — فهى لا تسهل مهمتنا بل على العكس تجعلها أكثر تعقيدا . ولا أجد ضرورة الآن لأدافع عن مقترحات الوفد السوفيتى ولكننى أستبيح لنفسى ذكر بعض مزاياها .

أن تكوين لجنة تحضيرية تضم مصر والهند والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتى لا يوجد أى تمييز ضد أى دولة بل يتيح لبلد مثل بريطانيا وفرنسا اللتين يهمهما أمر حرية الملاحة فى القناة وسيرها الطبيعى أن يحتلا المكان الجدير بهما فى هذه اللجنة . كما يتيح هذا الاقتراح أيضا الفرصة لمصر للاشتراك فى أعمال هذه اللجنة على أساس المساواة الكاملة .

وهذا يبدو لى — أنه لن يتيح للجنة فقط دراسة ما أثير من آراء فى المؤتمر فى هدوء واتزان بل سيمكنها أيضا من دراسة جميع وجهات النظر وجميع المقترحات والتعديلات التى أدخلت عليها وما وصلنا اليه من نتائج ، وهذا بلا شك من مزايا الأخذ بهذه الوسيلة لوضع نتائج لهذا المؤتمر .

والميزة الثانية لاختيار هذه الطريقة هى أنه بعد الانتهاء من

هذا المؤتمر يمكننا تركيز أعمال هذه اللجنة المقارنة بين وجهات النظر التي أبدت هنا ومن طريق المفاوضات والعمل على أسس المساواة بين البلاد الممثلة في اللجنة يمكننا بدء العمل الانشائي لوضع الأسس لاتفاقية جديدة تحل محل اتفاقية سنة ١٨٨٨ أو تلحق بها .

ويمكن لهذه اللجنة التحضيرية وبموافقة جميع الدول الممثلة فيها أن تضع اتفاقية جديدة لاسيما وأنه يبدو أن عضوية اللجنة المقترحة تمثل رغبة الدول المشتركة في المؤتمر . ومرة أخرى تظهر فائدة هذه الطريقة .

ولست أدري ماذا سيتضمن الاقتراح الجديد الذي سمعنا به ، ولكن يبدو أن نتائج الوخيمة ظاهرة جلية ، وأؤكد أن أوضحها هو التحيز الى جانب واحد . وهذه وسيلة خطيرة للوصول الى حل لهذه المشكلة . وأنا لا أريد في الوقت الحاضر أن أدفع بمقترحات الوفد السوفيتي لمعالجة الحالة التي نشأت ، ولكنني أؤيد الاقتراح الهندي . ولذلك اعتقد أنه لو وزع الاقتراح اليوم فانه من المرغوب فيه أن يؤجل الاجتماع حتى يتسنى مناقشة الاجراءات الخاصة باقتراح الوفد النيوزيلندي في جو هادي .

انه في خلال اجتماعات هذا الأسبوع عملنا جميعا كفريق واحد — أما الآن بعد اقتراح مندوب نيوزيلانده والذي يعضده كما أفهم — مستر دالاس ورئيس الاجتماع — قد دعى الى الانقسام الى فريقين منذ اليوم ، ولا أرى أسبابا واضحة لمثل هذا

الانقسام ، ولكن يبدو أن الغرض هو أن يدرس كل فريق الطريق الذى يراه كوسيلة لاتمام أعمال هذا المؤتمر .

وقد وزع هذا الاقتراح الخطير حالا ، ويجب أن ندرس وتقرر ماهى خير الطرق لاتمام أعمال المؤتمر ، لذلك أكرر تأييدى لمطلب مندوب الهند بتأجيل جلسة اليوم .

ومن وجهة نظرى أنه من الضرورى لكل وفد أن يدرس هذا المشروع فى هدوء ليعلن بعد ذلك عما اذا كانت الوسيلة المقترحة تمثل خير نتائج هذا المؤتمر ، وعما اذا كانت هى الطريقة المثلى للاتصال بالحكومة المصرية لايجاد الطرق الفعالة للوصول الى تسوية سلمية لمشكلة قناة السويس .

لذلك أطلب مرة أخرى عرض اقتراح تأجيل الجلسة ، حتى نلغى للمناقشة ، ولكن اذا كان الغرض هو عدم اضاعة الوقت ، فإنه ليس من المناسب التأجيل حتى الساعة الثالثة بعد الظهر ولكن ليكن التأجيل حتى الصباح .

أريد أن أورد على ما أثاره المسيو بينو . لقد أشارت الحكومة السوفيتية فى بيانها الذى نشر فى ٩ من أغسطس سنة ١٩٥٦ والذى أحيطت به جميع الدول علما أنها لا توافق على الطرق التى نظم بها هذا المؤتمر ، مؤكدة أنها تعتبر الطريقة التى اتبعت تمثل جانبا واحدا ، كما اعتبرتها ظاهرة خطيرة . ولكن أعلنت حكومتى أنه بالرغم من هذه النقائص فإنها قبلت الاشتراك فى المؤتمر ، وقد أخذت فى اعتبارها فى أنه سيكون هناك فى الواقع حق لتبادل وجهات النظر . وإنه بالرغم من جميع العيوب التى شابت تنظيم

هذا المؤتمر وبالرغم من تحيزه فقد رأت الحكومة السوفيتية أنه قد يصلح كخطوة للوصول الى أفضل وسيلة لمعالجة مشكلة قناة السويس ثم حلها .

وقد أبدت الحكومة السوفيتية في بيانها تحفظا بأنها لا تعتبر نفسها ملتزمة بالآراء والاقتراحات التي صيغت على أساس التصريح الثلاثي والذي يسيء الى سيادة مصر . وأنا أعلم عن طريق الصحافة أن الحكومة الهندية قد أبدت تحفظا مماثلا في هذا الشأن ، وبناء على هذه التحفظات قبلنا الاشتراك في هذا المؤتمر . وأنا أطلب منكم الآن دراسة الموقف والاجراءات التي تنشأ عن عرض مشروع مندوب نيوزيلانده .

وبالرغم من قصور هذا المؤتمر فاننا قد عملنا كمجموعة واحدة خلال أسبوع ، ولكن اليوم وبعد الاعلان المفاجيء لتأجيل المؤتمر لمدة ساعة قدم هذا المشروع ، والذي يبدو منه أن الحاضرين في القاعة سبعة عشرة دولة ولا يوجد غيرهم ! وقد سبق أن اقترح اختيار وفد نيابة عن هذه الدول السبعة عشر لنقل وجهة نظرها الى مصر .

وأشعر أن تقديم المندوب النيوزيلاندي لهذا الاقتراح جاء في وقت غير مناسب بالمرّة ، ولا أريد أن أتحدث عما اذا كانت هذه الطريقة تتماشى مع المبادئ الديمقراطية أم لا . ولا أريد أن أنعرض للموضوع من الوجهة الأدبية ، ولكن أتم أنفسكم تشعرون بأن مثل هذه الوسيلة وهذا الاقتراح المفاجيء يشطر المؤتمر في مراحله الأخيرة ، واعتقد أنه لا مبرر له بل أقول انه لم يسبق له مثيل ..

ولذلك يجب أن تعتبر الدول التي لم تؤيد مشروع المستر دالاس — بعد تقديم هذا الاقتراح — غير موجودة في القاعة . وقد قال المسيو بينو أنه لا يوجد انسان يمكنه أن يرغب شيلوف بأن يدافع عن مشروع المستر دالاس ، كما لا يمكن لأحد أن يرغب المستر دالاس على أن يدافع عن مشروع شيلوف . وهذا صحيح تماما لأنه ليس لدى النية في أن أدافع عن مشروع الولايات المتحدة ، فقد أعلننا أننا اعتبرنا هذا المشروع غير مقبول من أساسه .

ونحن تؤيد الفكرة الواردة في المشروع الهندي والمعارضة لهذا المشروع واني أؤكد لمسيو بينو أنني لا أنوي الدفاع عن مشروع المستر دالاس حتى بعد ادخال التعديلات عليه ، وأقول أنه يجب مراعاة بعض الطرق الطبيعية المقبولة في ادارة المؤتمر .

وأكرر مرة أخرى أننا تؤيد المشروع الهندي ، لأن هذا المشروع قد أخذ في اعتباره سيادة مصر بعكس المشروع الأمريكي الذي لم يراعى — من وجهة نظرنا — مثل هذا الاتجاه ، أو المبدأ . ثم ماهو موقف مجموعة الدول التي ينتمى اليها الوفد السوفيتي الذي دعى لحضور هذا المؤتمر ، وكذلك الوفد الهندي والأندونيسي ، وما هو أيضا موقف مجموعة الدول التي تؤيد المشروع الأمريكي ؟

وكان من نتيجة أعمالنا أن عرض مشروع اقترح بمقتضاه انتخاب ممثلين من بين الدول المؤيدة لمشروع دالاس وتكليفهم بمهمة الاتصال بمندوب مصر وعرض المشروع عليه مع بيان الوفد النيوزيلاندي ، كما يقوم هؤلاء المندوبون بشرح أهداف وأغراض

هذا التصريح للحكومة المصرية ومعرفة ما اذا كانت هذه الحكومة
ستقبل القيام بمفاوضات كعقد اتفاقية على أساس مشروع دالاس ؟
ومن المؤكد أن عرض الموضوع بهذا الشكل يعتبر انذارا
نهائيا . لقد سبق أن اتفقنا على السير في الاجراءات في اجتماعاتنا
بطريقة ديمقراطية ، اذن لماذا يطلب أن تجري المفاوضات على أساس
هذا المشروع ؟

وهناك مشروع آخر ، وهو المشروع الهندي ، وقد نوقش
هذا المشروع ووافق عليه البعض وعارضه آخرون ، واقترح البعض
ادخال تعديلات عليه !

فلم اذن تكون نتيجة عملنا الاجماعي هي تقديم قرار يرمى
الى مواجهة مصر بسؤال يأتي على صورة انذار نهائي لتجيب عليه
بالاجاب أو النفي وهو هل هي توافق على مشروع دالاس
أم لا ؟ فان مبادئ الديمقراطية تتطلب احاطة مصر علما بالمشروع
الآخر . وأعتقد أنه لا يجب تجاهل مثل هذا الاجراء . فقد أشار
مستر دالاس في احدي خطبه الى أنه يجب علينا أن نعالج رأى
الاقلية بما يتطلبه من احترام وكياسة .

وأود أن أسأل هنا هل النص المقترح للمشروع وطريقة الاقتراح
عليه تتفقان مع هذا التصريح ؟

ولا أريد أن أشير هنا الى أن الاقتراح الآخر (اقتراح
الهند) يعبر عن وجهة نظر الهند وأندونيسيا وسيلان والاتحاد
السوفيتي تلك الدول التي تمثل ٧٠٠ مليون شخص . وفي رأبي
أنه كان يجب أن يعمل بطريقة أكثر مرونة ، بل أسمع لنفسى فأقول

أكثر ديمقراطية لاختتام أعمال المؤتمر حتى يكون لدى مصر التي نرغب في المفاوضة معها فكرة صحيحة عن مجريات الأمور في هذا المؤتمر والاقتراحات التي عرضت عليه .

وأعود فأكرر أننا لا نعرض ولا نتتوى أن نعرض لمناقشة مسألة تيسير موافقتنا على المشروع الأمريكي — فهذا مستحيل ونستبعد هذه الطريقة في عرض الموضوع لأننا قد أيدنا مشروعاً بنى على أسس تختلف عن الأسس التي بنى عليها المشروع الأمريكي .

وأعتقد أنه إذا اتخذ المؤتمر هذا المسلك وهذا الاجراء الذي قدمه مندوب نيوزلنده فان البلاد التي لا توافق على هذه المبادئ وهذا المشروع وهذه الطريقة لانهاء المؤتمر مهوف تجد حتماً الطرف والوسائل الطبيعية والديمقراطية لاخطار مصر بوجهة نظرها التي تختلف عن وجهة نظر الدول السبعة عشرة .

وأترك لنفسى الحرية مرة أخرى لأقول أنه بناء على التصريحات التي نشرت عشية عقد المؤتمر على لسان كثير من الدول التي لم تمثل في هذا المؤتمر والتي كان لها الحق الشرعى والأدبى في أن تمثل هنا — أقول أنها لن تؤيد مشروع الولايات المتحدة ومن المحتمل جداً أن تؤيد الاتجاه الآخر الذي يتضمنه المشروع الهندى .

ملحق رقم « ١ » :

مذكرة من وزارة الشؤون الخارجية
لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
الى سفير بريطانيا العظمى في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
حول مشكلة قناة السويس
٩ أغسطس عام ١٩٥٦

تقدم وزارة الشؤون الخارجية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية تحياتها الى السفارة البريطانية وتشير الى البيان الذي أصدرته حكومات بريطانيا العظمى وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية يوم ٢ أغسطس عام ١٩٥٦ بشأن المسائل المتعلقة بتأميم مصر لشركة قناة السويس وبشأن الدعوة للاشتراك في مؤتمر يدعى للانعقاد في لندن يوم ١٦ أغسطس وهو البيان الذي أرسلته الى الحكومة السوفياتية حكومة المملكة المتحدة . وتشرف بأن ترفق نص البيان الذي أصدرته الحكومة السوفياتية حول مشكلة قناة السويس لارساله الى حكومة بريطانيا العظمى .

وترى الحكومة السوفياتية أنه بالإضافة الى الأقطار التي ورد ذكرها في بيان الحكومات الغريبة الصادر يوم ٢ أغسطس . ينبغي أن تشترك الأقطار التالية وتحت أى ظرف من الظروف في مناقشة المسائل المتعلقة بحرية الملاحة في قناة السويس : الأقطار التي خلفت شرعا النمسا والمجر وألمانيا التي كانت قد وقعت معاهدة عام ١٨٨٨ وهي النمسا وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية

والمجر ويوجوسلافيا ، ثم الأقطار العربية التى تتأخم قناة السويس
والتي يههما كثيرا تسوية هذه المشكلة بصورة سلمية وهى العراق
والأردن ولبنان وليبيا ومراكش والمملكة العربية السعودية والسودان
وسوريا وتونس واليمن — ثم الأقطار البحرية التى تستخدم القناة
على نطاق واسع وهى ألبانيا وبلغاريا وبورما وفنلندة وبولنده
ورومانيا .

وترى الحكومة السوفيتية أن اشتراك دولة عظمى كجمهورية
الصين الشعبية فى المؤتمر المذكور أعلاه أمر ضرورى .
وترجو الحكومة السوفيتية ألا تثير الحكومة البريطانية أية
عقبات أمام اشتراك هذه الدول المذكورة فى المؤتمر اذا ما رأت
هذه الدول أن اشتراكها أمر ضرورى .

وترغب الحكومة السوفيتية فى الوقت نفسه فى أن تلفت نظر
حكومة المملكة المتحدة الى أن أى مؤتمر يعقد لمناقشة المسائل
المتعلقة بإدارة القناة ينبغى بمقتضى معاهدة عام ١٨٨٨ أن يعقد
فى القاهرة .

أما فيما يتعلق بموعد انعقاد المؤتمر فيحسن أن يعقد هذا
المؤتمر فى نهاية شهر أغسطس حتى يتسنى اعداده بصورة أفضل
والوزارة اذ تلفت النظر الى ما ذكر أعلاه ترجو السفارة كذلك
أن تبلغ حكومة المملكة المتحدة أن بيان الحكومة السوفيتية المرفق
مع هذا الكتاب سيجرى إرساله فى الوقت نفسه الى حكومات
جميع الأقطار .

يرافدا : أغسطس عام ١٩٥٦ :

بيان الحكومة السوفيتية حول منطلقات قناة السويس

قام سير وليم هيتير ، السفير البريطانى فى موسكو يوم ٣ أغسطس عام ١٩٥٦ بتسليم ديمترى شيلوف ، وزير الشئون الخارجية فى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية مذكرة من الحكومة البريطانية مرفق بها نص البيان الذى أصدرته حكومات المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بشأن المسائل المتعلقة بتأميم مصر لشركة قناة السويس . وقد قامت حكومة المملكة المتحدة بمقتضى بيان الدول الثلاث بتقديم دعوة الى الحكومة السوفيتية لحضور المؤتمر المقترح عقده فى لندن يوم ١٦ أغسطس عام ١٩٥٦ لدراسة الخطوات التى ستتخذ « لضمان استمرار العمل فى القناة بالصورة التى كفلتها معاهدة ٢٩ أكتوبر عام ١٨٨٨ » .

وترى حكومة الاتحاد السوفيتى بهذا الصدد أن من الضرورى تقديم البيان التالى :

ان الحكومة السوفيتية لا تستطيع الموافقة على الصورة التى تم بها تقدير الموقف فى منطقة قناة السويس كما ورد فى بيان الدول الثلاث .

ففى الوقت الذى تعترف فيه حكومات الدول الغربية بحق مصر فى تأميم الممتلكات التى تقع ضمن صلاحياتها بوصفها دولة كاملة السيادة والاستقلال تحاول هذه الدول إثارة الشكوك حول شرعية المرسوم الذى أصدرته الحكومة المصرية بشأن تأميم

شركة قناة السويس . ويحوى هذا البيان تأكيداً لا يستند على أساس بأن هذه الشركة هي هيئة دولية لا تستطيع الحكومة المصرية تغيير وضعها ، كما يتجاهل حقيقة واقعة هي أن شركة قناة السويس كانت تعتبر منذ البدء ، وحتى بمقتضى اتفاقية عام ١٨٦٦ التى كانت مصر فيها طرفاً غير متكافئ ، شركة مصرية تدار بمقتضى القوانين والجمارك المصرية . وليس لتأميم شركة قناة السويس أى أثر على مسألة ضمان حرية الملاحة فى قناة السويس وهى المسألة التى نظمتها معاهدة عام ١٨٨٨ الخاصة . وكذلك ليس هنالك أى أساس قانونى للمحاولات التى تبذل لإظهار شركة خاصة خاضعة للقوانين المصرية على أنها وكالة دولية تقوم بضمان حرية الملاحة فى قناة السويس .

ومبادئ القانون الدولى المعترف بها بوجه عام تقضى بأن تأميم ممتلكات المؤسسات الواقعة فى أراضى قطر من الأقطار تعتبر من الشؤون الداخلية الخاصة بهذا القطر . وهذا المبدأ هو الذى كانت تطبقه جميع الدول فى حالة القرارات التى اتخذتها الدول ذات السيادة فى بعض المناسبات التى قامت فيها هذه الدول بتأميم مثل هذه الممتلكات ، ومنها ممتلكات تساهم فيها رؤوس أموال أجنبية ، خلال عشرات الأعوام الأخيرة .

وينبغى أن يشار بهذا الصدد الى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت قد اتخذت قراراً خاصاً فى ديسمبر عام ١٩٥٢ حول حق الشعوب فى حرية التصرف بثرواتها ومواردها الطبيعية الخاصة . وقد طالبت الجمعية العامة الدول أن تمتنع عن اتخاذ أى إجراء من شأنه الحد من حقوق السيادة التى تتمتع بها الأمم بهذا الشأن

ولهذا فان الحكومة السوفيتية تعتبر قرار الحكومة المصرية الخاص بتأميم شركة قناة السويس عملا قانونيا مشروعا من جميع الوجود ينبع من صميم حقوق السيادة التي تتمتع بها مصر .

ان حكومتى المملكة المتحدة وفرنسا تفسران معارضتهما لتأميم الحكومة المصرية لشركة قناة السويس بقولهما أنهما مهتمتان بضمان حرية الملاحة فى قناة السويس . أن تحول أرصدة شركة قناة السويس السابقة الى أيدي مصر لا يغير شيئا من القوانين القائمة التى يتم بها تنظيم الملاحة عبر قناة السويس .

فى اليوم الأول من شهر أغسطس أعلنت حكومة جمهورية مصر رسميا للحكومة السوفيتية ولحكومات جميع الأقطار أن تأميم شركة قناة السويس لن يؤثر بحال من الأحوال على التزامات مصر الدولية المتعلقة بهذا الشأن وأن مصر تحترم كل الاحترام حرية الملاحة فى قناة السويس وفقا لمعاهدة عام ١٨٨٨ . وترى حكومة الاتحاد السوفيتى بعد أن أحيطت علما ببيان الحكومة المصرية أنه ليس هنالك ما يدعو الى القلق من هذه المفاوضات وخاصة وأن مصر التى تمر قناة السويس فى أراضيها لا تقل اهتماما ؛ بضمان الملاحة الطبيعية فى القناة أو قدرة على فعل ذلك عن شركة خاصة ذات رأسمال مشترك . ان تأميم شركة قناة السويس لم يؤثر بحال من الأحوال على حرية مرور سفن جميع الأمم فى قناة السويس التى لا تزال تعمل كما كانت قبل التأميم .

٢٠ واستطاع الخبير هذه أن تتأكد من أن الحكومة المصرية على استعداد تام بالإلحاحية ذلك كبرى الحرية الملاحة فى قناة السويس وأن المفاوضات التى أثيرت

في بيان الدول الثلاث بهذا الشأن لا أساس لها . وينبغي أن نشير هنا الى أن مصر قد قررت فضلا عن تعهداتها باحترام حرية الملاحة في قناة السويس أن تدفع التعويضات لحملة أسهم شركة قناة السويس .

فمصر اذن قد اتخذت اجراء قانونيا مشروعا تاما بعد أن التزمت بضمان السير الطبيعي في القناة التي تمر في الأراضي المصرية والتي شقها المصريون بأيديهم : أما الاستناد الى أن قناة السويس لم تكن في أيدي المصريين خلال عشرات من السنين كانت خلالها في أيدي شركة يطفى عليها الرأسمال البريطاني والفرنسي وتستغل هذه القناة المصرية في جنى الثروات والتدخل في شئون مصر الداخلية ، فلا يمكن أن يكون مبررا لاستمرار هذا الوضع الشاذ في المستقبل ولا يستطيع المرء أن يغفل أن العلاقات التي نشأت في الماضي بحكم الغزو والاحتلال لم تعد ملائمة أو متماشية مع مبادئ التعاون بين الأمم المتساوية ذات السيادة أو مع مبادئ وأهداف الأمم المتحدة . ولما كانت حكومتا المملكة المتحدة وفرنسا وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية كذلك تعترف بمبادئ الأمم المتحدة السامية وتعلن عن ترحيبها بتعديل علاقاتها بالأقطار التي كانت فيما مضى مرتبطة بنوع من الحكم الاستعماري فان على هذه الحكومات الا تحول بين هذه الأمم وبين ممارستها حقوق سيادتها .

ولا يمكن للحكومة الصهيونية أن تغفل النظر عن حالة التوسع المتزايد في المنطقة الشرقية الأدنى والوسطى ، فلم تكف

حكومتا المملكة المتحدة وفرنسا تريان أن دخل شركة قناة السويس قد تأثر حتى لجأت الى مباشرة ضغط شديد لا مبرر له على مصر فطبقت عليها العقوبات الاقتصادية وأعلنتا عن الاستعدادات التي تقوم بها قواتهما البحرية وتجمع هذه القوات على مقربة من قناة السويس وعن تعبئة جنود الاحتياطى والاستعداد للنزول وغير ذلك . كما بدأت الصحف فى فرنسا وبريطانيا وبعض الأقطار الغربية الأخرى تشن حملة واسعة لاثارة العداوة ضد مصر المستقلة .

وحكومتا المملكة المتحدة وفرنسا باتخاذهما هذه الاجراءات التى لن تؤدي الا الى تهديد الأمن والسلام انما تسلكان طريقا يتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة . فكيف يتسنى التوفيق بين هذه الاجراءات والالتزامات التى يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بمقتضاها بالامتناع عن استخدام القوة فى علاقاتها الدولية وتسوية المنازعات الدولية بوسائل سلمية لا تهدد أمن العالم وسلامته ؟

وترى الحكومة السوفيتية أن الاجراءات التى تقوم حكومتا المملكة المتحدة وفرنسا باتخاذها اجراءات لا يمكن السماح بها وهى تعتبرها تحديا للسلام .

ومن الجلى أن هذه الاجراءات لن تؤدي الا الى اثاره اشمزاز له ما يبرره وأنها ستجد الرد المناسب عليها لا من مصر وحدها بل ومن الشعوب الأخرى التى تناضل من أجل سيادتها واستقلالها القومى . ان محاولة استخدام القوة ضد مصر التى زاولت بهذا العمل حقوق سيادتها من شأنها أن تلحق ضررا بالغا

بمصالح الدول الغربية ، قبل غيرها ، في منطقة الشرقين الأدنى والأوسط .

ان تأميم قناة السويس لا يؤثر على مصالح شعوب بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة أو أى بلد آخر . وكل ما هنالك أن شركة قناة السويس السابقة التى حصلت على أرباح ضخمة من استغلالها القناة هى التى حرمت من جنى الثروة على حساب مصر . وهذه المحاولات التى تبذل لاسترداد الامتيازات التى فقدتها هذه الشركة عن طريق القوة أو بقصد فرض سيطرة رأس المال الأجنبى على مصر تحت اسم آخر ماهى الا محاولات ذات طابع استعمارى خالص .

وتعلن الحكومة السوفيتية تمشياً مع سياستها الخاصة بالسلام والمساواة وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للأمم الأخرى ان الاجراءات المشار اليها التى تتخذها الدوائر الحاكمة فى بريطانيا وفرنسا دون أى استفزاز من جانب مصر ، لن تساعد أبداً على تخفيف حدة التوتر الدولى أو تدعيم الثقة الدولية .

أما فيما يتعلق بالدعوة التى وجهتها حكومة المملكة المتحدة الى حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية للاجتماع فى لندن يوم ١٦ أغسطس والاشتراك فى مؤتمر يعقد لبحث المسائل المتعلقة بقناة السويس فان الحكومة السوفيتية لا تملك الا أن تشير الى الظروف التالية بعد دراستها هذه المسألة :

لقد أعلنت المملكة المتحدة وفرنسا أن الغرض من عقد هذا المؤتمر هو وضع الاجراءات الكفيلة بضمان سير العمل فى القناة

بما يتمشى مع معاهدة عام ١٨٨٨ . وهذا قول يعوزه الوضوح .
وخاصة وأن مبدأ حرية الملاحة فى قناة السويس كما نصت عليه
معاهدة عام ١٨٨٨ ، لم يمس أبدا ولا يزال محترما كما أسلفنا
سابقا .

أما اذا كان الغرض من عقد هذا المؤتمر هو محاولة إعادة
النظر بأى وجه من الوجوه فى مسألة تأمين شركة قناة السويس
التي قررتها الحكومة المصرية فعلا ، فان هذا العمل يعتبر تدخلا
صريحا فى الشؤون الداخلية لمصر التي لا يستطيع أى مؤتمر
دولى أن ينكر حقها فى تأمين هذه الشركة بوصفها دولة ذات سيادة .

وينبغى الإشارة كذلك الى أن الدعوة الى عقد المؤتمر
المذكور قد جاءت من المملكة المتحدة وفرنسا اللتين تملكان أكبر
نصيب من أسهم شركة قناة السويس ومن الولايات المتحدة التي
لم تكن طرفا فى معاهدة عام ١٨٨٨ . وفضلا عن ذلك فقد دعى
هذا المؤتمر دون أى مشاورة مع الاتحاد السوفيتى وغيره من
الدول الموقعة على معاهدة عام ١٨٨٨ .

وينبغى أن نلفت النظر الى أن قائمة الدول المدعوة للمؤتمر
وضعت بصورة مغرضة بحيث تضمن الحصول على أغلبية تؤيد
المقترحات التي أعدتها المملكة المتحدة وفرنسا .

ولقد جاء فى بيان الدول الثلاث أنه قد روعى فى تشكيل
المؤتمر المبدئى التالى : الأطراف الموقعة على معاهدة عام ١٨٨٨ ،
« والأمم التي يهملها استخدام القناة الى حد كبير » ، ورغم ذلك
فلم تجر مراعاة أى من المبدئين . فمن بين الدول الموقعة على

معاهدة عام ١٨٨٨ النمسا والمجر وألمانيا . والدول التي خلفت النمسا والمجر بصورة شرعية هي النمسا وتشيكوسلوفاكيا والمجر ويوجوسلافيا ، ولم يدع أى من هذه الدول الى المؤتمر ، ولم يدع الى المؤتمر من ألمانيا سوى جزء منها هو الجمهورية الاتحادية الألمانية ، أما الجزء الثانى ، وهو جمهورية ألمانيا الديموقراطية فلم يدع للمؤتمر . وهذا أمر لا يمكن الموافقة عليه وخاصة وأن الدول المذكورة آنفا لا يقل اهتمامها بحرية الملاحة فى قناة السويس عن غيرها من الدول .

ولم توجه الدعوة كذلك الى الأقطار العربية ، العراق والأردن ولبنان وليبيا ومراكش والمملكة العربية السعودية والسودان وسوريا وتونس واليمن ، وهى الأقطار التى تعتبر أراضيها مجاورة للقناة بصورة مباشرة والتى تبنى اهتماما كبيرا بحل هذه المشكلة حلا صحيحا . وينبغى أن تشير الى أن معظم الأقطار العربية هى كذلك خليفة شرعية للامبراطورية العثمانية السابقة التى كانت من بين الموقعين على معاهدة عام ١٨٨٨ .

ولم توجه الدعوة كذلك للدول البحرية كجمهورية الصين الشعبية وبلغاريا وبورما وفنلندة وبولندة ورومانيا وهى دول تستخدم القناة على نطاق واسع .

ومن هذا يتبين أن مؤتمر لندن المرسوم هو مؤتمر يضم الأقطار التى تحمل أسهم شركة قناة السويس وجماعة أخرى من الأقطار قامت باختيارها الدول التى تحمل أكبر نصيب من أسهم الشركة بصورة مخففة . ويجرى عقد هذا المؤتمر بصورة تتجاوز الأمم

المتحدة ولا يمكن اعتبارها طبيعية في الظروف القائمة .
ولقد جرى تحديد لندن لتكون مكانا لانعقاد المؤتمر دون
موافقة من الأطراف الموقعة على معاهدة عام ١٨٨٨ في حين أننا
إذا شئنا التمسك بنصوص معاهدة عام ١٨٨٨ فإن مناقشة المسائل
المتعلقة بسير العمل في القناة ينبغي أن تتم في القاهرة .

وفي ضوء ما تقدم فإن الحكومة السوفيتية ترى أن هذا
المؤتمر لا يمكن اعتباره بأي وجه من الوجوه ، سواء من حيث
تكوينه أو طابعه أو أغراضه ، مؤتمرا دوليا يحق له اتخاذ قرارات
شأن قناة السويس .

وترى الحكومة السوفيتية — أن من الأفضل مناقشة المسائل
المنعلقة بضمان حرية الملاحة في القنوات والمضائق المائية ذات
الأهمية الدولية في نطاق الأمم المتحدة .

وهناك كما هو شائع معروف عدد من القنوات والمضائق
المائية ذات الأهمية الدولية . ولما كان بيان الدول الثلاث يشير الى
مشكلة تدويل قناة السويس فإن هذا يثير السؤال التالي : «ولماذا
يقتصر هذا الأمر على قناة السويس وحدها دون بقية الممرات
والقنوات البحرية التي لا تقل عنها أهمية ؟ »

وتؤمن الحكومة السوفيتية بالمبدأ القائل بأن أى حل لمشكلة
القنوات والمضائق البحرية ذات الأهمية الدولية ينبغي أن يحترم
حقوق السيادة للأمم التي تمر هذه الطرق البحرية في أراضيها .

وبناء على ما تقدم فإن حكومة الاتحاد السوفيتي ترى بوصفها
طرقا في معاهدة عام ١٨٨٨ أن ألبانيا والنمسا وبلغاريا وبورما

وتشيكوسلوفاكيا وفنلندة وجمهورية ألمانيا الديمقراطية والمجر والعراق والأردن ولبنان وليبيا ومراكش وبولنده ورومانيا والمملكة العربية السعودية والسودان وسوريا وتونس واليمن ويوجوسلافيا ينبغي تحت أى ظرف من الظروف أن تشترك فى مناقشة المسائل المتعلقة بحرية الملاحة فى قناة السويس .

وترى الحكومة السوفيتية من الضرورة اشتراك دولة كبرى كجمهورية الصين الشعبية فى هذا المؤتمر .

وترجو الحكومة السوفيتية ألا تقيم حكومة المملكة المتحدة العراقيل أمام اشتراك الأمم المذكورة أعلاه فى المؤتمر اذا ما رأت أن من الضرورى أن تشترك فيه .

ولما كانت الحكومة السوفيتية تؤيد حل القضايا الدولية بالوسائل السلمية ، ولما كانت تضع نصب أعينها أن مؤتمر لندن القادم يمكن أن يتيح الفرصة لايجاد الوسائل لطريقة تسوية المشاكل المتعلقة بحرية الملاحة فى قناة السويس تسوية قد تكون مقبولة لمصر ولغيرها من الدول المعنية اذا ما أخذت الظروف الجديدة بعين الاعتبار ، لذلك فان الحكومة السوفيتية ستوفد ممثلا عنها الى هذا المؤتمر . ولا داعى للقول بأن اشتراك الحكومة السوفيتية فى المؤتمر لا يلزم الاتحاد السوفيتى بأى وجه من الوجوه بأية قيود أو التزامات قد تنشأ عن المبادئ التى أعلنت عنها الدول الثلاث فى بيانها المشترك الصادر يوم ٢ أغسطس أو قد تضر بحقوق السيادة والكرامة المصرية .

أما فيما يتعلق بموعد انعقاد المؤتمر فان الحكومة السوفيتية

تعتقد بأن من الأنسب عقده في نهاية شهر أغسطس حتى يتسنى الاستعداد له بوجه أفضل .

ان حكومة الاتحاد السوفيتي تؤيد بعزم زيادة العمل على تخفيف حدة التوتر الدولي بما في ذلك منطقة الشرقين الأدنى والأوسط . وهي على اقتناع بأن احترام حقوق سيادة الأمم وتنمية التعاون الدولي بما يتبشى مع روح العصر وعلى أساس المساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للأمم هي من أهم الشروط لتعزيز الثقة الدولية وضمان سلام مستقر بين الشعوب .

وتؤمن الحكومة السوفيتية بأن المنازعات الناشئة يمكن بل وينبغي أن تحل بالوسائل السلمية وبما يتمشى مع حقوق الشعوب ومصالحها الشرعية . وهي ترجو أن تدلل الحكومات على حكمتها وبعد نظرها في مشكلة قناة السويس كذلك ، وذلك بامتناعها عن القيام بأي عمل قد يؤدي الى نتائج غير مرغوب فيها .

موسكو ٩ أغسطس عام ١٩٥٦

برافدا ١٠ أغسطس عام ١٩٥٦

ملحق رقم « ٢ » :

الشرع الهندي

المقدم الى مؤتمر لندن في ٢٠ اغسطس عام ١٩٥٦

ادراكا منا بضرورة ايجاد حل سلمي عاجل للوضع المتعلق
بقناة السويس يتمشى مع مبادئ وميثاق الأمم المتحدة وضرورة
فتح باب المفاوضات ، دون ابطاء على أساس :

١ - الاعتراف بحقوق السيادة المصرية

٢ - الاعتراف بقناة السويس كجزء لا يتجزأ من مصر وكمر
مائي ذي أهمية دولية . .

٣ - الملاحة الحرة غير المقيدة لجميع الأمم بمقتضى معاهدة
القسطنطينية عام ١٨٨٨ .

٤ - توفير عدالة الرسوم وتسهيلات عبور القناة لجميع الأمم
بلا استثناء .

٥ - استمرار صيانة القناة في جميع الأوقات حتى تظل في
حالة صالحة للملاحة متمشية مع المقتضيات الفنية الحديثة .

٦ - الاعتراف الواجب بمصالح مستخدمي القناة .
واذا استعيد الى الأذهان أن معاهدة عام ١٨٨٨ كان هدفها

تكوين « نظام محدد لضمان حرية استخدام قناة السويس البحرية في جميع الأوقات ولجميع الدول .

وعلمنا منا بأن مصر ظلت تعلن ، وكانت آخر مرة في ٣١ يولييه عام ١٩٥٦ ، عن عزمها على احترام جميع التزاماتها الدولية وكل من معاهدة عام ١٨٨٨ والتأكيدات المتعلقة بها المنصوص عليها في الاتفاقية الانجليزية المصرية لعام ١٩٥٤ .

فاننا نتقدم بالمقترحات التالية ونحن مؤمنون بأنها تهيء أساسا لمفاوضات تجرى للوصول الى تسوية سلمية :

المقترحات

١ — أن يعاد النظر في معاهدة القسطنطينية بقصد تأكيد مبادئها واجراء بعض التعديلات التي تقتضيها الضرورة في الوقت الحاضر وخاصة النص على أن تكون الرسوم عادلة وعلى صيانة القناة كما ورد أعلاه في (٤) و (٥) .

المؤتمر

٢ — دراسة جميع الخطوات التي تؤدي الى ما ورد في رقم (١) على ألا يستثنى من ذلك عقد مؤتمر يضم ممثلي الدول الموقعة على معاهدة عام ١٨٨٨ وجميع الأمم المستخدمة للقناة .

المصالح الدولية للمتفعين

٣ — النظر بعين الاعتبار لارتباط المصالح الدولية للمتفعين

بالهيئة المصرية لقناة السويس دون أن يكون في ذلك مساس بحقوق ملكية مصر وإدارتها .

٤ — تشكيل هيئة استشارية لمصالح المنتفعين على أساس التمثيل الجغرافي والمصالح الجغرافية تكون ذات صفة استشارية وتقوم بدور أداة الوصل .

الأمم المتحدة

٥ — أن ترسل حكومة مصر للأمم المتحدة تقريراً سنوياً عن « الهيئة المصرية لقناة السويس » .

ملحق رقم « ٤ » :

بيان الحكومة السوفيتية الى الحكومة المصرية
في ٢٨ أغسطس ١٩٥٦

لحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية الشرف
بأن تبين لحكومة الجمهورية المصرية ما يلي :

تري الحكومة السوفيتية بعد دراسة المسائل المتعلقة بقناة
السويس دراسة وافية رفيعة وكذلك المواد التي قدمت في مؤتمر
الأقطار الذي عقد في لندن في ١٦ - ٢٣ أغسطس عام ١٩٥٦ أن
تسوية مشكلة قناة السويس بما يتمشى مع مبادئ وميثاق الأمم
المتحدة ينبغي أن تقوم على أساس احترام حقوق السيادة لمصر
بوصفها صاحبة القناة والمهيمنة على ادارتها مع ضمان حرية الملاحة
في القناة في جميع الأوقات ولجميع الأقطار التي تستخدمها . .

وعلى هذا الأساس فان الحكومة السوفيتية التي تحدوها
الرغبة في رعاية السلام والأمن في الشرق الأوسط والادنى قد
قررت الاستمسك بالمقترحات الخاصة بمشكلة قناة السويس التي
قدمتها حكومة جمهورية الهند في مؤتمر لندن يوم ٢٠ أغسطس
عام ١٩٥٦ .

المشروع الأمريكي

حول مشكلة قناة السويس الذى قدم الى مؤتمر لندن
في ٢٠ أغسطس عام ١٩٥٦

الحكومات الموافقة على هذا البيان والمشاركة في مؤتمر لندن
حول قناة السويس . .

اذ تشعر بالقلق ازاء الحالة الخطيرة المتعلقة بقناة السويس
واذ تسعى لاييجاد حل سلمى يتمشى مع أغراض ومبادئ الأمم
المتحدة .

واذ تدرك أن الحل المناسب ينبغى أن يحترم من جهة حقوق
سيادة مصر بما في ذلك حقها في التعويض العادل عن استخدام
القناة وأن يضمن من جهة أخرى بقاء قناة السويس كمر دولى
وفقا لاتفاقية قناة السويس التى عقدت في ٢٩ أكتوبر عام ١٨٨٨ .

لتعرب متضامنة عن وجهة النظر التالية :

١ - تؤكد وفقا لما تنص عليه ديباجة اتفاقية عام ١٨٨٨ ضرورة
تكوين « نظام محدد يكفل حرية استخدام قناة السويس البحرية
في جميع الأوقات ولجميع الدول .

٢ - ينبغى أن يكفل مثل هذا النظام .

(ا) ادارة فعالة يمكن الاعتماد عليها وصيانة وتنمية القناة كممر دولى حر مفتوح سليم وفقا لمبادئ اتفاقية عام ١٨٨٨ .

(ب) عزل عمليات القناة عن النفوذ السياسى لأى أمة .
(ح) دخلا لمصر من استخدام قناة السويس على أن يكون هذا الدخل عادلا يتزايد بزيادة طاقتها أو زيادة استخدامها .

(د) دفع المبالغ التى قد يرى أن شركة قناة السويس الدولية تستحقها عن طريق التعويض .

(هـ) رسوما منخفضة تتناسب مع المقتضيات المتقدمة وباستثناء ماورد فى «د» أعلاه فلا يجنى أى ربح .

٣ — وللوصول الى هذه النتيجة على أساس دائم يعتمد عليه يجب أن يتم بالاتفاق :

(ا) اتخاذ تدابير منظمة للتعاون بين مصر والأمم الأخرى المهمة بإدارة القناة وصيانتها وتنميتها أو لتنسيق وكفالة المصالح المشتركة للطرفين فى القناة وتحقيقا لهذا الغرض يقوم مجلس قناة السويس بإدارة القناة وصيانتها وتنميتها وتوسيعها لزيادة طاقة المرور فيها بما يعود بالمنفعة على تجارة العالم ومصر . وتقوم مصر بمنح هذا المجلس جميع الحقوق والتسهيلات المناسبة لأداء وظيفته كما هو موضح هنا .

ويشارك فى عضوية هذا المجلس فضلا عن مصر الدول الأخرى التى يجرى اختيارها بصورة توافق عليها الدول الأطراف فى

الاتفاقية ، مع النظر بعين الاعتبار الى استخدامها للقناة أو نوع التجارة أو التوزيع الجغرافى . ويجرى تشكيل المجلس بصورة تدعو الى الافتراض بأنه سيقوم بمسئوليته واضعاً نصب أعينه تحقيق أفضل النتائج الادارية دون أى عامل سياسى يحدوه الى محاباة أى دولة تستخدم القناة أو التحيز ضدها . يقوم هذا المجلس بتقديم تقارير دورية للأمم المتحدة .

(ب) تكون لجنة تحكيم لتسوية المنازعات التى تنشأ حول الدخول العادل الذى يخصص لمصر أو التعويضات العادلة لشركة قناة السويس الدولية أو أى مسألة أخرى تنشأ عن ادارة القناة (ح) اتخاذ عقوبات فعالة ضد أى انتهاك للاتفاقية يرتكبه أحد أطرافها أو أية دولة أخرى بما فى ذلك النص على اعتبار أى استخدام أو تهديد باستخدام القوة للتدخل فى استخدام القناة الحقيقى أو ادارتها تهديداً للسلام وانتهاكاً لأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

(د) النص على قيام صلة مناسبة بالأمم المتحدة وعلى إعادة النظر فى الاتفاقية اذا ما اقتضت الضرورة ذلك .

بيان للحكومة السوفيتية حول ضرورة إيجاد حل سلمي لمشكلة السويس

تري الحكومة السوفيتية لزاما عليها أن تعلن مرة أخرى عن موقفها من الحالة الجديدة التي نشأت بشأن مشكلة السويس .

وبانه لن يستحق التسجيل أن بريطانيا وفرنسا لا تزالان ماضيتين في توجيه تهديداتهما باستخدام القوة ضد مصر وأن الجيش المتزايد المستمر للقوات العسكرية البريطانية الفرنسية وقواتهما البحرية لا يزال يجرى على مقربة من مصر . ولا ريب أن من شأن هذا العمل أنه يجعل الحالة في السويس تزداد حرجا وتهديدا للسلام .

٤٤

ولقد كانت الحكومة السوفيتية قد أشارت في بيانها الذي أصدرته يوم ٩ أغسطس عام ١٩٥٦ بشأن مشكلة السويس الى أن التهديدات والعمليات العسكرية التي تقوم بها الحكومتان البريطانية والفرنسية ضد مصر بسبب تأميمها شركة قناة السويس تتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة . ولقد أوضحت الحكومة السوفيتية في هذا البيان وجهة نظرها بشأن العمل الشرعى الذى قامت به الحكومة المصرية بتأميمها شركة قناة السويس وبشأن

حرية الملاحة في القناة كما حثت فيه على ضرورة إيجاد تسوية سلمية لهذه المشكلة .

ولما كانت الحكومة السوفيتية تؤيد بعزم ضرورة تخفيف مدة «ثوتر الدولى» ، وتمشيا مع ما تسير عليه من سياسة السلام والصداقة بين جميع الأمم واهتمامها بالمساهمة بأكبر قسط في تسوية المنازعات الدولية سلميا ، فانها تقبل دعوة بريطانيا لها للاشتراك في مؤتمر لندن ، على الرغم من أن هذا الاجتماع لا يمكن اعتباره من حيث تكوينه أو طابعه مؤتمرا دوليا كامل التمثيل بحيث يكون من حقه اتخاذ أى قرار بشأن قناة السويس . والحكومة السوفيتية تفعل هذا لادراكها أنه اذا ماتوفرت الرغبة لدى الأقطار المعنية فان اجتماعا كهذا قد يسهل البحث عن حل للمشاكل التى تؤثر في حرية الملاحة في القناة فيتسنى بذلك الوصول الى تسوية سلمية لهذه المشكلة .

وقد قام الوفد السوفيتى للمؤتمر بتحديد موقعة من مسألة قناة السويس فى ضوء هذه الاعتبارات ، أى أنه ينبغى تسوية هذه المسألة سلميا وبما يتمشى تماما مع مقتضيات ميثاق الأمم المتحدة وحقوق السيادة المصرية التى لا نزاع فيها ، وذلك باعتبار مصر مالكة وصاحبة ومديرة القناة ، وضمان حرية الملاحة فى جميع الأوقات ولجميع الأقطار التى تستخدم هذا الممر المائى . وقد تصرفت الحكومة السوفيتية بمقتضى هذا فأيدت الاقتراح الذى قدمته الهند والذى يقوم على أساس مبدأ الربط السليم بين مصالح مصر بوصفها دولة ذات سيادة ومصالح المتفعين بالقناة .

ولقد اعترفت غالبية الأقطار الممثلة في مؤتمر لندن من حيث الجوهر بشرعية العمل الذي قامت به الحكومة المصرية حين أمت شركة قناة السويس . وحين تناول المتحدثون بلسان بعض الأقطار الطرق المؤدية الى تسوية هذه المشكلة كان كلامهم واضحا محددا حين أعربوا عن رغبتهم في الوصول الى تسوية سلمية . كما أعربت عن هذا الرأي أيضا حكومات عدد كبير من الأقطار التي لم تمثل في المؤتمر رغم اهتمامها بحرية الملاحة في القناة .

لقد باءت بالفشل تلك المحاولات التي بذلتها بعض الأقطار لفرض حل على مصر — بموافقة المؤتمر — يغتصب القناة وائتضاعها من يد مصر . واتخذ المؤتمر قرارا واحدا هو تقديم تقرير شفوي الى حكومة مصر عن دورات المؤتمر . وعلى ذلك فقد قرر مقدمو اقتراح الاشراف الدولي التصرف بمفردهم ، أى دون التقييد برأى المؤتمر ، وشكلوا لهذا الغرض لجنة التي أطلقوا عليها اللجنة الخماسية . وتنطوى تحت هذه الفكرة محاولة لفرض مشروع دالاس ، الذي ينص على الاشراف الدولي على القناة ، على مصر . وفي الوقت الذي تبذل فيه هذه المحاولة لفرض مشروع دالاس على مصر بدأت حكومتا بريطانيا وفرنسا في اتخاذ الاجراءات العسكرية تدفعهما الى ذلك فكرة مباشرة الضغط على مصر والأقطار العربية الأخرى . وقد قامت هاتان الدولتان ولا تزالان تقومان بحشد قواتهما البرية والبحرية والجوية على مقربة من قناة السويس . وأرسلت القيادة الفرنسية بموافقة من الحكومة البريطانية تشكيلات عسكرية ، منها قوات من جنود المظلات

والطائرات ، الى قبرص وقد وصلت الى منطقة جيوتى (الصومال
الفرنسى) طائرات النقل الفرنسية وهى تحمل جنود المظلات من
مدغشقر . كما أن بريطانيا تقوم بتعجيل اجراءات التعبئة والاستيلاء
على السفن التجارية لتقوم بنقل القوات والمؤن الى الشرق الأوسط
على وجه السرعة . ويغادر الموانئ البريطانية والفرنسية مزيد من
كثائب الجنود التى تتجه الى المناطق المجاورة لقناة السويس .
كما أن الصحف التى تسيطر عليها الدوائر المعادية البريطانية
والفرنسية تطالب باتخاذ اجراءات حازمة عاجلة ضد مصر .

وفضلا عن ذلك فإن الاجتماع الأخير لمجلس حلف الأطلسي
الذى بحث مشكلة السويس ، كان قد خصص لفرض واضح
هو مباشرة الضغط على مصر . وبريطانيا وفرنسا اللتان تسعيان
لاستخدام حلف شمال الأطلسي ضد مصر ، تؤيدهما فى ذلك
الولايات المتحدة ، لا تزالان تصفان هذا الحلف بأنه حلف
« اقليمى دفاعى » . ومن الجلى أن منظمى حلف الأطلسي يريدون
من الأعضاء الآخرين الذين يريدون حرصهم على تحاشي التورط فى
هذه المشكلة أن يساهموا معهم فى مؤامراتهم الخطيرة .

وتدل الأنباء الواردة عن الاجتماع الأخير الذى تم بين رئيس
وزراء ووزيرى خارجية بريطانيا وفرنسا ، وهو الاجتماع الذى
حضره القواد العسكريون للبلدين ، على أن الحكومتين لا تزالان
ماضيتين فى اتباع سياسة الاستعداد العسكرى ضد مصر . وفى
الاجتماع الخاص الذى دعى البرلمان البريطانى لعقده يوم ١٤
سبتمبر أدلى رئيس الوزراء ايدن بالاتفاق مع فرنسا والولايات

المتحدة بيان حول تشكيل الجمعية المزعومة للمتفيعين بالقناة على وجه السرعة ، وهى الجمعية التى ستلعب الحكومات الثلاث المذكورة الدور الرئيسى فيها ، والتى ينبغى أن تكون مسئولة عن تنسيق المرور فى القناة وعن استخدام المرشدين وجمع الرسوم كما قال رئيس الوزراء البريطانى . وجرى التصريح كذلك بأنه فى حالة رفض الحكومة المصرية التعاون مع هذه الهيئة فإن مصر ستكون متهمة بخرق اتفاقية عام ١٨٨٨ .

وتعتبر الدوائر الدولية الواسعة ، وهى على حق ، مشروع الدول الثلاث استفزازا خطيرا من شأنه أن يزيد من حدة الحالة فى قناة السويس الى حد كبير ويخلق حوادث مصطنعة قد تستخدم كحجة لاستخدام القوة ضد مصر .

ويرتبط بهذا المشروع كذلك ما تقوم به الدول الغربية من استدعاء مرشدى القناة ، ومن الجلى أن هذا العمل يهدف الى الحيلولة دون قيام القناة بوظيفتها الطبيعية .

ولا يعز على أحد أن يفهم أن هذا المشروع فى مجموعه يسعى الى تحقيق هدف واحد هو اغتصاب القناة من مصر وتسليمها الى هيئة دولية على الرغم من أن هذا المشروع لن يتسنى تنفيذه ولا ريب الا باستخدام القوة ضد مصر . واذا لم يكن الغرض من هذا المشروع زيادة توتر الحالة بصورة مصطنعة ، والاستفزاز بقصد وقوع بعض الحوادث فيمكن التساؤل عن السبب فى تكوين جمعية أجنبية لإدارة قناة تملكها مصر وتعتبر من ممتلكات الدولة المصرية والشعب المصرى ؟

ويجرب التأكيد الآن بأن الاستعدادات التي تقوم بها الحكومة البريطانية في مصر لها ما يبررها وذلك لأن مصر ، كما يزعمون ، قد استخدمت القوة في تأمين شركة القناة . ومن الجلى أن مثل هذا التأكيد لم يقصد سوى التمويه على البسطاء ، فالواقع أن تأمين شركة القناة الخاصة ، وهذا من شئون مصر الداخلية ، قد تم بصورة تنمى مع حقوقها الشرعية وأنه لمن السخف تبرير الالتجاء لاستخدام القوة المسلحة بحجة التأمين . وليست مصر هي التي ترسل قواتها ضد بريطانيا وفرنسا بل أننا على العكس من ذلك نرى أن هذين القطرين هما اللذان يحشدان قواتهما على مقربة من مصر .

والحكومة الفرنسية إذ تتخذ إجراءاتها العسكرية ضد مصر ترعم أنها إنما تفعل ذلك لتحوى الرعايا الفرنسيين في ذلك القطر . ولكن هل هنالك من يحمل هذه التأكيدات على محمل الجبد والكل يعلم أن أحدا مالم ولا يهدد الرعايا الفرنسيين ؟ ولا يغربن عن بال أحد أن هذه هي الوسيلة المثلى التي كانت تتبع في الماضي للسعى وراء حجة للاستيلاء على أقطار الشرق واستعمارها .

ولا يغربن عن بال المرء كذلك أن الولايات المتحدة رغم كثرة ما تردد فيها عن إيجاد تسوية سلمية للمشكلة لم تحتج على احتشاد القوات والتهديد باستخدامها ، وهو الأمر الذي لن تكون نتيجته سوى تشجيع المنادين باستخدام القوة ضد مصر من البريطانيين والفرنسيين . وزيادة على ذلك فقد اعترف الرئيس ايزنهاور في المؤتمر الصحفي الذي عقده يوم ١١ سبتمبر فعلا بجواز استخدام

بريطانيا وفرنسا للقوة ضد مصر . ولكن موقف الولايات المتحدة قد بدأ بوضوح أكبر في المؤتمر الصحفي الذي عقده وزير الخارجية دالاس يوم ١٣ سبتمبر حين تحدث هو أيضا عن احتمال قيام بريطانيا وفرنسا باستخدام القوة أثناء مرور السفن في القناة أولا وحين أعلن من جديد أن الولايات المتحدة هي التي قدمت مشروع جمعية المنتفعين بالقناة .

وترى الحكومة السوفيتية لزاما عليها أن تعلن أن الاستعدادات العسكرية التي تجريها بريطانيا وفرنسا بتأييد من الولايات المتحدة بقصد الضغط على مصر في موضوع قناة السويس تعتبر خرقا صريحا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة . لقد جرى تشكيل الأمم المتحدة بجهود مشتركة من الدول ، وبخاصة الكبيرة منها، لغرض واحد هو ضمان حياة سلمية للشعوب . ومن واجباتها المباشرة دراسة نواحي النزاع والتوتر التي يحتمل أن تنشأ في العلاقات بين الدول للحيلولة دون ظهور تطورات قد تؤدي الى انتهاك السلام .

ان ميثاق الأمم المتحدة يمنع استخدام القوة ضد أي قطر آخر فيما عدا حالات الدفاع عن النفس ضد هجوم مسلح يقع على قطر من الأقطار أو حالات التهديد باستخدام القوة ، كما أنه يفرض السعي وراء حلول سلمية للقضايا موضع النزاع التي قد تنشأ بين الأقطار . وينص الميثاق طبعاً على احتمال استخدام القوة — العقوبات — على أن يقتصر ذلك على الحالات التي يصبح فيها من الضروري الرد على المعتدى أو ضمان صون أو إعادة السلام .

ولكن ، وحتى في مثل هذه الظروف التي لا صلة لها بهذه القضية ، لا يأتي القرار باستخدام القوة وليد نزوة قطر من الأقطار أو مجموعة من الأقطار التي تدفعها الى ذلك مصالحها المحدودة وانما ينبغي أن يتم هذا بمقتضى قرار من مجلس الأمن الذي يتمتع بهذه السلطات بمقتضى الميثاق .

ويترتب على هذا أن حكومتى بريطانيا وفرنسا لا تستندان على أى أساس بالمرّة في التجائهما الى التهديد باستخدام القوة ضد مصر لمزاوالتها حقها المشروع بشأن شركة قناة السويس بوصفها دولة ذات سيادة . ان هذا العمل من جانب بريطانيا وفرنسا يتعارض مع عضويتها في الأمم المتحدة ، وخاصة اذا أخذنا بعين الاعتبار أنهما عضوان دائمان في مجلس الأمن الذي يتحمل تبعة خاصة لمصون السلام . ولا يمكننا أن نعتبر استعداداتهما العسكرية ضد مصر الا دليلا على نيتها في الاستيلاء على قناة السويس التي تمر في الأراضي المصرية وتقع تحت السيادة المصرية . ومهما تنوعت الصور التي يحاولون تصوير هذا العمل بها فانه لا يمكن وصفه الا بأنه عمل عدواني ضد مصر .

وبعد أن سلكت بريطانيا وفرنسا سبيل التهديد بالقوة تراهما الآن تجاوزان بالحاق الأضرار الشديدة بأنفسهما فضلا عما تقومان به من تهديد السلام . وليس هنالك أدنى ريب أن الهجوم العسكى على مصر والقيام بالعمليات العسكرية في هذه المنطقة سيحملان معها تدميرا شديدا على طول قناة السويس وفي مناطق الزيت بأقطار الشرق العربى وتهديدا لمنشآت أنابيب الزيت في هذه

الأقطار . ولا ريب كذلك في أن مثل هذه التطورات ستلحق أشد الضرر بالأقطار الأخرى التي ترتبط بروابط اقتصادية واسعة مع أقطار الشرق .

ولاريب كذلك أن وقوع غزو أجنبي على مصر سيسبب بالاضافة الى ما أشرنا اليه من خسائر مادية ، سخط الشعوب الآسيوية والافريقية ضد البلدان المعتدية . ان هذه الشعوب على ادراك تام بأن التطور البشرى يسير نحو القضاء التام على الاستعمار المخزى وأنه لن تستطيع أى قوة وقف هذا التطور .

وتدل التهديدات والاجراءات العسكرية التي لجأت اليها بريطانيا وفرنسا على أن هنالك دوائر معينة في هذين القطرين تقوم بتشجيع العمليات العسكرية ضد مصر . وهذه الدوائر تشجع على حل مشكلة السويس بقوة السلاح ، متناسية بذلك أن التهديد بصليب السيوف لم يعد كما كان في عصور الغزو الاستعماري السابقة يصلح لهذا العصر الذي نما فيه وعى شعوب الشرق التي تسير في طريق التطور والاستقلال واستعادة قوميتها وهذا القرن الذي وجدت فيه الأسلحة المدمرة كالقنابل الذرية والهيدروجينية .

لقد ندد الرأي العام في سائر أنحاء العالم بشدة بالتهديد باستخدام القوة ضد مصر بما في ذلك جزء كبير من الرأي العام في بريطانيا وفرنسا . ويجب ألا نغفل في هذا الصدد الموقف الذي اتخذته مؤتمر نقابات العمال الذي عقد أخيراً في برايتون واستنكر فيه استخدام القوة كوسيلة لحل مشكلة قناة السويس ، وكذلك

موقف الاتحاد العام لعمال فرنسا القوي ضد الأجور ذات السابقة
وسياسة التلويح بالسيف .

وترى الحكومة السوفيتية لزما عليها أن تؤكد مرة أخرى
أنها تؤيد وجهة النظر الخاصة بضمان حرية الملاحة في قناة السويس
لجميع الأقطار وأن هذا لن يتسبب تحريكه بل ويتبعى تحقيقه
بالوسائل السلمية وبالنظر بعين الاعتبار لحقوق السيادة المصرية
التي لا ينافيها فيها أحد ومصالح الأقطار التي تستخدم القناة .
وليس هنالك أى سبيل آخر غير هذا إذا ما توفرت الرغبة فى
تفادى القيام بالاستفزاز لخلق صراع خطير وازدواج تورى الحالة
بصورة مصطنعة .

ان الحكومة السوفيتية تدرك أهمية قناة السويس بالمنطقة
لبريطانيا وفرنسا باعتبارهما دولتين بحريتين دولتين لا تلعب
فى ارتباطاتهما الاقتصادية بأقطار الشرق . كما أن الاتحاد السوفيتى
يعلن أهمية كبرى على حرية الملاحة فى القناة وعلى قيامها بخدماتها
الطبيعية ، كما ورد فى البيان الذى أصدرته الحكومة السوفيتية
يوم ٩ أغسطس والبيانات التى رأبلى بها الوفود السوفيتية فى مؤتمر
لندن .

ومع ذلك فان حكومة اتحاد السوفيات لا يمكنها ان لا تلتزم
السوفيتية مقتتمة اقتناعا شديدا بقل فى الامكان مطلوبه على مشكلة
المويس - تسوية سلمية وأن الضرورة تقتضى بقاءها وخاصة بعبارة
أغرابية الطولية المصرية على الصعدان لها التلم بقله يتم فضا على
المقالة والوصوفى للبحر مثل هذا القسوة .

وطالما أعلنت الحكومة المصرية ، كما يعلم الجميع ، عن استعدادها بمراعاة معاهدة عام ١٨٨٨ فيما يتعلق بحرية الملاحة في قناة السويس ، كما أعربت عن موافقتها على المساهمة مع الأقطار المعنية في وضع اتفاقية دولية جديدة تفي بالحاجات الحديثة وتتفق مع روح العصر لتحل محل معاهدة عام ١٨٨٨ . وفي الوقت نفسه فإن الحكومة المصرية تقوم رغبة منها في ضمان حرية الملاحة في القناة ، باتخاذ الاجراءات الضرورية لتوفير المرور الطبيعي في القناة ، وهو الأمر الذي يتم الآن بحرية تامة .

ولقد قامت الحكومة المصرية يوم ١٠ سبتمبر عام ١٩٥٦ بتوجيه مذكرة الى جميع الأقطار التي يتبعها أمر حرية الملاحة في القناة أكدت فيها مرة أخرى استعدادها للوصول الى تسوية سلمية مشكلة السويس كما اقترحت فيها الدعوة الى عقد مؤتمر تشترك فيه الحكومات الأخرى (الدول الموقعة على معاهدة القسطنطينية فان الحكومة المصرية تقوم ، رغبة منها في ضمان حرية الملاحة في عام ١٨٨٨) لاعادة النظر في هذه المعاهدة وبحث مسألة عقد اتفاقية جديدة تؤكد وتضمن حرية الملاحة في القناة . ورغبة من الحكومة السوفيتية في المساهمة في تسوية مشكلة السويس تسوية سلمية فقد قابلت هذه المذكرة بالارتياح وأعربت عن استعدادها للاشتراك في المؤتمر الدولي المقترح كما اقترحت بدورها دعوة جميع الدول الموقعة على معاهدة عام ١٨٨٨ بما في ذلك الدول التي خلفت دولا وقعت على هذه المعاهدة والدول العربية التي تقع أراضيها على مقربة من قناة السويس بصورة مباشرة والتي

تبدى اهتماما كبيرا بحل هذه المشكلة حلا سلميا وغيرها من الدول التي تستخدم القناة .

وعلى هذا الأساس فإن الحكومة السوفيتية اذ تؤمن بضرورة الوصول الى تسوية سلمية لمشكلة السويس لتعرب عن استعدادها للاشتراك في الهيئة التي تقترح الحكومة المصرية تشكيلها لاجراء مفاوضات تمثل فيها الدول التي تستخدم القناة بمختلف وجهات نظرها وتهدف الى ايجاد أساس مقبول لتسوية مشكلة قناة السويس .

ولقد اتخذت الحكومة السوفيتية بعض الخطوات التي ترمى الى تحقيق تسوية عادلة لمشكلة السويس عن طريق المفاوضات ، كما أنها لا تزال ماضية في هذا الاتجاه .

وهي تعرب عن أملها في أن يقوم جميع الذين يقدرون قيمة السلام والذين يرغبون ، بالفعل لا بالقول ، في اقامة علاقاتهم بالأقطار الأخرى على مبادئ المساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للأقطار الأخرى ، باتخاذ الاجراءات الكفيلة بضمان الوصول الى تسوية سلمية لمشكلة السويس ترعى حقوق مصر ومصالحها القومية وتعمل على تدعيم السلام والتعاون الدولي .

ولا يستطيع الاتحاد السوفيتي ، بوصفه دولة عظمى ، أن يقف بعيدا عن مشكلة السويس ويتجاهل الوضع الذي نشأ عنه هذا العمل من جانب الدول الغربية . وهذا أمر مفهوم وخاصة وأن أى خرق للسلام في منطقة الشرقين الأدنى والأوسط لا بد وأن يمس مصالح الدولة السوفيتية وأمنها .

وترى الحكومة السوفيتية أن الأمم المتحدة لابد أن تقوم
بأى عمل لمجابهة هذا الوضع الجديد . ألا وهو التجاء بعض الدول
الأعضاء فى الأمم المتحدة الى التهديد باستخدام القوة ضد مصر .
ان هذه التهديدات تعتبر انتهاكا صارخا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة
التي تلتزم جميع الدول الأعضاء بالامتناع ، فى علاقاتها الدولية ،
عن التهديد بالقوة أو استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية
والاستقلال السياسى لأى قطر من الأقطار ، كما أن هذه التهديدات
لا يمكن اعتبارها بأى وجه من الوجوه متمشية مع أهداف الأمم
المتحدة ومبادئها الداعية للسلام .

برافدا ١٦ سبتمبر عام ١٩٥٦

الترجمة والنشر
توكيل المجلات السوفيتية
٢٠ شارع عدلى - القاهرة



الثلثون ٥ قروش

مطابع
دار الكتاب العرب بمصر
محمد سليم النسيب

Библиотека Александрия



0623081